وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: التاريخ والآثار
تخصص تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

الهيئة التنفيذية المؤقتة دورها الإداري والسياسي في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19مارس 1962م الى غاية 5 جويلية 1962م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- لبري نسرين
- براهمي رفيدة

إشراف الأستاذ:
- الدام محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
وابل بختة	أستاذة محاضر ب	رئيسا
الدام محمد	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
بوقفة انور السادات	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ } سورة البقرة الآية 152

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات؛ الشكر لله تعالى على ما أنعم علينا ووفقنا إلى إتمام هذا العمل.

كما يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" الدكتور الدام محمد " على تقديمه لنا يد العون والنصح ومتابعته معنا مراحل إنجاز هذا العمل المتواضع ؛ونتمنى له المزيد من النجاح آملين أن يكون ذلك في ميزان حسناته أن شاء الله

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة وطلبة قسم العلوم الإنسانية ولا يفوتنا أن نشكر كل من قدم لنا المساعدة ولو بكلمة طيبة ومن شجعنا على مواصلة الجد والاجتهاد والمضي قدما في طريق العلم النافع

إهداء

أحمد الله تعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والتي من بينها نعمة العلم فاللهم علمنا ما ينفعنا و انفعنا بما علمتنا وزدنا علما

قال تعالى {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}سورة الإسراء آيه 24

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من حملتني وهنا على وهن أمي الغالية حفظها الله

الى مثلي الاعلى أبي حفظه الله

الى أخو اتي مبروكة وزهية

الى إخوتي سيف و إبراهيم وفؤاد

الى اصدقائي وأحبائي الأوفياء خاصة صديقتي العزيزة يسرى

الى جميع الطلبة والطالبات

الى أساتذة قسم العلوم الإنسانية

والى من انطفأت شمعتهم ليوقدوا شمعة الجز ائر؛الى من ضحوا بالغالي والنفيس لتحيا الجز ائر حرة مستقلة ؛الى بواسل الجز ائر ؛شهداء ونصف المليون شهيد .

لبري نسرين

إهداء

الحمد والشكر الله وأخيروالذي بنعمته تتم الصالحات إلى جنتي من

اوصاني رسول الله والله بها الى نبع حناني أهدي إنجازي وكلماتي تنحني

اجلال لها أمي حفظها الله

إلى ملاكي الحارس ونبض قلبي النور الذي أنر دربي والسراج الذي لا

ينطفي نوره الى عمودي الفقري أبي حفظك الله لي

الى سندي ومسندي وحامي ظهري وذخري وثروتي العظيمة اخي عماد

ايمن حيدر الى رفيق دربي الى من افضله على نفسي وتيني محمد الى

رفيقتي و توام روحي صديقتي حبيبة

الى أختي الصغيرة ابتسامة البيت حفظها الله إيمان

الى جميع اخو اتي واصدقائي

والى كل من كان سندا لي في هاذا الانجاز

براهمي رفيدة.

فهرس
المحتويات

محتوى المذكرة	الصفحة
بسملة	/
شكروعرفان	/
إهداء	/
الفهرس	/
مقدمة	أ- هـ
الفصل التمهيدي: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	
المبحث الاول: ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	7- 12
المبحث الثاني: نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	12 - 18
الفصل الأول: الهيئة التنفيذية المؤقتة.	
المبحث الأول: جذور ميلاد الهيئة التنفيذية المؤقتة.	20-21
المبحث الثاني: تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة.	22-26
المبحث الثالث: صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة	27-29
الفصل الثاني: الدور السياسي للهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5 جويلية 1962م	
المبحث الأول: دورها في تحقيق الأمن والاستقرار.	31- 35
المبحث الثاني: الاتفاق مع منظمة الجيش السري.	36- 47
الفصل الثالث: الدور الإداري للهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5 جويلية 1962م.	
المبحث الاول: تأطير اللاجئين الجزائريين و الاهتمام بهم.	49- 52
المبحث الثاني: تنظيم استفتاء تقرير المصير.	53- 59
الفصل الرابع: المعيقات التي واجهت الهيئة التنفيذية المؤقتة.	
المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 27 ماي – 7 جوان 1962م.	61- 69
المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962م	70- 76
الخاتمة	78-79
قائمة المصادر والمراجع	80- 91

الملاحق	93- 106
الملخص	

People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

بتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : براهيمي رميدة رقم التسجيل : 171734023505

صاحب بطاقة التعريف رقم : 2016/4126 المؤرخة في : 10072154 2

الصادر عن بلدية / دائرة : الشريعة تبسة

والمسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : الهيئة التنفيذية المؤقتة، دورها الإداري والسياسي في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962 الى غاية 05 جويلية 1962

تحت إشراف الأستاذ (ة): الدكتور الدامر محمد

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 31 مارس 2023

مصادقة البلدية

توقيع المعني

31 ماي 2023

31/05/2023 18:44

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): لبرعي نسرين رقم التسجيل: 183402027

صاحب بطاقة التعريف رقم: 40129785 المؤرخة في: 2022/04/05

الصادر عن بلدية / دائرة: الشريعة - تبسة

والمسجل في ماستر: تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الهيئة التنفيذية المؤقتة ودورها الإداري والسياسي في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية 19 مارس 1962 الى غاية 05 جويلية 1962.

تحت إشراف الأستاذ (ة): الدكتور الدام محمد

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 31 مارس 2023

توقيع المعني

31/05/2023 18:44

مقدمة

مقدمة:

كافح الشعب الجزائري في سبيل استرجاع سيادته بكل الوسائل و الأساليب وذلك عن طريق المقاومة بنوعيها المسلحة والسياسية لتأتي ثورة أول نوفمبر 1954م التي أحدثت مسارا جديدا في تاريخ الجزائر المعاصر، والتي كانت بمثابة المنعرج الحاسم في مسار هذا الكفاح، حيث أن بيان أول نوفمبر بين أن جبهة التحرير الوطني كانت تسعى من خلال كفاحها المسلح إلى ارغام السلطات الفرنسية للجلوس على طاولة المفاوضات لإنهاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ومع بداية الاتصالات الغير الرسمية التي تميزت باعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره الذي كان بمثابة الاعلان الرسمي عن بداية المفاوضات الرسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية ايفيان التي أقرت مرحلة انتقالية في الجزائر مدتها ستة أشهر تسيرها الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تم الاتفاق على تركيبتها وصلاحياتها خلال هذه المفاوضات، وأوكلت إليها مهمة تسيير الشؤون العامة للجزائر وتنظيم استفتاء تقرير المصير في الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 إلى غاية الاستقلال 5 جويلية 1962م وخلال هذه الفترة لعبت الهيئة التنفيذية المؤقتة دورا بارزا في المجال السياسي والاداري خلال هذه المرحلة التي تعتبر المحطة الفاصلة بين الفترة الاستعمارية والجزائر المستقلة بالإضافة إلى أن الأحداث التي وقعت في هذه الفترة كانت لها أثر بالغ على الوضع الداخلي للجزائر التي ساهمت بشكل كبير في وضع معالم الدولة الجزائرية المستقلة.

- أهمية الموضوع:

ونظرا للأهمية التاريخية التي تكتسبها هذه الفترة المهمة في تاريخ الجزائر المعاصر ارتأينا إلى تسليط الضوء على الدور الإداري والسياسي للهيئة التنفيذية المؤقتة التي تعتبر بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يسير مرحلة مهمة من أحداث الجزائر، خلال المرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 إلى غاية استقلال الجزائر 5 جويلية 1962م، والتي لعبت دورا مهما لصالح إنهاء المأساة الجزائرية التي خلفتها الحقبة الاستعمارية.

- دو افع اختيار الموضوع.

أ- الذاتية:

لقد دفعتنا جملة من الأسباب الذاتية للخوض في هذا الموضوع دون غيره منها:

- الرغبة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة علمية هادفة تضاف إلى الدراسات التاريخية السابقة.
- رغبة منا في التعرف أكثر على طبيعة الهيئة التنفيذية المؤقتة والتعمق في فهم كيفية ممارسة صلاحياتها أثناء هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر.

ب- الموضوعية:

- أهمية هذا الموضوع من الناحية الزمنية لتاريخ الجزائر أي لمرحلة ساهمت في استعادة الجزائر لسيادتها الوطنية.

- قلة الدراسات والكتابات التاريخية حول هذا الموضوع.
- الرغبة من خلال هذه الدراسة في وضع لبنة تضاف إلى المهتمين بالاستطلاع لذاكرة الوطنية لاسيما أن هذا الموضوع لم يحظ بدراسة شاملة ووافية من قبل الباحثين الجزائريين ولا يزال خصبا لأي باحث يريد الوصول إلى حقيقة موضوعية متعلقة بوضع الجزائر خلال هذه المرحلة الحساسة من الأحداث التاريخية.
- تقديم دراسة تاريخية لمعرفة الدور الذي لعبته الهيئة التنفيذية المؤقتة في تسيير الشؤون العامة للجزائر في المجال الإداري والسياسي خلال الفترة الممتدة من 19 مارس 1961 إلى 5 جويلية 1962م، ومعرفة مدى نجاحها في ذلك.

الاشكالية والتساؤلات:

تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية محددة مفادها:

إلى أي مدى ساهمت الهيئة التنفيذية المؤقتة في تسيير الشؤون العامة للجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس- 5 جويلية 1962م؟

و للإجابة عن هذه الاشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- فيما تمثل النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة في التفاوض مع الحكومة الفرنسية؟
- متى ظهرت فكرة الهيئة التنفيذية المؤقتة؟ وكيف كانت تشكيلتها؟ وما مدى ممارسة صلاحياتها في الجزائر؟
- ما هو الدور السياسي والإداري الذي لعبته الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5 جويلية 1962م.
- وما هي المعيقات التي واجهت الهيئة التنفيذية المؤقتة؟

خطة البحث:

تتألف هذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان "الهيئة التنفيذية المؤقتة، دورها الإداري والسياسي في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962 إلى 5 جويلية 1962م" من مقدمة وخمسة فصول، حيث جاء الفصل التمهيدي تحت عنوان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم تقسيمه إلى مبحثين، جاء في المبحث الأول ظروف وأوضاع قبيل ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وقد عنونا الفصل الأول تحت عنوان الهيئة التنفيذية المؤقتة وقسمناه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى جذور ميلاد الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي المبحث الثاني وضحنا تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة أما المبحث الثالث فخصصناه لصلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة.

وأما فيما يخص الفصل الثاني تناولنا فيه الدور السياسي للهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962م إلى 5 جويلية 1962م وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين وضحنا في المبحث الأول دورها تحقيق الأمن والاستقرار أما المبحث الثاني انعرجنا فيه إلى دورها في الاتفاق مع منظمة الجيش السري OAS.

أما الفصل الثالث فخصصناه للدور الإداري للهيئة التنفيذية المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962م إلى 5 جويلية 1962م والذي قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، ذكرنا في المبحث الأول تأطير اللاجئين الجزائريين والاهتمام بهم، أما المبحث الثاني فخصص لتنظيم استفتاء تقرير المصير.

وفيما يخص الفصل الرابع والأخير جاء معنون بالمعيقات التي واجهت الهيئة التنفيذية المؤقتة وجاء فيه مبحثين قمنا بعنونة المبحث الأول بمؤتمر طرابلس 27 ماي - 7 جوان 1962، وفي المبحث الثاني أزمة صائفة 1962م.

وختمنا هذا العمل بخاتمة شملت مجموعة من الاستنتاجات توصلنا فيها للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية التي صُرحت سابقا.

- المناهج المتبعة:

ووصولا إلى هذه الأهداف المرغوبة من دراسة هذا الموضوع الذي يحدد المنهج المعتمد في كل دراسة، فإضافة إلى المنهج التاريخي حاولنا الاستعانة ببعض المناهج التي تعتبر في الأساس ضمن المنهج التاريخي منها:

- المنهج الوصفي الذي من خلاله نستعرض ونتقصى التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات السياسية التي صنعتها تلك الفترة التي تسمى بالمرحلة الانتقالية وكذا المنهج السردي في سرد الأحداث و الوقائع المحيطة بالموضوع خاصة فيما يتعلق بالحقائق التاريخية من اتفاقيات ساهمت في التوصل لحلول إيجابية.

- كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة النصوص والوقائع ومناقشة المواقف والسياسات والربط بينهما واستنتاج الخلفيات والتصورات العامة التي جمعت العلاقات الثنائية.

أهم مصادرومراجع البحث:

للإلمام بجوانب هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر أهمها:

بالنسبة لأهم المصادر باللغة العربية: عبد الرحمان فارس " الحقيقة المرة" وهي مذكرة شخصية سياسية لصاحبها عبد الرجمان فارس وهو شخصية محورية وأساسية في العمل، من خلال مذكراته استطعنا مسايرة هذه الهيئة والوقوف على العديد من الجوانب التي تخصها خاصة موافقه اتجاه العديد من القضايا.

رضا مالك "الجزائر في إيفيان" يعتبر أيضا مصدر مهم لأنه عاش احداث تلك الفترة وكتب عنها وكان مع المفاوضين الجزائريين، اعتمدنا عليه كثيرا فيما يخص مبحث الاتفاق مع منظمة الجيش السري.

علي هارون "خيبة الانطلاق فتنة صيف 1962م" اعتمدنا على هذا المصدر لأنه تناول الفترة الانتقالية بالتركيز على مؤتمر طرابلس وفتنة صائفة 1962 بالتفصيل.

عمار قليل "ملحمة الجزائر الجديدة الجزء الثالث، اعتمدنا عليه في الأغلبية من المباحث لأنه يعد مصدر ثري بالمعلومات خاصة الفترة التي سبقت الاستفتاء".

وفي ما يخص الجرائد اعتمدنا على جريدة المجاهد التي تصدرها جبهة التحرير الوطني (1958-1962م) التي استطعنا من خلالها تتبع نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

واعتمدنا كذلك على بعض المصادر الأجنبية نذكر أهمها محمد حربي وجيلبير مينيي "وثائق جبهة التحرير الوطني والتاريخ 1954م-1962م" هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الوثائق والمناشير من الأرشيف وشهادات أي أنه مدعم بوثائق مهمة اعتمدنا عليه في مبحث تحقيق الأمن و الاستقرار.

وأيضا كتاب بن يوسف بن خدة نحو استقلال الجزائر أزمة صائفة 1962م هذا المصدر اعتمدنا عليه في حديثنا عن أزمة صائفة 1962م.

أما المراجع فهي كثيرة نذكر منها: عبد المجيد بلخروبي ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها "كتاب قيم من خلال دراسة قانونية بحتة للهيئة التنفيذية المؤقتة اعمدنا عليه في تنظيم استفتاء تقرير المصير".

ومرجع موريس فايس "مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسة اعتمدنا على هذا الكتاب في مبحث صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة".

واعتمدنا كذلك على كتاب عثماني مسعود "الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب " تحدث عن الفترة الانتقالية بكل تفاصيلها.

الصعوبات:

وفي الأخير يمكن القول أنه أثناء إنجاز هذه الدراسة واجهتنا عدة عراقيل ارتبطت بمسألة جمع المادة العلمية بحكم قلة الكتب حول الموضوع وحتى إن وجدت معلومات قليلة في طيات الكتب والمؤلفات أي تناول الموضوع بنوع من السطحية خصوصا أحداث المرحلة الانتقالية إضافة إلى ذلك طبيعة الموضوع في حد ذاته وحساسيته فهو لم يُتناول بشكل موسع في المؤلفات الخاصة بهذه الفترة.

فقد تجاوزنا هذه الصعوبات بفضل الله تعالى ثم بفضل الأستاذ المشرف الدكتور الدام محمد الذي لم يبخل علينا بمساعدته و اهتمامه بتقديم النصح والتوجيه العلمي وتصحيح البحث لذلك نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان الكبيرين له، ولكل من ساعدنا من الأساتذة والزملاء، ونأمل أن يلقي عملنا هذا القبول العمي من السادة الأساتذة الأفضل.

الفصل التمهيدي
الحكومة المؤقتة
للجمهورية الجزائرية

المبحث الأول: ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- ظروف وأوضاع قبيل ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية [1]، أطلق عليها لجنة التنسيق و التنفيذ[2] التي سعت لتنظيم الثورة ومعالجة المشاكل الداخلية للثورة من الخارج (تونس) ثم العودة للوطن [3]، وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم، و عبان رمضان، ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد فرحات عباس، تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.[4]

وفي المؤتمر الثاني للمجلس الوطني بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957 [5]، رُفع عدد أعضاء لجنة التنسيق من 5 إلى 14 عضوا حيث مرت اللجنة بفترات حرجة، وصعبة خاصة بعد غياب عنصرين فاعلين فيها وهما العربي بن مهيدي، وعبان رمضان.[6]

أما في المجال العسكري فقد أجمعت الدراسات التاريخية على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت حرجة وذلك بسبب تطور العمليات العسكرية في الجزائر التي تعرضت وحداته من خلال تنفيذ الإستراتيجية الديغولية[7]، التي كانت تقود حربا شرسة، عبأت لها كل مواردها الاقتصادية والعسكرية لمطاردة المجاهدين[8]، وبذلك تلقت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة أي خط موريس[9]، ونتيجة لتأثيراته على الثورة فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958[10]، ضد القوات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية.[11] فلم تجتمع لجنة التنسيق والتنفيذ إلا في أفريل 1958 بسبب

---

[1]- محمد العربي الزبيري وأخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954، 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 54.

[2]- عبد المجيد بلخروبي: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي زيتون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 113.

[3]- محمد العربي الزبيري وأخرون: المرجع السابق، ص 54.

[4]- عمر بوضربة: تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

[5]- بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 100.

[6]- وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، 1954: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، 19 سبتمبر 1958، 19 سبتمبر، 2008، ص 08.

[7]- فاتن العباسي و السبتي غيلاني: قراءة في ظروف تشكل الحكومة المؤقتة (1958-1962)، مجلة أفكار وأفاق، المجلد 7، العدد2، جامعة عز الدين الرائد: الفلاقة، تر: جمال شعال، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 286.

[8]- أصدر أندري موريس قرارا في 20 جوان 1957 بإنشاء خط مكهرب على الحدود التونسية امتد من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا وتم تزويد هذا الحاجز بالكهرباء بحقل ألغام وشبكة إنذار وسياج مكهرب وشبكة أسلاك، ... للمزيد انظر جمال فندال: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، 1957، 1962، ط1، دار الضياء، الجزائر، ص 10.

[9]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 24.

[10]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 91.

[11]- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 182.

تزايد حدة الصراعات والخلافات التي سادت بين ضباط جيش التحرير وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني.[1]
كتعيينه للرائد مولود إيدير[2]، مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب لكريم بلقاسم تهمة الجهوية [3]، مما أدى إلى فقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود[4]، ووصول الجنرال ديغول إلى سدة الحكم الفرنسي[5]، وقيامه بمحاصرة الثورة الجزائرية بجميع الوسائل.[6]
- أما فيما يخص الظروف الاجتماعية لشعب الجزائر قبيل ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود (تونس والمغرب الأقصى)[7]، فلقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات[8]، الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير[9]، ففي هذا الإطار قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين محتشدا في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلاثي مساحة الولاية.[10]

أما على الصعيد الإقليمي فقد حرصت قيادة الثورة على وضع حد لكل محاولات فرض الوصاية الخارجية حيث طرأ تغير كبير على موقف كل من حكومة تونس والمغرب الذين أجمعوا على الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل الحكومة مؤقتة لتفاوض مع الجنرال ديغول[11]، حيث نوقش مبدأ إنشاء حكومة جزائرية مؤقتة أثناء مؤتمر طنجة في أفريل 1958.[12]الذي درس أحداث الثورة وتأثيراتها في جميع

[1] - عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 25.

[2]- كان ضابط في الجيش الفرنسي قبل أن يفر منه في سبتمبر 1956 للالتحاق بالبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، رئيس الديوان العسكري لوزارة القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم (1958-1959)، ضابط استخبارات (للمزيد أنظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنش، الجزائر، 2007، ص 59.

[3]- محمد العربي الزبيري وأخرون: المرجع السابق، ص 89.

[4]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 24.

[5]- واضح مداني: علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1960-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2021، ص 05.

[6]- وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 10.

[7]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 29.

[8]- عبارة عن سجون في العراء يرحل إليها سكان الجبال أبناء الريف ويحتشدون في مناطق تحت رقابة شديدة وذلك بهدف عزل الجماهير الشعبية عن جيش التحرير الوطني تضييق الخناق عليه بحرمانه من المال والتموين ولكن الحقيقة كانت عكس رغبات العدو أخبار تحركات العدو وكانت تأتي من هذه المحتشدات عن طريق اللجان السرية التي كونها جيش التحرير الوطني داخلها. (للمزيد أنظر: علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 297.

[9]- محمد العربي الزبيري وأخرون: المرجع السابق، ص 95.

[10]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 30.

[11]- عبد الستار حسين: الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، 2018، ص 385.

[12]- محفوظ قداش: وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة،الجزائر، 2011، ص 189.

الأصعدة كما درس مخلفات الاستعمار بتونس والمغرب، ووحدة المغرب العربي.[1] وفي نفس الوقت بدأت تظهر فكرة إنشاء حكومة مؤقتة مقرونة بأفاق التفاوض مع الفرنسيين.[2]

وبذلك تكون بعض الظروف متوفرة للدخول في هذه المرحلة الجديدة من الثورة الجزائرية أي الإعلان عن انبعاث الدولة الجزائرية، وإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

2- تأسيس الحكومة المؤقتة: في اليوم التاسع من شهر سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ جمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي يمثله القادة الثلاث كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال[4] وتم الاتفاق على المبادئ وهيكلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ستستقر في المنفى[5] (أنظر الملحق رقم01)أعلن رسميا عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 م وتتمثل مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن.[6] واختير فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة وذلك يرجع لأسباب إستراتيجية، حيث أنه يعتبر سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات[7]، وله ثقافة غربية فرنسية وشديد الحماس لها[8] وتم تعيين أربعة عشرة وزيرا بما فيهم أحمد بن بلة كأحد نواب الرئيس كريم بلقاسم كنائب رئيس المجلس ووزير القوات المسلحة.[9]

حيث أنه قبل الإعلان قام أحمد توفيق المدني بتحرير رسالة للرئيس عبد الناصر ورؤساء العرب سلمها لسفرائهم بالقاهرة مع أسماء الوزراء ومذكرة قانونية من تحرير الأستاذ محمد البخاري[10]، تتضمن إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة[11] لتكون مفاجأة لكل من الحكومتين التونسية والمراكشية[12] التي تم إعلانهما في أن واحد، وإعلان عدة عواصم أخرى عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[13]، فما إن أعلنت ذلك حتى أوضحت الحكومة أن مقرها النهائي سيكون على الأرض الجزائرية وأنه حتى يتيسر لها ذلك فإن الوزارات

---

[1]- الملتقى الرابع لكتابة الثورة التحريرية 1958-1962: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية للفترة ما بين جانفي 1959-1962، المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي 20-21-04-1987، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية باتنة، ص 4.

[2]- محمد عباس: ثوار عظماء شهادات 17 شخصيات وطنية، دار هومة 1991، ص 128.

[3]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 57.

[4]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ط1، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص 183.

[5]- محمد العربي الزبيري وآخرون: المرجع السابق، ص 106.

[6]- إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 88.

[7]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الإسلامي، ، 1997، ص 474.

[8]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، 1954-1962، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر ، 2007، ص 90.

[9]- شيخ بوشيخي: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019،ص 54.

[10]- مستشار قضائي للحكومة المؤقتة لدى الجمهورية الجزائرية ولد بتلمسان حصل على دكتوراه الدولة في 1956 بدأ مشواره كرجل قانون في المحاماة بصفة متربص لدى نقابة المحامين وشارك في مختلف مراحل مفاوضات إيفيان عند استقلال الجزائر. أنظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 58.

[11]- أحمد توفيق المدني: مذكرات، حياة كفاح،ج، 3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 579.

[12]- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائرية،ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1990، ص 390.

[13]- سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص 80.

المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة[1]، فعند إعلانها في القاهرة تولى فرحات عباس قراءة إعلان ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالفرنسية الذي أذيع في نفس الوقت عن طريق الإذاعة إلى الشعب الجزائري.[2]

الذي استقبل الخبر بفرح وأقام حفلات في كل جهة من التراب الوطني فرحا بميلاد الحكومة المؤقتة[3]، وكانت تونس من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة[4]، حيث كان لنبأ تشكيلها صدى عميق في الخارج فمعظم الدول العربية والإفريقية والآسيوية قد سارعت الاعتراف بها[5]، منها (العراق ليبيا، المغرب، تونس، السعودية، الأردن، مصر، سوريا، اليمن، السودان، الصين الشعبية، كوريا الشعبية، فيتنام الديمقراطية، أندونيسيا، غينيا)[6]، ففي معظم الحالات تمت الاعترافات بشكل تصريحات علنية أو رسالة أو برقية تأيدت بمخابرات دبلوماسية [7] مثل البرقية التي أرسلها الهادي إبراهيم المشرقي[8]، بتاريخ 21 سبتمبر 1958 حسب ما جاء في مذكراته يهنئ فيها الجزائر بتأليف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [9]، هذه الاعترافات المتوالية أذهلت الفرنسية[10] وهو الأمر الذي أطلق الجنرال ديغول في بداية المشوار[11] الذي بدأ يرى طموحاته في الدمج[12] تهاون أمام هذه الخطوة التي خطتها الثورة الجزائرية.[13].

- اما فيما يخص تشكيلات الحكومة المؤقتة فقد طرأت تعديلات في الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية التي انبثقت[14]، من الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة الذي عينه العقداء العشرة في طرابلس (ليبيا).[15] من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، حيث بقي فرحات عباس رئيسا للوزراء[16]، تميزت هذه

---

[1]- هيئة التحرير الطليعة فلتحيا الجزائر، مختارات من وثائق الثورة الخالدة، منشورات هيئة الطليعة، تونس، ص 43.

[2]- علي تابليت: فرحات عباس من رجل دولة،ط2، منشورات تالة الأبيار، الجزائر، 2009، ص 8.

[3]- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006، ص 152.

[4]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 182.

[5]- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 429.

[6]- محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع الجزائر، الجزائر، 2009، ص 213.

[7]- محمد البجاوي: الثورة الجزائرية والقانون: تر: الأستاذ علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965، ص 181.

[8]- من مواليد طرابلس الغرب سنة 1908، مؤسس نادي الموسيقى بطرابلس سنة 1933، مثل ليبيا بالمؤتمر العالمي لأصحاب الفنادق والمنعقد برومانية 1954 وعضو مؤسس لجمعية الهلال الأحمر الليبي سنة 19957 عضو في الجمعية العالمية للفنادق بباريس عضو في لجنة التأييد و المناصرة لفلسطين عام 1967. للمزيد أنظر: الهاد إبراهيم المشرقي، قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، 2010، ص 6.

[9]- الهادي إبراهيم المشرقي: المصدر السابق، ص 303.

[10]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة ج 2، دار العثمانية، الجزائر، 2000، ص 159.

[11]- مريم شوبحات: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة (1960-1962،مجلد1، العدد 1، 2016، ص 159.

[12]- عمار قليل: ج2 المصدر السابق،ص 2.

[13]- عمار قليل: ج2، المصدر نفسه، ص 159.

[14]- عبد الوهاب بن خليفة: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، طليطلة، الجزائر، 2009، ص 213.

[15]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 67.

[16]- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص74.

الحكومة عن سابقتها بتقليص عدد الوزارات وحذف بعض الأسماء والاحتفاظ بالبعض الأخر.(أنظر الملحق رقم 02)

- أما الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية التي تم تعيينها في [1] اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي بدأ في أوت 1961 ودام حتى 27 أوت 1961 الذي توصل فيه الأعضاء إلى تشكيل حكومة جديدة[2] حيث وقع تغيير في هرم السلطة وتم استبدال فرحات عباس بين يوسف بن خدة[3] (أنظر الملحق رقم 03)

أهداف تأسيس الحكومة المؤقتة:

أنشئت الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق أهداف محددة تمثلت في[4] وضع طرف مقبول أمام الحكومة الفرنسية للقيام بمفاوضات والرد على الإدعاءات الفرنسية القائلة أنه لا يوجد مفاوضين حقيقيين للشعب الجزائري.[5] وذلك بالتعبير من خلال شخصية رئيس الحكومة عن الرغبة في السلم والتفاوض[6]، فعندما حاولت السلطات الفرنسية 1958م إجراء انتخابات في الجزائر فإنها اصطدمت بعقبات لا تغالب إذ لم تجد مرشحين ولا ناجحين وبذلك حددت الحكومة في 1958 رغبتها في التفاوض على أساس[7] الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية[8] كما لخصه أحمد توفيق المدني[9]، في قوله "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن المفاوضات الرسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى التي أعلنتها الثورة ..."[10] والرغبة في إنشاء أداة معدة لممارسة سياسة تدوين القضية الجزائرية.[11] والعمل على كسب مزيد من الاعتراف والدعم الدولي.[12]

ظهور حكومة جزائرية مؤقتة سوف يستقطب بدون شك اهتمام الدول الصديقة الشقيقة[13]، وهدفها أيضا تمثل في التكفل بتوزيع الأسلحة والأشخاص بإنصاف وعدل بين الولايات ومنح مساعدات مادية للطلبة في

---

[1] - عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 212.

[2] - زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 85.

[3] - عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 212.

[4] - عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 430.

[5] - واضح مداني: المرجع السابق، ص 11.

[6] - محمد عباس: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 442.

[7] - مصطفى طلاس بسام العسلي: الثورة الجزائرية، طبعة خاصة ، دار الرائد للكتاب، ، الجزائر، 2013، ص 355.

[8] - عمار ملاح: رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه: قادة جيش التحرير الوطني الجزائري 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 190.

[9] - ولد أحمد توفيق المدني بتونس في 01 نوفمبر 1898م من أب جزائري هو السيد: محمد المدني، وأم جزائرية عائشة بوبزار، عائلتين جزائريتان هاجرتا إلى تونس إثر فشل مقاومة 1877م، وهو صغير في المرحلة الأولى كدراسة في الكتاب بدأ يظهر اهتمامه المبكر بالكفاح المهني للاستعمار ، بدأ ذلك من خلال مساهمة مع أترابه في إنشاء جماعات تنادي بالثورة ضد فرنسا التي أحلت أرضهم (للمزيد أنظر: أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 7.

[10] - محمد الحسين أرغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 190.

[11] - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

[12] - رمضان بو رغدة: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962)، سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونة للنشر، الجزائر، 2012، ص 151.

[13] - مسعود عثماني: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، الجزائر، 2012، ص 408.

الخارج.[1] وذلك باعتنائها بحركة التضامن مع الثورة الجزائرية التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم في القارتين الآسيوية والإفريقية وفي بلدان الكتلة الاشتراكية[2]، وكان هدفها الأساسي العمل على تحقيق الاستقلال، وذلك بتمكين الجزائر من طرح قضيتها في المحافل الدولية[3] وبلغت نر الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الجزائرية[4]، ومن بين أهدافها أيضا وضع حجل لمشكلة تزويد الثورة بالسلاح خاصة بعد إقامة خطي شال وموريس على الحدود التونسية والمغربية التي سببت مشكلة في صعوبة إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني[5] والعمل على إقحام كل القوى غير ثورية التي تحاول التكلم باسم الشعب، الجزائري والتي تزعم أنها تمثله وبالتالي التأكيد العملي أن جبهة التحرير وجيشها هما الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[6]

المبحث الثاني: نشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجز ائرية.

1. نشاطها في مراحل حكم فرحات عباس 19 سبتمبر1958 أوت 1961.

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بداية تأسيسها بعقد أول اجتماع لها يوم 1958/09/20م، ودرست ما يقاسيه المجاهدون من إرهاق في ميدان الكفاح وما يحتاجون إليه من المال والسلاح وما نزل لشعب الجزائري من خراب وتلف لأراضيهم من رف الاستعمار الفرنسي[7]، فبرغم من أن التركيز كان على الجانب السياسي بعد تكوين الحكومة المؤقتة إلا أن الجانب العسكري أخذ المكانة الأولى بالنسبة للثورة الجزائرية، حيث أنشئت أجهزة وهياكل داخل الحكومة المؤقتة تهتم فقط بالجانب الحربي، منها وزارة الدفاع أو القوات المسلحة بقيادة كريم بلقاسم ووزارة التموين والسلاح بقيادة محمود الشريف[8] بحيث انه مع تأسيس الحكومة المؤقتة أسندت لها المهام الدبلوماسية[9] لشرح القضية الجزائرية[10] وكان أول نشاط قامت به قبيل إعلان ميلادها وبعد إعلانها مباشرة قامت بتحرير رسالة لزعماء العرب سلمتها لسفرائهم بالقاهرة.[11]

ويتجلى ذلك في الرسالة التي وجهتها الحكومة المؤقتة للرئيس جمال عبد الناصر التي جاء فيها: "أن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات رد فعل علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية

---

[1]- علي كافي: المصدر السابق، ص 145.

[2]- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة جامعة الجزائر، 2002، ص 136.

[3]- وزارة المجاهدين: المرجع السابق، ص 12.

[4]- يحي بوعزيز: من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962: عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009، ص 14.

[5]- حسين مجاود: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، سنة 2017، ص216.

[6]- بشير سعدوني: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الجزائر 2، 2014، المجلد14، العدد1، ص 344.

[7]- أحمد توفيق المدني: ج3، المصدر السابق، ص 586.

[8]- سعد طاعة: لمحة تاريخية عن نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 09، جامعة معسكر، 2014، ص 328.

[9]- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 344.

[10]- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 194.

[11]- الملتقى الرابع لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية 1958-19962: المرجع السابق، ص 8.

على الشعب الجزائري عندما أعلنت سياسة الاندماج التام"[1] وشرع الرئيس فرحات عباس في القيام بزيارة لرؤساء البلدان العربية و البلدان الغربية وأول من استقبله الرئيس عبد الناصر، الذي دعاه لمأدبة أقيمت على شرف رئيس الحكومة الاندونيسية[2] الذي شرح له فرحات عباس وضع الجزار لتعترف الدولة الأندونيسية في 1958/09/27م بالحكومة المؤقتة وتعزز موقف الحكومة لتدويل القضية الجزائرية[3]، حيث أن الرئيس فرحات عباس صر في جريدة المجاهد أن الحكومة المؤقتة اعترف بها 14 بلدا و انه متأكد بأن هناك عددا أكثر سيعترف بها.[4]

وفي المراحل الأولى للاعتراف بالحكومة المؤقتة واجهت صعوبات منها قضية العموري[5] التي حاول فيها العموري ومجموعة أخرى من ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية للإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[6] ورغم ذلك واصلت الحكومة المؤقتة نشاطها من خلال قيام الرئيس فرحات عباس بزيارة البلدان[7] كزيارة لليبيا حيث استقبله الشعب الليبي والملك.[8]

الذي ألقى خطابا أوضح فيه دوافع الاعتراف بالحكومة المؤقتة معبرا أن القضية الجزائرية قضية جميع الليبيين[9] وأنها ستستمر في تأييدها ومساعدتها إلى أن تنال حريتها[10] وفي ختام الزيارة وجه فرحات عباس خطابا للشعب الليبي أثنى فيه بكرم الضيافة والمجهودات التي قدمها النظام الليبي ملكا وحكومة[11] وخلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958م، قام وفد الحكومة المؤقتة بزيارة الفيتنام الشمالي[12] واستقبله الرئيس هوشي منه[13]، وقام الوفد بزيارة الصين استجابة لدعوة تلقتها الحكومة المؤقتة من الحكومة الصينية[14] وأجريت

---

[1]- إدريس خضير: البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006، ص 267.

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 84.

[3]- بشير كاشه الفرجي: مختصر وقائع الجزائر، 2007، ص 202.

[4]- المجاهد: العدد 3، 10 أكتوبر 1958.

[5]- مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مراردة ابن النوي شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى عين مليلة الجزائر، 2003، ص 138.

[6]- أعمال الملتقى الوطني حول القضاء بأن الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 16-17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 150.

[7]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 84.

[8]- المجاهد: العدد 37، 25 فيفري 1959.

[9]- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 352.

[10]- بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي (مواقف الدول العربية، والجامعة العربية 1954-1962 من الثورة الجزائرية من خلال الخطاب الرسمي)، مذكرة دكتوراه، جامعة ابن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 34.

[11]- عيسى ليتيم: دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد01، 2016، ص 193.

[12]- عمر بوضربة: (الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ودبلوماسية الوفود 1958-1960)، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 4 العدد02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص 269.

[13]- فرحات عباس: تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار الملك، 2010، ص 323.

[14]- المجاهد: العدد8،33 ديسمبر، 1958.

محادثات بين الرئيس الصيني ماو تسي تونغ وشوان لاي رئيس مجلس الوزراء[1]، ووفد الحكومة المؤقتة وهم يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، ومحمود الشريف وزير التسليح، و محمد يزيد وزير الإعلام[2] حيث جاء في البلاغ المشترك الصادر ببكين ان الفريقين قد أيدا مبدأ إقامة علاقات دبلوماسية وثقافية في البلدين والتضامن العملي بين الشعبين[3]

وفي مارس 1959م قام الوفد الجزائري برئاسة عمر أوصديق بزيارة للصين حيث سلمتهم معدات وتجهيزات عسكرية، وكذا أعاد فرحات عباس الزيارة في أكتوبر 1960م، وطلب التدعيم المطلق لحرب التحرير.[4]

أما الدول الشقيقة فحسب ما ذكرته جريدة المجاهد في طبعتها الفرنسية أن تونس اعترفت بالحكومة المؤقتة منذ اليوم الأول على الساعة التاسعة والنصف مساءا[5] علما أن كريم بلقاسم غادر تونس قاصدا الرباط حيث التحق بعبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري وقد استقبلوا من طرف الملك محمد الخامس الذي أكد لهم تضامن المغرب المطلق ملكا وحكومة و شعبا مع القضية الجزائرية[6] وتوالت زيارات وفود الحكومة المؤقتة باتجاه أمريكا اللاتينية، والبلدان الآسيوية والعربية والإفريقية، وقد ظهرت هذه الزيارات مثمرة ومرضية من خلال المساعدات المالية التي قدمت للجزائر.[7]

أما فيما يخص نشاطها في المفاوضات فقد دعا الجنرال ديغول الشعب الجزائري إلى استفتاء حول الدستور الفرنسي الخاص بالجمهورية الخامسة وإجبار الجزائريين بتصويت بنعم في صبيحة 1958/09/26م، وفيم ساء نفس اليوم أذاع فرحات عباس، "إن الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائري في السيادة ..."[8] وفي نفس اليوم أعلن فرحات عباس أن الحكومة الجزائرية مستعدة للتفاوض مع ممثلي الحكومة الفرنسية ولكن خارج التراب الفرنسي[9] وعرض الجنرال ديغول سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958[10] ليفتح الطريق لإجراء المفاوضات، ولكن الحكومة المؤقتة لم تجرؤ على انتهاز الدعوة التي وجهت إليها.[11]

ورفضته بسبب غموضه[12] وفي 16 سبتمبر 1959 تكلم الجنرال ديغول عن حكم الجزائريين من قبل الجزائريين[1] وأعلن لأول مرة عن اعتراف فرنسا بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، وفي 28 من نفس الشهر

---

[1]- سهام ميلودي: المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، مجلة الخلدونية، المجلد 7، العدد1، جامعة، 2014، ص 4

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص85.

[3]- المجاهد: العدد39، 2 أفريل 1959.

[4]- إسماعيل دبش: السياسة العربية و المواقف والدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 149.

[5]- محمد الميلي: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 127.

[6]- المجاهد: العدد: 43، 1 جوان، 1959.

[7]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 99.

[8]- وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 141.

[9]- بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 552.

[10]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 262.

[11]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، باريس، 1962، ص 174.

[12]- بسام العسلي: سلسلة جهاد الشعب الجزائري، أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 30.

أعلنت الحكومة الجزائرية قبولها لهذا المبدأ كأساس لتسوية المشكلة[2] وانه ولابد من توفير شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول إلى تقرير المصير وتتمثل الشروط في أن يتم وقف إطلاق النار[3] لكن ما قاله الجنرال ديغول بعيدا كل البعد عن مطلب الثورة الجزائرية، فلم ترد الحكومة المؤقتة تفويت أي فرصة للتفاوض[4]، وفي 14 جوان 1960 طلب ديغول من قادة الثورة أن يحضروا لباريس للتفاوض من أجل نهاية مشرفة للمعارك فوافقت الحكومة المؤقتة على ذلك، ووجهت كل من أحمد بومنجل ومحمد بن يحي إلى باريس صباح يوم 25 جوان 1960 وتفاوض مع الوفد الفرنسي لمدة 5 أيام[5] وقد تم ذلك في مرحلة مفاوضات مولان التي انتهت بالفشل بسبب التعنت الفرنسي[6] وفي 1960/07/05م، حذر فرحات عباس الشعب الجزائري من أن ينخدع فالحرب لازالت قائمة وخصوصا على المستوى الدبلوماسي[7] وبعد هذا اللقاء تم لقاء أخر في مدينة لويسرن بسويسرا في 20 فيفري 1961 ومثل الحكومة المؤقتة السيدان أحمد بومنجل[8] والسيد الطيب بولحروف رجل المهمات السرية ومثل فرنسا جورج بومبيد المدير السابق لمكتب الجنرال يغول والسيد برنودولوس[9]

هذان الأخيران اللذان صرحا أن الحكومة الفرنسية تسلم استقلال الجزار بأخذ صحراء الجزائر واعترض السيد بومنجل، وبذلك تبينت الأهداف الحقيقية للمستعمر من خلال هذه المفاوضات.[10]

ألا وهي تجزئة الجزائر وفصل الصحراء عن التراب الجزائري[11] كما التقوا مرة أخرى في نيو شانيل في 5 مارس 1961 وقدم جورج بومبيد عرض لموقف ديغول لم يتضمن حديثا[12] وبتاريخ 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية في أن واحد بتونس وباريس الشروع في مفاوضات إيفيان[13] التي جرت في الحدود السويسرية الفرنسية في 20 ماي -13 جوان 1961م بين ممثلي الحكومة المؤقتة (سعد حلب، رضا مالك، أحمد قايد، محمد الصديق وآخرون...)، وممثلي الحكومة الفرنسية لويس جوكس وزير الدولة الفرنسية المكلف بالجزائر، ولكن هذه المفاوضات توقفت بسبب تمسك الوفد الفرنسي بفكرة فصل الصحراء[14] ويليها

[1] -KHaledNezzar: Algerie (1954-1962 Journal de guerre, Editions ANRP,Rouiba, 2009, p219.)

[2]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2012، ص 134.

[3]- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 2009، ص 18.

[4] - مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 196.

[5]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى الجزائري، 2004، ص 420.

[6]- صالح بن النبيل فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم، عنابة، 2012، ص 479.

[7]- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 17.

[8]- محمد لحسن ازغيدي: المرجع السابق، ص 264.

[9]- اوليفي لونغ: الملف السري اتفاقيات إيفيان مهمة سرية للسلم في الجزائر، تر: اوذاينيه خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 33.

[10]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 265.

[11]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 139.

[12]- صالح بلحاج: تاريخ لثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث،الجزائر، 2008، ص 364.

[13]- بن يوسف بن خدة: شهادات ... المصدر السابق، ص 139.

[14]- صالح بن النبيل فركوس: المرجع السابق، ص 490.

مفاوضات لوقران في 20 جويلية 1961م، وعاد الوفد الفرنسي من جديد إلى أطروحة فصل الصحراء[1]، ومن هنا أعلن رئيس الوفد الجزائري كريم بلقاسم[2] عن إيقاف المفاوضات وحَمَل الوفد الفرنسي مسؤولية الإخفاق في الوصول إلى حل[3] فقد فشلت كل المفاوضات بسبب تعنت الحكومة الفرنسية التي كانت تطلب إما الاستسلام المصنع أو تقسيم التراب الجزائري، واقتطاع الجزء الصحراوي ممن التراب الوطني[4]

2- نشاطها في مرحلة حكم يوسف بن خدة أوت 1961، مارس 1962:

على الرغم من النوايا الحسنة التي عاد بها ممثلو الحكومة المؤقتة واستعدادهم لقبول بعض التنازلات التي لم تنل موافقة الجميع فق تقدمت قيادة الأركان العامة بمذكرة استقالة وإنهاء المهام يوم 15 جويلية 1961م، وأعلنت بذلك عدم مساندتها لقرارات الحكومة المؤقتة[5]، حيث كان الهواري بومدين[6] من المعارضين لاتفاقيات إيفيان ووجه رسالة هو وجماعة إلى الحكومة المؤقتة تضمنت "... لقد فكرنا دائما أن ثورتنا لا يمكن أن تتألف مع المساومات ومع الحسابات الشخصية، و المناورات الأكثر حساسية..."[7] وهذا أدى إلى عقد اجتماع في 9 أوت 1961ك ودام حتى 27 أوت من 1961م، حيث توصلوا في النهاية إلى اتفاق ألا وهو حل هيئة أركان الجيش وعدم التنازل في قضية الصحراء وتشكيل حكومة جديدة.[8] برئاسة السيد يوسف بن خدة [9]، وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة السابقة[10] وكان تكوين الحكومة الثالثة موافقا على تسوية النزاع فالحكومة الجديدة برهنت على قدرة التحكم السياسي على العسكري.[11]

وقد أكد المجلس مواقف الثورة الجزائرية من مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب في الاستقلال، وفي تقرير المصير، ويؤكد أن هذا الحل ممكن في ناق المبادئ الأساسية التي تحافظ على سلامة التراب الجزائري بما فيها الصحراء، وكلف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتطبيق هذه القرارات[12]، وفي 1961/9/15 صرح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن يوسف بن خدة أن الحكومة

---

[1]- يحي بوعزيز: موضوعات... ، المرجع السابق، ص 422.

[2]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 493.

[3]- يحي بوعزيز: موضوعات...، المرجع السابق، ص 422.

[4]- عبد العزيز بوتفليقة: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، طبعة خاصة، بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 55.

[5]- محمد تقية: الثورة الجزائرية، المصدر، الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 527.

[6]- اسمه الحقيقي محمد بن إبراهيم بوخروبة ولد في 23 أوت 1932 بعين الحسينية بقالمة لعائلة فقيرة، عاش أحداث 8 ماي 1945 وهي المأساة التي اختصرت طفولته وانتقلت به سريعا إلى عالم الراشدين، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 1955 وأصبح بسرعة قائد أركان توفي في 27 ديسمبر 1978 (للمزيد أنظر: محمد الشريف ولد الحسين: عناصر للذاكرة حتى لا احد ينسى من المنظمة الخاصة 1947، إلى استقلال الجزائر، 5 جويلية 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص48.

[7]- زبيحة زيدان المحامي: جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 133.

[8]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 85.

[9]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 162.

[10]- محمد عباس: ثوار... عظماء، المرجع السابق، ص 132.

[11]- سيلفي ثينو: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 261.

[12]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 200.

المؤقتة على استعداد تام لخوض مفاوضات صريحة وصحيحة ووضع حد نهائي للحرب وفتح الباب أمام تعاون مثمر ومشروع.[1]

- وقد استمرت اللقاءات منها: لقاء مدينة "بال" السويسرية في 28 و 29 أكتوبر 1961م[2] حيث قدم الوفد الفرنسي في اللقاء مقترحات[3] الذي ذكرها برينو دولوس (المبوعث الفرنسي) المتمثلة في أنه بمجرد وجود تعاون فرنسي جزائري فإن مسألة السيادة على الصحراء ستحل ثم طرح الوفد الجزائري فكرة الاستفتاء، وتساءل إذا كان سيكون على مستوى القطر الجزائري أم سيكون استفتاء خاص بالشمال وأخر خاص بالجنوب وقد رفض الوفد الفرنسي أن يوضح موقفه عن الاستفتاء.[4]

وفي 09 نوفمبر 19961 أجرى لقاء أخر في بال تم فيه التعبير عن وجهات نظر الحكومة المؤقتة من قبل نفس الممثلين الجزائريين، وهي وضع نهاية للتجارب البرية والجوية و قانون البترول الذي يستبعد الكفاءات الجزائرية[5] وبعد رد الوفد الجزائري على كل النقاط التي طرحها الجانب الفرنسي رفعت جلسة هذا اللقاء يوم 10 نوفمبر 1961م واتفق الطرفان على أن تبقى الاتصالات بينها[6] وبالفعل كان ذلك إلى غاية لقاء لويس جوكس وسعد دحلب في 9 ديسمبر 1961م.[7] ومع ذلك بقيت قضية الصحراء مطروحة وطلبت فرنسا حل الحكومة المؤقتة وكان الرد بالرفض، وفي هذه المرحلة الحاسمة كان اللقاء مع الزعماء الخمس أحمد بن بلة، محمد بوضياف ورابح بيطاط وحسين آيت أحمد ومحمد خيذر، قام بهذا اللقاء كريم بلقاسم وبن طوبال وكان جوابهم منح الثقة للحكومة المؤقتة الجزائرية في التفاوض مع فرنسا[8]، وأخيرا رضخت فرنسا إلى مفاوضات جدية وقبلت المبادئ التي قدمتها الجزائر كشروط لفتح المفاوضات واجتمع الوفدان في مدينة لي روس[9] حيث قام الجنرال ديغول بتعيين روبير بيرون وزير الأشغال العمومية، وجان دوبروي الوزير المنتدب للشؤون الصحراوية لدعم المفاوض الفرنسي لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية وجرت المفاوضات.[10] حيث قبل الفرنسيون في النهاية جميع طروحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتفهموا رأيهم بخصوص وقف إطلاق النار، بحيث لا يتم إلا بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط، و إبرام الاتفاقيات السياسية والعسكرية [11] فقد تقبلت الحكومة الفرنسية أخيرا السيادة الجزائرية على الصحراء

---

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 138.

[2]- إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 307.

[3]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 140.

[4]- عبد القادر خليفي: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، 1830-1962 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 244.

[5]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 279.

[6]- الجودي بخوش: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، دراسة تاريخية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر يوسف بن خدة، 2007، ص 178.

[7]- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 225.

[8]- عمار ملاح: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 209.

[9]- عبد الرحمان بن العقون: مذكراتي، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 321، 322.

[10]- محمد عباس: في كواليس التاريخ 9 دوغول والجزائر أحداث قضايا شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 293.

[11]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 141.

التي بدأ الجنرال ديغول العدول عن التمس طبها بعد أن عمل كل ما في وسعه كي يحفز البلدان المجاورة لتهتم باستغلال ثروات الصحراء فكل هذه البلدان وبما فيها المغرب وتونس قد أبدت موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تتنازل ولو عن شبر واحد من التراب الوطني.[1]

وفي 22 فيفري 1962م، اجتمع المجلس الوطني للثورة ودام حتى 27 فيفري وناقش نص الاتفاق والذي وصل إليه الوفدان الجزائري والفرنسي، وتم التصويت، بالموافقة على الاتفاقيات وعارضه 4 أصوات: بومدين؟، قايد، منجلي وهم أركان الجيش ومعهم الرائد ناصر وحسب عدد الأصوات فقد وافق المجلس على وقف القتال[2] وفي 7 مارس نزلت طوافة الموفدين الجزائريين بإيفيان[3] (أنظر الملحق رقم 04)، على رأسهم كريم بلقاسم وبن طوبال وسعد دحلب ويزيد محمد كأعضاء الحكومة وبن يحي و بولحروف ومالك والصغير مصطفاي والرائد بن مصطفاي بن عودة كممثل لجيش التحرير والجانب الفرنسي تكون من لويس جوكس و روبير برون وجان دوبروقلي وبرونو دولاس وكلود شايي ورولان بيكار كبلهم شاركوا في محادثات لي روس وأضيف لهم مؤتمر إيفيان برنار تريكو وآخرون ووقعوا على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962.[4]

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 144.

[2]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 89.

[3]- أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 153.

[4]- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، المصدر السابق، ص 38.

الفصل الأول:

الهيئة التنفيذية المؤقتة

المبحث الأول: جذور ميلاد الهيئة التنفيذية المؤقتة:

قبل الاتفاق على الهيئة التنفيذية المؤقتة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية أعلن الجنرال ديغول[1] في خطابه الموجه للشعب الفرنسي يوم 16 سبتمبر 1959م، بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والذي يتألف من ثلاث صيغ[2] ألا وهو الاندماج الكلي أو الانفصال (الاستقلال) وأخيرا الحكم الذاتي[3] في إطار الجزائر الجزائرية التي وضع الرئيس الفرنسي خطوطها العريضة في مذكرة 5 سبتمبر 1960م، ويتضمن المشروع مجموعة من الهيئات التي تعمل تحت إشراف المندوب العام والتي ظهرت فيها فكرة إنشاء هيئة تنفيذية لتوسيع صلاحياتها في منحها استقلالية أكبر في تسيير الشؤون الجزائرية.[4] وهذا ما أشار إليه الجنرال ديغول في مؤتمره الصحفي بتاريخ 5 سبتمبر 1961م،[5] الذي تحدث فيه عن هيئة تنفيذية جزائرية مؤقتة تنظم استفتاء تقرير المصير والانتخابات.[6]

وفي لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م أثار جورج بومبيد الاقتراحات الفرنسية[7] والتي كانت من بينها مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة[8]، وفي مفاوضات ايفيان الأولى التي بدأت في 20 ماي 1961[9] وتوقفت في 13 جوان من نفس السنة[10] تم اقتراح فكرة إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة لتسيير المرحلة الانتقالية[11]، حيث جاء في الاقتراح الفرنسي بان المرحلة الانتقالية التي تبتدي من وقف إطلاق النار إلى تسليم السلطة إلى المجلس الوطني التأسيسي المنتخب بعد استفتاء تقرير المصير[12] وتشرف عليها هيئة تنفيذية متساوية الأعضاء تعمل بالتنسيق مع محافظ سامي يمثل السيادة الفرنسية خلال هذه الفترة وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية قوة محلية من زهاء 40 ألف جندي حيث قدم الجانب الجزائري رده على المقترح الفرنسي بخصوص المرحلة الانتقالية وذلك بأن لا تزيد الفترة ما بين وقف القتال والاستقلال على ستة أشهر.[13]

---

[1]- ولد في 22 نوفمبر 1890م، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912م وأثناء الحرب العالمية الأولى ترقى كنقيب وفي الحرب العالمية الثانية ترقى إلى عقيد وفي نوفمبر 1945 أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية وقدم استقالته بعد شهرين من الحكم وفي جوان 1958 عاد مرة أخرى للسلطة وأصبح الرئيس الأخير في الجمهورية الرابعة لفرنسا (للمزيد انظر: عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، ص 120.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 438.

[3]- إدريس خضير: المرجع السابق، ص 2991.

[4]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس، ج2، دار هومة الجزائر، 2013، ص 508.

[5]- محمد عباس: في كواليس... ، المصدر السابق، ص 253.

[6]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 558.

[7]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 224.

[8]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 226.

[9]- المجاهد: العدد 97،5 جوان 1961.

[10]- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب...المصدر السابق، ص 24.

[11]- صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 380.

[12]- هو تحديد وضعية سياسية لبلد ما من قبل سكانه بواسطة الانتخابات الشعبية العامة، وممن استعمل هذه العبارة فرحات عباس وأحمد توفيق المدني خلال سنة 1956، وكان لفكرة تقرير المصير وقع قوي على الرأي العام الجزائري (للمزيد أنظر: عبد المالك مرتاض: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص 41.

[13]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 710.

وفي مفاوضات بال الأولى 28 و 29 أكتوبر 1961م تم تقديم اقتراح من قبل الطرفين لتهئ السلطة التنفيذية المؤقتة لاستفتاء الجزائر[1] وتم لقاء أخر في مدينة بال بتاريخ 9 نوفمبر 1961[2] والذي قدم فيه الوفد الفرنسي تقرير مصادق عليه من قبل الجنرال ديغول إلى الوفد الجزائري ومن بين نقاطه تضمين[3] الهيئة التنفيذية يسيرها مسلم جزائري[4] يقوم بتسيير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهئ لاستفتاء ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة[5]، وفي لقاء أخر بين سعد دحلب[6] ولويس جوكس[7] في 9 ديسمبر 1961م، اقترح دحلب أن تتقدم الهيئة التنفيذية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض منح رخص البحث عن تنقيب النفط.[8]

وفي مفاوضات لي روس بتاريخ 11-19 فيفري 1962م طرحت من جديد فكرة تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة.[9] حيث سارع الوفد الجزائري بالتعبير عن رغبته في اختزالها إلى أقصر مدة ممكنة ومعترضا في البداية على إسناد رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى الموثق والسياسي عبد الرحمان فارس[10] وفي مفاوضات ايفيان الثانية من 7 مارس إلى 18 مارس 1962م،[11] تمت مناقشة مدة الفترة الانتقالية إلى غاية تقرير المصير وتكوين سلطة تنفيذية مؤقتة[12] التي تم اقتراحها في الجلسة الأولى من المفاوضات ليتم اتخاذ قرار إنشائها بعد وقف إطلاق النار.[13]

المبحث الثاني: تشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة.

[1]- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب... المصدر السابق، ص 30.

[2]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 279.

[3]- مسعود عثماني: المرجع السابق، ص 695.

[4]- عمار ملاح: محطات حاسمة، المرجع السابق، ص 208

[5]- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب... المصدر السابق، ص 32.

[6]- ولد في قرية قصر شلالة درس في كلية البليدة بدأت حياته السياسية سنة 1945م انضم للجنة المركزية 1953، وانضم لفريق جبهة التحرير الوطني بعد 1 نوفمبر 1954م اعتقل في 28 ديسمبر 1954 ثم ألق سراحه في العام التالي كان أمينا عاما للشؤون الخارجية، إرتبط ارتباطا وثيقا بجميع الاتصالات السرية وكان أحد القادة الرئيسيين لفريق المفاوضين في ايفيان (للمزيد أنظر: Benhaminstora: Diictionnaire Biographique de militants nationalistes Algerien E.N.A.P.A.M.T.L.D? 1954-1962, L'harmattan, Paris, 1985, p 280.)

[7]- (1901-1991) رئيس الوفد الفرنسي في مفاوضات ايفيان سنة 962 تولي رئاسة الوفد الفرنسي في ندوة ايفيان ووقع على الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية بتاريخ 18 مارس 1962 (للمزيد انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 131.)

[8]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 242.

[9]- صالح بالحاج: المرجع السابق، ص 415.

[10]- محمد عباس: في كواليس... المصدر السابق، ص 266.

[11]- محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 243.

[12] -Charles Robert Ageron: Genése de L'algeriealgerienne, Editions Bouchene, Paris, 2005, p 677.

[13]- موريس فايس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 115 يناير 1961 29 يونيو 1962، تر: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص 481.

بعد مشاورات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية[1] في محادثات إيفيان الثانية بتاريخ 7-18 مارس 1962 التي نصت من خلال نصوصها الموضوعة[2] وفقا للفصل الخامس من تصريحها[3]، على إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة[4] بمجرد إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م،[5] ليتم تنصيبها في 31 مارس 1962م إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي[6]، لتكون هيئة مختلطة تتشكل من جزائريين وفرنسيين[7]، من رئيس ونائب رئيس وعشرة أعضاء[8]، أي من 9 مسلمين و 3 أوروبيين[9] ويتم تعيينهم وليس انتخابهم[10] ليرأسها جزائري مسلم[11] وتم تعيين عبد الرحمان فارس لمنصب رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة[12]،(أنظر الملحق رقم 05) تحت إشراف المحافظ السامي[13]، الفرنسي كريستيان فوشي[14]، واتخذت روشي نوار مقرا لها[15]، أي مدينة بومرداس قرب مدينة الجزائر[16]، حيث تم عقد اجتماع بين تريكو برنار وعبد الرحمان فارس والسيد كريستيان فوشي[17] وقاموا بضبط التشكيلة النهائية للهيئة التنفيذية لتكون كما يلي:

[18] الرئيس: عبد الرحمان فارس.

- نائب الرئيس: روجي روث..
- مندوب الشؤون العامة: شوقي مصطفاي.
- مندوب الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام.

---

[1] -Mohammed Harbi, GilbentMeynien: La Fln Documents Et Histoire 1954-1962, Librairie Artheme Fayard, France,2004, P854.

[2] -Domien Crron: La Suisse Et Guerre D'indépendance Algérienne (1954-1962), Editions Antipodes, Suisse, 2013, P419.

[3]- الطاهر بن خرف الله: النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 7.

[4]- بلقاسم بن محمد برحايل: الشهيد حسين برحايل، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 435.

[5] - لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 30.

[6]- عبد الوهاب بن خليف: المرجع السابق، ص 231.

[7]- ربيحة زيدان: المرجع السابق، ص 142.

[8]- محمد العربي ولد خليفة: المحنة الكبرى، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2009، ص 357.

[9]- الطاهر الزبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين، 1929، 1962، وحدة الرويبة، 2008، ص80

[10]- عبد المجيد بلخروبي: المرجع السابق، ص 159.

[11]- الجنيدي خليفة: حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 186.

[12]- أوليفي لونغ: المصدر السابق، ص 160.

[13]- يتم تعيين المفوض السامي الخاضع لسلطة وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية بمقتضى مرسوم يصدره مجلس الوزراء وهو أمين سلطة الجمهورية في الجزائر تتمحور سلطته حول مهام السياسة الخارجية والدفاع عن الاقليم وحفظ أمنه (للمزيد أنظر: عبد المجيد بلخروبي، المرجع السابق، ص 136.

[14]- عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسة 1945-1965، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 137.

[15]- شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، ، تلمسان، 2019، ص 145.

[16]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 92.

[17]- تم تعيينه من طرف الجنرال ديغول ليتولى منصب المفوض السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر وهو شخصية موالية للجنرال ديغول كان يشتغل سفيرا لفرنسا في الدنمارك كما شغل من قبل منصب وزير الشؤون المغربية في حكومة مانديس، عام 1954م، للمزيد أنظر: رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 471.

[18]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 137.

- مندوب الزراعة: محمد الشيخ.
- مندوب الشؤون المالية: جون مانوني.
- مندوب الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف.
- ضابط النظام العام: عبد القادر حصار.
- مندوب الأشغال العامة: شارل كوينغ.
- مندوب الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض مندوب البريد: محمد بن تفيفة.[1]

تم اختبار أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة وفقا لمعيارهم السياسي إلى ثلاث مجموعات.

* المجموعة الأولى تشمل شخصيات الأعيان المستقلة وهم من المسلمين الجزائريين وهم:[2]

عبد الرحمان فارس: رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

ولد في 30 جانفي 1911م ولاية بجاية[3]، مدينة أقبو عمل كاتبا للعدل في القليعة[4]، و القل والبرواقية، كان عضوا في المجلس العام لمدينة الجزائر قبل أن يصبح نائب المجلس سنة 1946م، وكان على صلة بالأوساط السياسة القريبة من الفرع الفرنسي للاتحادية الدولية للشغل[5] واشتهر كأفضل مسلم متخصص في الشؤون المالية[6]، وتم انتخابه رئيسا للجمعية الجزائرية سنة 1953م وتطورت مواقفه من فكرة الاندماج إلى فكرة الاستقلال فكانت له اتصالات بمسؤولي جبهة التحرير الوطني[7] واعتقلته السلطات الفرنسية في 15 نوفمبر 1961م[8] بتهمة مساعدة جبه التحرير الوطني [9] وتم تسريحه من السجن يوم 16 مارس 1962[10]، وتم تعيينه على رأس الجهاز التنفيذي المؤقت[11] الذي كان مقره بروشي نوار (بومرداس) وبعد الاستقلال أصبح عضوا في المكتب السياسي برئاسة بن بلة.[12].

الشيخ محمد بيوض: مندوب الشؤون الثقافية:

ولد الشيخ بيوض في منطقة مزاب وكان رجل التصالح بين السنة والاباظية[13] كان أمين مال جمعية العلماء وعضو في هيئتها المدبرة منذ 1931م، ومتحدث باسم سكان مزاب أصبح عضوا في المجلس الجزائري سنة

---

[1]-Mohammed harbi, Gilbert Meyniem: Op, cit, p 855.

[2]- محمد عمران: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962، سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد3، العدد2،جامعة الجلفة، 2010، ص 181-164.

[3]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 5.

[4]- محمد حربي: المصدر السابق، ص 264.

[5]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 5.

[6]-Benjamin stora: op, cit, p 344.

[7]-بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 651.

[8]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 5.

[9]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 200.

[10]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 119.

[11]- محمد الشريف ولد الحسن: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 237.

[12]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 6.

[13]- محمد علي دبوز: أعلام الإصلاح في الجزائر، ج1، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1971، ص 83.

1951م[1] ثم عين عضوا في الهيئة التنفيذية المؤقتة تقديرا لكفاءته ووظيفته وأسندت إليه مهمة الشؤون الثقافية إلى يوم تسليم السلطة لأول حكومة جزائرية في سبتمبر 1962م[2]

عبد القادر حصار: مندوب شؤون النظام العام.

هو من ولاية تلمسان درس القانون ومارس مهنة المحاماة مكلف بالأمن العام.

محمد الشيخ: مندوب الزراعة.

من ولاية وهران التي ترأس مجلسها الجهوي وهو عضو في مجموعة الهيئات الفلاحية مكلف بالشؤون الفلاحية.[3]

أما فيما يخص مجموعة الأوروبيين تتكون من ثلاث أعضاء يصنعون ضمن المستقلين فلا هم قريبون من الحكومة أو الأغلبية البرلمانية وهؤلاء الثلاثة أصبحوا أعضاء في أول مجلس وطني تأسيسي وهم:[4]

شارل كويتغ: مندوب الأشغال العمومية.

رئيس بلدية سعيدة وأحد أنصار الجنرال ديغول، بحيث كان مسؤولا عن اللجنة الوطنية لمساعدة ديغول على مستوى ولاية سعيدة وكلف في الهيئة التنفيذية المؤقتة بالأشغال العمومية.

جون مانوني: مندوب الشؤون المالية.

كان نائب رئيس المجلس الجزائري[5] فقد قدميه بسبب عمليتين عسكريتين أولاهما: عملية نفذتها جبهة التحرير الوطني فقد فيها رجله الأولى أما الرجل الثانية فقدها في اعتداء نفذته منظمة الجيش السري وكان مقيم في كورسيكا التي اختار الاعتكاف فيها[6] وأصبح مندوب الشؤون المالية في الهيئة التنفيذية المؤقتة.[7]

روجي روث: نائب الرئيس.

ولد في سدراته (100 كلم جنوب شرق قسنطينة) حاصل على شهادة دكتوراه في القانون ترأس بلدية فيليب فيل (سكيكدة حاليا) سنة 1954م، ثم أنتخب نائبا في الجمعية الوطنية الفرنسية سنة 1959م.[8]

* مجموعة جبهة التحرير الوطني المنبثقين غالبيتهم من الجناح الإصلاحي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهم:[9]

شوقي مصطفاي: مندوب الشؤون العامة.

---

[1]- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 180.

[2]- محمد بن موسى بابا عمر وآخرون: معجم أعلام الإباضة ،ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، ، لبنان، 2000، ص 21.

[3]- احمد بداني: الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس، 5 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، السانيا، 2013، ص 36.

[4]- محمد عمران: المرجع السابق، ص 167.

[5]- أحمد بداني: المرجع السابق، ص 36.

[6]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 124.

[7]- سعد بو الشعير: النظام السياسي الجزائري، ج3، ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 39.

[8] - أحمد بداني: المرجع السابق، ص 36.

[9]- محمد حربي: جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 264.

ولد في 5 نوفمبر 1919 بالمسيلة وكان والده يشغل منصب قاضي التحق بحزب الشعب الجزائري في سبتمبر 1940ترأس جمعية الطلبة المسلمين بشمال إفريقيا سنة 1943م،[1] و انضم للجنة المركزية سنة 1946م في بوزريعة ومستشار لكريم بلقاسم عام 1958م، كتب مقالات في جريدة المجاهد ركز فيها بشكل خاص على تحرير الشعب الجزائري[2] ثم عين رئيس بعثة دبلوماسية بتونس ثم الرباط التي لم يغادرها إلا سنة 1962م لقيادة مجموعة جبهة التحرير الوطني في الجهاز التنفيذي المؤقت للهيئة الانتقالية المكلفة بالتحضير لاستفتاء تقرير المصير[3] وكان منتدبا للشؤون العامة مكلف بمهمة تنسيق نشاط مجموعة جبهة التحرير الوطني والتحضير لمساهمة المحافظة العليا الفرنسية للاستفتاء، تفاوض مع منظمة الجيش السري سنة 1962[4]

عبد الرزاق شنتوف: مندوب الشؤون الإدارية.

محامي انضم إلى حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية وترأس جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا (1946م، 1947م) انضم للجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1950م[5] داعم لوحدة العمل مع الاتحاد الديمقراطية للبيان الجزائري والعلماء في انتخابات 17 جوان 1951م، انضم لفريق جبهة التحرير الوطني عام 1955م[6] وشارك في إعداد برنامجها في 1959م، وأصبح عضو الهاز التنفيذي المؤقت مكلفا بالشؤون الإدارية سنة 1962م.[7]

عبد السلام بلعيد: مندوب الشؤون الاقتصادية.

ولد في 1928م، بعين الكبيرة ولاية سطيف في أسرة مزارعة ميسورة نسبيا، ألقي القبض عليه في أحداث 8 ماي 19945 و حكم عليه بأربعة سنوات سجن لكن أفرج عنه بعد العفو العام الصادر في مارس 1946 والتحق بجامعة الجزائر كلية الطب ثم الاقتصاد خلال 1950م و1951م[8]، وعضو مؤسس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1953م، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.[9]استدعي إلى جانب وزير الثقافة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توفيق المدني ثم إلى جانب عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية حيث تولى تسيير المنح الدراسية.[10]
وعين في السلطة التنفيذية المؤقتة كرئيس للشؤون الاقتصادية في مارس 1962م.[11]

[1]- محمد الشريف ولد الولد لحسن من المقاومة إلى الحرب ...، المرجع السابق، ص 36.

[2]- Benjamin stora: Op, cit, p 299.

[3]- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 336.

[4]- مصطفى خياطي: المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسبية غربي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص 183.

[5]- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 210.

[6] -Benjamin stora: op, cit, p 280.

[7]- محمد الشريف ولد لحسن: عناصر... ،المرجع السابق، ص 42.

[8]- محمد عباس: نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 75.

[9]- محمد الشريف ولد الحسين: عناصر ... المرجع السابق، ص 53.

[10]- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 237.

[11] -Benjamin stora: op, cit, p 267.

محمد بن تفتيفة: مندوب البريد.

صيدلي في البليدة كتب في الجزائر الحرة سنة 1950م، ترأس اجتماع أسبوعين النضال ضد القمع الذي نظمته حركة التحرير في اكتوبر بالبليدة الذي جمع 2500 شخص في سوق التبغ[1] مسؤول حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالبليدة عيشة أول نوفمبر 1954م، ألقي عليه القبض وسجن خلال حرب التحرير الوطني[2] أصبح ممثلا لحزب جبهة التحرير الوطني في السلطة التنفيذية (ممثل البريد) وعمره 44 سنة.[3]

حميدو بومدين: مندوب الشؤون الاجتماعية.[4]

ولد في 25 ديسمبر 1924 بتلمسان ناقش رسالة الدكتوراه سنة 1951م، ثم اشتغل بمصلحة الأشعة بمستشفيات باريس سنة 1952م، اشتغل طبيب خاص في صفوف جبهة التحرير الوطني وخلال المرحلة الانتقالية التي أخذت فيها السلطة التنفيذية المؤقتة على عاتقها مسؤولية إدارة البلد عين كمندوب لجبهة التحرير الوطني برتبة وزير مكلف بالصحة والشؤون الاجتماعية.[5]

---

[1]- عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 68.

[2]- Benjamin stora: op, cit, p 196

[3]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 385.

[4]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 137.

[5]- مصطفى خياطي: المرجع السابق، ص 541.

المبحث الثالث: صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة.

تمثلت مسؤوليات الهيئة التنفيذية المؤقتة التي جاءت في الباب الثالث من اتفاقية ايفيان الثانية.[1] بأن تتولى الهيئة التنفيذية المؤقتة تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين وقف إطلاق النار والاستقلال[2] و تشتمل مسؤولياتها في تسيير شؤون البلاد ثلاثة أسابيع بعد استفتاء تقرير المصير بهدف تنظيم الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الجزائري وبعد ذلك تقدم استقالتها أمام المجلس المنتخب[3] وتسهر على تسيير إدارة الجزائر وترجع لها مهمة إدخال الجزائريين إلى الوظيفة في مختلف فروع هذه الإدارة [4] وتتولى الهيئة التنفيذية إعداد وتنفيذ حق تقرير المصير في الجزائر[5] ونتيجة لذلك فهي التي تقترح أسماء أعضاء لجنة المراقبة المركزية التي نص عليها قانون حق تقرير المصير[6] وتطلع بإدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر حتى إنشاء المؤسسات المنبثقة عن الانتخاب العام التي ستقوم بعد ؟؟؟؟؟؟ تقرير المصير[7]

وجاء أيضا في اتفاقية ايفيان أن تتكون الأراضي الجزائرية التي تمارس عليها الهيئة التنفيذية المؤقتة اختصاصاتها من خمس عشرة ولاية وهي: [8] الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، ورقلة، وهران، سطيف، الشلف، الساورة (ولاية بشار وولاية تندوف وولاية أدرار) سعيدة، تيارت، تيزي وزو، تلمسان[9] ومن الشؤون العامة الخاصة بالجزائر والتي من اختصاص الحكومة مباشرتها ألا وهي:[10] السياسة الخارجية والدفاع وأمن البلاد والقضاء والنقد والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى.[11] وحفظ النظام وذلك بالاتفاق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة إلا إذا تعذر ذلك[12] وكذلك تخضع شؤون التعليم والمواصلات اللاسلكية والموانئ والمطارات لإشراف الحكومة الفرنسية إلا ما تسنده منها الهيئة التنفيذية بمرسوم خاص[13] وسيصدر مرسوم يفصل بين المصالح التابعة للدولة والمصالح الجزائرية وليس هناك أي تعديل في صلاحيات العماليات والبلديات الجزائرية.[14] وتكون مسؤولية الهيئة التنفيذية المؤقتة جماعية تتكون من الرئيس الذي يكلف بمساعدة نائب بإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير.[15]

---

[1]- رضا مالك: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، ط1،تر: فارس غصوب، دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 413.

[2]- بن يوسف بن خدة: نهاية... المصدر السابق، ص 129.

[3]- عمار ملاح: محطات حاسمة ... المرجع السابق، ص 262.

[4]- عمار قليل: المصدر السابق، ص 235.

[5]- الجنيدي خليفة: المصدر السابق، ص 186.

[6]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 587.

[7]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 413.

[8]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 588.

[9]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 358.

[10]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 413.

[11]- يحي بوعزيز: ثورات القرن ... المرجع السابق، ص 496.

[12]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 588.

[13]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 496.

[14]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 414.

[15]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 588.

و تكون تشكيلتها على النحو التالي: الرئيس ونائب الرئيس ومفوض الشؤون العامة ومفوض الشؤون الاقتصادية ومفوض الفلاحة ومفوض الشؤون المالية ومفوض الشؤون الإدارية ومفوض الأمن العام ومفوض الشؤون الاجتماعية ومفوض الأشغال العمومية ومفوض الشؤون الثقافية ومفوض البريد.[1] ويحدد المرسوم الذي يعين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة اختصاصات كل منهم وخاصة فيما يتعلق بإدارة المرافق التي تحت سلطة الهيئات التنفيذية المؤقتة [2]، ويؤلف رئيس وأعضاء السلطة التنفيذية المؤقتة ديوانهم ويعرضون القائمة على السلطة التنفيذية للمصادقة عليها.[3] وللهيئة التنفيذية المؤقتة سلطة وضع قوانين للشؤون الجزائرية وتعيين الهيئة التنفيذية المؤقتة الموظفين في المناصب الإدارية بالجزائر[4]، وأن تجعل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين بمهام المناصب الإدارية والأخص مناصب السلطة[5] وتضمن الهيئة التنفيذية المؤقتة حفظ الأمن وقوة الشرطة تحت سلطتها.[6]

ويخضع المحافظين ونواب المحافظين للسلطة التنفيذية المؤقتة ضمن صلاحيات هذه السلة ويعين هؤلاء بعد استشارة السلطة التنفيذية[7] وتناقش تهيئة وتطبيق تقرير المصير وتتخذ لهذه الغاية قرارات تنظيمية[8] ويجري الاستفتاء على تقرير المصير في مهلة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر اعتبارا من السلطة التنفيذية المؤقتة يقدم خلال الشهرين اللذين يليان إنشاء هذه السلطة.[9]

كما نصت اتفاقية ايفيان على تعيين محافظ سام يمثل استمرار الجمهورية الفرنسية بالجزائر خلال الفترة الانتقالية، حيث عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962 كريستيان فوشي محافظا ساميا بمساعدة برنار تريكو مستشار الرئيس ديغول السابق للشؤون الجزائرية، وحددت مهامه بشروط معينة تمثلت في:[10]

- أنه يجب أن يحاط المندوب السامي علما باجتماعات المجلس وبجدول أعماله مقدما وتسلم في أسرع وقت لمحاضر الجلسات.[11]

ويستطيع حضورها والاشتراك في مناقشتها كما يستطيع أن يطلب إعادة المناقشة التي تصبح واجبة[12]

ويجب أن يتمتع المفوض السامي بسلطات الجمهورية في الجزائر ويسهر على مصلح الدولة في الجزائر ومكلف بالتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بقصد المحافظة على القوانين[13] وتوضع المرافق العامة التي تدخل في

---

[1]- رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص 472.

[2]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع اسابق، ص 359.

[3]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 414.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين المرجع السابق، ص 496.

[5]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 589.

[6]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 359.

[7]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 415.

[8]- عثماني مسعود: المرجع السابق، ص 700

[9]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 415.

[10]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 740.

[11]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين؟، المرجع السابق، ص 497.

[12]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 590.

[13]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين: المرجع السابق، ص 494.

اختصاصات الحكومة المباشرة تحت سلطة المندوب السامي وعيه تسهيل مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة ليسمح بتولي الجزائريين الوظائف الإدارية في الجزائر [1] ويحدد المرسوم شروط ممارسة المندوب السامي لسلطته في شؤون العدل والتعليم.[2]

والدفاع عن أمن البلاد والمحافظة على النظام العام[3] وينشئ المندوب السامي بالاشتراك مع الهيئة التنفيذية المؤقتة أجهزة للعمل في المجالات التي يتحتم فيها توزيع الاختصاصات اتخاذ قرار مشترك[4] وذلك بتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة لتوفير الشروط اللازمة لتطبيق قرار المصير.[5]

وينطبق هذا بصفة خاصة على حفظ الأمن والإعداد لتقرير المصير.[6]

وفيما يخص القوة المحلية[7] لحفظ الأمن التي نصت عليها اتفاقية ايفيان في الباب الرابع من نصوصها حيث تخضع هذه القوة المحلية لسلطة المجلس التنفيذي المؤقت الذي يقرر كيفية عملها[8] وتضم هذه القوة المحلية عددا إجماليا يبلغ ستين ألف رجل وتضم في البداية أربعين ألف رجل وتتألف من:[9] قوة الشرطة المساعدة ومجموعات الأمن المتنقلة الموجودة حاليا[10]، ووحدات مؤلفة من المطلوبين للخدمة في الجزائر ومن الاحتياطي المعد للاحتمالات الطارئة وللهيئة التنفيذية المؤقتة السلطة في تكملت قوة حفظ الأمن بدعوى الاحتياطي المدرب[11] ويعين مدير قوة حفظ النظام بمرسوم وبالاتفاق مع السلطة التنفيذية المؤقتة.[12]

---

[1]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 587.

[2]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 357.

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 740.

[4]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 740.

[5]- عمار ملاح: محطات حاسمة، المرجع السابق، ص 262.

[6]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 360.

[7]- سمح خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير الجزائر في سبتمبر 1959م للحكومة الفرنسية بأن تخطط، ابتداء من عام 1960م، لإنشاء القوة المحلية انطلاقا من الاحتياطيين لتشكيل نواة الجيش أي النواة الصلبة للجزائر الجزائرية المستقبلية وفي 1951م قام الجنرال ايري بتوجيه مشروع القوة المحلية إلى وزير الجيوش، يتعين على القوة المحلية أن تشمل جزءا من الحركيين والمخازنية...(للمزيد أنظر: عبد الحميد براهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 24.)

[8]- يحي بوعزيز: ثورات القرن العشرين: المرجع السابق، ص 497.

[9]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 416.

[10]- محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 360.

[11]- فايس موريس: المرجع السابق، ص 591.

[12]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 416.

الفصل الثاني:
الدور السياسي للهيئة التنفيذية المؤقتة
خلال المرحلة الإنتقالية
19 مارس - 5 جويلية 1962م

المبحث الأول: دورها في تحقيق الأمن والاستقرار

من بين الوسائل التي اعتمدتها الهيئة التنفيذية المؤقتة في إعادة الأمن، مشروع القوة المحلية أي قوة حفظ النظام، حيث مثلت القوة المحلية أداة حفظ الأمن التي سخرت للهيئة التنفيذية المؤقتة من أجل حفظ النظام خاصة أمام تأزم الوضع وزيادة فاتشية منظمة الجيش السري OASالتي أصبحت توجه ضربات مؤذية لغداة وقف إطلاق النار ومحاولة إفشاله وعن كيفية تكوين هذه القوة وأصول عناصرها نجد بأنه تناولها الكثير من المؤرخين بخلفية تاريخية[1]، مثل عبدالحميد الإبراهيمي الذي ذكر بأن إنشاء القوة المحلية جاء من خلال خطاب ديغول حول تقرير مصير الجزائر في سبتمبر 1959م، للحكومة الفرنسية بأن تخطط ابتداء من عام 1960 لإنشاء القوة المحلية انطلاقات من الاحتياطيين نواة الجيش النواة الصلبة للجزائر الجزائرية المستقبلية وفي سنة 1961م قام الجنرال شارل آيري القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر، بتوجيه مشروع القوة المحلية إلى وزير الجيوش، يتعين على القوة المحلية أن تشمل جزءا من الحركتين والمخازنية[2] ووصفها مصطفى الأشرف[3]، أن القصد من إنشاء القوة المحلية هو إيجاد مخرج لكثير من العملاء الجزائريين المجندين سابقا في جيش الاستعمار وإتاحة الفرصة لمن بقي على قيد الحياة من جنود جيش التحرير ولقادته في الداخل والخارج. [4]

أما محمد حربي فيري أن قوة حفظ النظام هي الورقة الأخيرة الممكنة في يدي انصار التشارك مع الإمبريالية[5]، حيث أن إتفاقيةإيفيان نصت في الباب الرابع من بنودها بأن هذه القوة توضع تحت إشراف الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تقرر شروط استخدامها، وجاء أن هذه القوة تضم عددا إجماليا يبلغ ستين ألف وتضم في البداية أربعين ألف رجل[6] من صنفين:

- الاول رجال الدرك والمجموعات الأمنية المتنقلة.

- الثاني المطلوبون للخدمة العسكرية من الشباب الجزائري ومهمتهم المحافظة على الأمن العمومي بالتعاون مع الشرطة والمحافظة على الأملاك العمومية[7] وقد أسندت مهمة الإشراف عليها إلى عناصر كانوا ضباطا عاملين في القوات الفرنسية، واستطاعت هذه القوة أن تحافظ على الأمن العام داخل الوطن وأن تحمي

---

[1]- شهرزاد حامي: الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس 1962 إلى غاية 28 سبتمبر 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2018، ص 121.

[2]- عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 24.

[3]- ولد في 7 مارس 1917 في سيدي عيسى بالجزائر العاصمة وهو طالب سابق في مدرسة الجزائر العاصمة كانت مدرس اللغة العربية بالمرحلة الثانوية سان لويس مؤيد لجبهة التحرير الوطني بعد أول نوفمبر، وشارك في صياغة برنامج طرابلس، عام 1962، حيث دافع عن فكرة الثورة الشعبية الديمقراطية سفيرا للأرجنتين عام1965. (للمزيد أنظر: .Benjamin stora: op, cit, p 111)

[4] -mostefalacheraf: L'algerie nation et société, Francoismospero, Paris, 1965, p 30.

[5]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني ...، المصدرالسابق، ص 165.

[6]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 415.

[7]- محمود الواعي: مهام جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية: ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954 في 28، 29 أكتوبر 1992 بباتنة، ص 188.

المؤسسات وتضمن السير العادي للنشاطات العمومية والإدارية[1] و نلاحظ ان جنودها كلهم جزائريين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي من متطوعين ومحترفين ومجندين في إطار الخدمة العسكرية، وسلحوا تسليحا جيدا على ان يكونوا في المستقبل نواة الجيش الجزائري ودعموا بضباط فنيين من الفرنسيين وبعض الجزائريين وكان على هؤلاء أن يفرزوا من بينهم مجموعة تقوم بدور الشرطة[2] فقد كانت الجزائر غداة وقف إطلاق النار تعيش انفلاتا شبه تام على الصعيد الأمني الذي ظهرت بوادره بمجرد أن عملت العصابات بفحوى الاتفاق الحاصل في لي روس وبلغ الانفلات الأمني ذروته في المدن الكبرى التي تقطنها أقليات فرنسية هامة عدديا على غرار العاصمة ووهران وعنابة ... إلخ[3]

وكان على الهيئة التنفيذية ممارسة صلاحياتها التي كان من بينها حفظ الأمن العمومي وإعداد لتنفيذ إجراءات تقرير المصير[4] وفي صبيحة يوم 21 أفريل 1962م، ثم في بومرداس الحفل الرمزي لتسليم القوة المحلية الجزائرية إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة، كما نصت معاهدة إيفيان في بنودها المتعلقة بوقف إطلاق النار بأن تجعل نهاية للعمليات العسكرية ولكل نشاط مسلح على كامل التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة 12،[5] وهذا الجيش كان يقوده محام من تلمسان وهو الأستاذ عبد القادر الحصار، ويستفيد من مستشرين تقنيين فرنسيين[6]، فيمكن تصنيف تشكيلة القوة المحلية كما يلي:

- **الحركيون**: هي عبارة عن وحدات قتال تتكون من فرنسيين مسلمين ابتداء من عام 1954، فقد أدرك الجيش الفرنسي بسرعة أنه بحاجة إلى السكان الأصليين، وذلك لمعرفتهم الجيدة بالميدان للقتال بنجاعة ضد جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني.

- المخازنية.

- **المفارز المتنقلة للحماية الريفية (GMPR)**: وتتمثل مهامها في الحفاظ على الأمن في الأماكن التي تخضع لتغطية كافية من طرف الجيش الفرنسي ويقع على عاتقهم حماية بعض البناءات العمومية كمقر الولايات والدوائر والبلديات أو ضمان حماية بعض الشخصيات المدنية.

- **مفرز الدفاع الذاتي (GAD)**: أنشئت لحماية القرى والمشاتي والمزارع ضد الهجمات المحتملة لجيش التحرير الوطني، وكان توزيعهم كالتالي:

* عسكريون: 26000.
* مفارز الأمن المتنقلة: 10.000
* رجال الدرك: 6.500
* **كتائب صحراوية:** 3.500

---

[1]- مسعود عثماني: المرجع السابق، ص 710.

[2]- مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص 201.

[3]- محمد عباس: نصر بلاد ثمن، المصدر السابق، ص 743.

[4]- عبد المجيد بلخروبي: المرجع السابق، ص 156.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 317.

[6]- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 264.

*** أخرون:** (حركيون، مفارز الدفاع الذاتي: قدماء العسكريين ... إلخ).

وبذلك يكون المجموع: 58000.[1]

وكانت لهذه القوة مهام تمثلت في إتاحة الأمن، وفي هذا الصدد يذكر الرائد مصطفى مراردة[2] أن الهيئة التنفيذية المؤقتة ما كانت لتستطيع القيام بمهمتها المتمثلة في تنظيم الاستفتاء لولا وقوف القوة المحلية إلى جانبها[3]، ومن مهام هذه القوة في بعض الولايات نجد أن الولاية الأولى مثلا أسندت قيادتها إلى أحمد رافع[4] حيث عمل هذا الأخير على تكوين القوة المحلية من القوم والجنود الجزائريين في الخدمة العسكرية وطلب منهم الصعود إلى الجبال في مكان المجاهدين، وأن فرنسا هي التي تتكفل بهم وبعائلاتهم وتدفع لهم مرتباتهم غير أن تفطن وحدات جيش التحرير لهذا، حيث استطاع استعمال بعضا من الجنود، فألقوا اسلحتهم بمقر الولاية بكيمل (باتنة) وكان على رأسهم فروجي الصالح بن عمار من مركز فم الطوب بباتنة[5] ومن مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة في تعزيز الاستقرار الامني، انشغالها بالحركات المعارضة لاستقلال وسيادة الجزائر، بإختصار نجد من بين هذه الحركات حركة العقيد سي الشريف بن سعيدي[6] الذي نصب جيش الاحتلال على رأس وحدة من نحو 850 مسلح بإسم العقيد سي الشريف كانت هذه الوحدة غداة وقف القتال ترابط بناحية عين يوسف (المدية) وبناءا على هذا قام عبد الرحمان فارس بتعيين محيو مدير ديوانه واليا على المدية.[7]

ولقد سبق لهذا الأخير أن شغل منصب نائب عامل العمالة في قصر الشلالة، فكان عليما بواقع عمالة المدية ومشاكلها كما اشتهر من جهة أخرى بكفاءته في التنظيم وبجرأته و حزمه في تحمل مسؤولياته وبذكر عبد الرحمان فارس أنه كان مطلع على واقع منطقة عين بوسيف بحكم أنه كان نائبا عنها[8]، فإستدعى على الفور إثنين من رؤوساء الجامعة اللذين كانا من أصدقائه وكان أولهما من دوار كاف لخضر والثاني من دوار زنزاش[9] وكانت المعلومات التاي أبلغاها لرئيس عبد الرحمان فارس من عين المكان تفيد بأن العقيد كان يرغب في تسليم نفسه ووحدته لكنه كان يخشى في نفس الوقت انتقام جبهة وجيش التحرير جراء عملته[10]

---

[1]- عبد الحميد براهيمي: المصدر السابق، ص 25.

[2]- هو مصطفى بن الصالح أحمد مراردة المدعو مصطفى بن النوي من مواليد 21 أوت 1928، بدوار أولاد شليح ولاية باتنة انخرط في صفوف الثورة كمناضل منذ 14 نوفمبر 1954 وقام بأعمال متعددة منها مسؤول مركز ومكلف بالمخابي والاتصال والعمليات وتخزين مصالح المستعمر جند في ماي 1955 وبعد مؤتمر الصومام عين ملازما أول عضو في الناحية الرابعة (بريكة) من المنطقة الأولى مكلفا بالاتصال والأخبار (للمزيد أنظر: مسعود فلوسي، المصدر السابق، ص 23.)

[3]- مسعود فلوسي: المصدر نفسه، ص 249.

[4]- شهر زاد حامي: المرجع السابق، ص 127.

[5]- محمد الطاهر عزوي: وضعية الولاية الأولى ودورها عند إيقاف الحرب في 19 مارس 1962 إلى 26 سبتمبر 1962 في أثناء المرحلة الانتقالية، المرجع السابق، ص 135.

[6]- محمد عباس: شهادات تاريخية: المصدر السابق، ص 514.

[7] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862.

[8]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 149.

[9] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862.

[10]- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 514.

وبما أنه قلق أخبره الرئيس عبد الرحمان فارس أنه ما عليه إلا أن يستسلم مع رجاله في غضون ثلاثة أيام وأنه لن يتعرض لأي انتقام[1] وفي اليوم المحدد جاءه الصديقان ومعهما الكولونيل سي الشريف الذي صارحه بأنه قدم مساعدات فعالة للولاية الخامسة قبل وقف إطلاق النار من أسلحة ومئونة ثم حدثه عن تصرفه بعد وقف إطلاق النار، فمن ناحية تصرفه إزاء الجيش الفرنسي أنه عندما حضر الجنرال قائد منطقة المدية إلى عين بوسيف أمره بتحديد رجاله من السلاح (حوالي 850 رجلا) ويسلم السلاح والمئونة إلى السلطات العسكرية الفرنسية فرفض الانصياع وهدده بمقاومة شرسة في حال مهاجمتهم من قبل القوات الفرنسية ولذلك لم يتشبث الجنرال بموقفه، بل انصرف راجعا إلى مركز قيادته بالمدية[2] اما تصرفه إزاء منظمة الجيش السري ذكر أنه بعد زيارة الجنرال اتصل به أربعة من رجال منظمة الجيش السري وطلبوا منه أن يضع رجاله وأسلحتهم تحت تصرف منظمة الجيش السري وخيروه بأن يبقى على رأس فريقه تحت تصرفهم وأن يأخذ مبلغ مالي ويستقر في بلد أجنبي[3]، وحسب جواب العقيد أنه صرف مبعوثي المنظمة الإرهابية بأدب ناهر إياهم من عاقبة العودة إلى الناحية[4] وذكر أنه بعد أربعة أيام جاءته رسالة تهديد عليها ختم الولاية الرابعة وجاء في الرسالة ما يلي: "لما أنكم خنتهم الشعب الجزائري وجيش التحرير وغدرتم بمناضلي جبهة التحرير فإنه محكوم عليكم بالإعدام" وذكر سي الشريف ان هذه الرسالة قد تكون تدبير منظمة الجيش السري لإرغامه على الانضمام إلى صفوفهم[5]، اما تصرفه إزاء جبهة التحرير الوطني يذكر أنه اتصل سي زيتوني وهو رئيس منطقة البرين (الولاية الرابعة) وكذا سي يوسف رئيس منطقة ماجينوMaginot (الولاية الرابعة) وطلب كل واحد منهم أن يلتحق هو ورجاله بمنطقته كما تلقى كل الضمانات بهذا الخصوص وطلب مهلة للتفكير[6] وأنه أثناء هذه المهلة كلف بالاتصال بعناصر الحركة الوطنية الجزائرية (المالية) ناحية بوسعادة لإقناعهم بالالحتاق بجيش التحرير كذلك ، وحسب روايته أن رد العناصر المصالية كان عنيفا[7] وبعد ذلك أخبره عبد الرحمان فارس بأن يذهب هو ورجاله بأسلحتهم إلى المدية ليضعوا أنفسهم تحت تصرف الوالي محيو[8] وبذلك اتصل عبد الرحمان فارس بمحيو لإعلامه باستسلام العقيد سيالشريف واغتنم محيو هذه الفرصة لإعلامه بأنه أرسل بعد الظهيرة مذكرة مفصلة بخصوص عبد الله سالمي ورجاله المنتمين إلى صفوف ما يسمى بالحركة الوطنية الجزائرية وأن عبد الله سالمي تمركز في منطقة زينة (بوسعادة) المعروفة بمساندة منظمة الجيش السري وبأن بعض العناصر التي فرت من صفوف فالفيلق الأول للمشاة الجزائريين التابع لفرقة اللفيف الأجنبي وإنها تدرب الأوروبيين الموفدين من طرف منظمة الجيش السري[9] ويذكر عبد الرحمان فارس انه أبلغ

[1] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862.

[2]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 150.

[3]- Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862

[4]- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 514.

[5]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 150.

[6] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862

[7]- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 517..

[8]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 151.

[9] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 862.

السيد كريستيان فوشي على عزمه لإرسال إنذار لعبد الله سالمي وأكد له أنه في حالة رفض التوجه إلى ولاية المدية للاستسلام مع فرقته فإنه سيصدر الأوامر إلى القوة المسلحة لمهاجمته ثم أفاده بالمعلومات التي أخبره بها الكولونيل سي الشريف[1] وقد تلقى موافقة في هذا الصدد من المحافظ السامي الذي أبلغه أن الرئيس الفرنسي يعتبر المسألة شأنا داخليا و ينصح بمواجهة الموقف في ظلال سرية ودون إراقة الدماء[2] واتصل عبد الرحمان فارس بمحيو وأبلغه موافقة الجنرال ديغول فأخبره أنه عند ما بشر بوضح الترتيبات للهجون ضد جماعة عبدالله سالمي رأى نوعا من التردد لدى بعض الضباط الفرنسيين في قطاع بوسعادة.[3]

وأنه بالرغم من تلك التحفظات أرسل إنذارا إلى عبد الله سالمي محددا يوم 23 ماي 1962 على الساعة الواحدة بعد الظهر كأخر أجل لإستسلامه في ولاية المدية وبما أن الجنرال قائد المنطقة لم يتم إعلامه بخصوص هذه العملية من طرف رؤسائه فإنه برغب في لقاء عبد الرحمان فارس والسيد كريستيان فوشي وأعطا رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة موافقته[4] وفي اليوم المحدد نظم عبدالرحمان فارس منع كل من شوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة زيارة لوحدة القوة المحلية المتمركزة في بربيسة (هي قرية تقع قرب مدينة القليعة) وبعد التظاهرات إنطلق عبد الرحمان فارس صوب المدية وعند وصوله وجد محيو في استقباله وأخبره ان عبد الله سالمي معهم منذ الساعة الحادية عشر صباحا[5] وبمجرد أن رأى عبد الله سالمي رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة أخبره أنه استسلم مع كل رجاله المجتمعين حاليا بالقرب من بوسعادة ويذكر عبد الرحمان فارس انه هتف إلى شوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفة وطلب منهما الإلتحاق فورا إلى مقر ولاية المدية وبمجرد وصولهم أخبرهم باستسلام عبد الله سالمي[6] وبعدها قام محيو بترتيبات اسفر وشارم في هذه الرحلة كل من الجنرال قائد المنطقة العسكرية وعبد الرحمان فارس وشوقي مصطفاي ومحمد بن تفتيفةومحيو سالمي وعند وصولهم وجدو الجنود الموالين لعبد الله سالمي وممثلي الولاية الرابعة[7]، وعلم سكان بوسعادة بخبر استسلام عبد الله سالمي وسي الشريف سعيدي واستقبلوا أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة بحماس، وعند عودتهم ذكر محيو أن الضباط الفرنسيين انتابتهم حيرة بسبب حسن سير العملية و بسرعة تنفيذها و تبخرت أمال منظمة الجيش بعد استسلام الكولونيل سي الشريف سعيدي و عبد الله سالمي[8] ويؤكد رئيس حكومة بومرداس أن تسوية هاتين المشكلتين الشائكتين لتقليص مجال المناورة أمام المنظمة الإرهابية إلى حد كبير.[9]

---

[1]- عبدالرحمان فارس: المصدر السابق، ص 152.

[2]- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 517.

[3]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 153.

[4] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 863.

[5]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 153.

[6] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 864.

[7]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 154.

[8] -Mohammed harbi, Gilbert Meynier: op, cit, p 864

[9]- محمد عباس: شهادات تاريخية، المصدر السابق، ص 517.

المبحث الثاني: الاتفاق مع منظمة الجيش السري.

ولدت منظمة الجيش السري من خليط من المتطرفين وجنود من اللفيف الأجنبي[1] وعناصر أوروبية أخرى،[2] فقد نشأت في البداية كمنظمة نشاطها موجه ضد الشيوعية وتطور نشاطها بعد قيام الحرب العالمية لتتعاون مع النازيين، وبرز اسم هذه المنظمة على مسرح الأحداث وبشكل خطير بعد انقلاب شهر أفريل 1961م، ضد الجنرال ديغول الذين كانوا يهدفون لإبعاده عن الحكم[3] وكانت تحت قيادة جنرالات الجيش الفرنسي الرافضين لتوجهات حكومتهم السائرة في طريق الإقرار بحق تقرير الشعب الجزائري لمصيره،[4] كانت هذه المنظمة الأكثر عنفا وتعصبا وإجراما من بين المنظمات الفاشية في القرن العشرين[5] حيث تكثف نشاطها في الجزائر بعد توقيع اتفاقية إيفيان وذلك من خلال محاولتها إفشال الاتفاقية ووقف إطلاق النار 19 مارس 1962 [6] عن طريق القتل والإرهاب والتدمير لكل ما هو جزائري يقودهم متطرفون من الجنرال راؤول صالان.[7](أنظر الملحق رقم 07).

وابتداء من منتصف أفريل بدأت منظمة الجيش السري تنتهج سياسة الأرض المحروقة على أوسع نطاق التي طبقتها الأقدام السوداء[8] خاصة خلال ثلاثة أشهر التي سبقت الاستقلال فقد زاد بطش الأوروبيين المقيمين في الجزائر بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان بتاريخ 18 مارس 1962م[9] حتى أعلنوا في المدن الكبرى هجرة جماعية بنسبة كبيرة منهم تاركين البلاد،[10] لعدم وثوقهم في تعهدات جبهة التحرير الوطني و بذلك تواطئ الكثير منهم مع منظمة الجيش السري OAS، [11] وهذه الأخيرة التي قامت بإضرام النيران في المكتبة الجامعية بالعاصمة وفي مقر بلدية الأبيار[12] وبدأت الهجمات على مقرات المؤسسات والبلديات والولايات، وأحرقت وثائق الأرشيف في كل مكان، في مصالح الضرائب والبريد والضمان الاجتماعي ... وعم الدمار وخربت

---

[1]- هيئة عسكرية فرنسية تتألف من مرتزقة أجانب تأسست في الجزائر من قبل لوي فيليب بأمر أصدره في 10 مارس 1881اختارت مقرها في سيدي بلعباس شارك في قتال المقاومين الجزائريين تم تحويله سنة 1935 لإسبانيا برز في جميع الحروب التي خاضتها فرنسا كما شارك في ثورة الريف المغربي (1920-1926)، تعرض للهزيمة في الهند الصينية (للمزيد أنظر: عاشور شرفي)، المرجع السابق، ص 298.

[2]- بوعلام نجادي: الجلادون 1830، 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2007، ص 95.

[3]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 524.

[4]- عبد الرحمان كريمي: مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمن كريمي): ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 158.

[5]- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 95.

[6]- باتريك إفينو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر: داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 316.

[7]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 312.

[8]- أعضاء الأقلية الأوروبية في الجزائر وتكرست هذه التسمية (الأقدام السوداء) في نهاية الخمسينيات وأن بعضهم لم يكتشفها إلا لحظة رحيلهم في 1962 ومن مليون أوروبي الذين كانوا يعيشون في الجزائر راحت تتناقص هذه الأقلية تدريجيا و يكونوا مزدوجي الجنسية أو فرنسيين أصليين (للمزيد أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 44)

[9] -Mohamed Benaboura: OAS oran dans ka tourmente (1961 - 1962) editions dar el gharb, oran, 2009, p 132.

[10]- سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص 267.

[11] -Mohamed Benaboura: op, cit, p 132

[12]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 292

المدارس و المستشفيات.[1] حيث قاموا بهجومات إجرامية ضد الأهالي المدنيين والمؤسسات العمومية[2] ونفس الأعمال الاجرامية وقعت في عنابة ووهران وسيدي بلعباس أي المدن الكبرى التي تقطنها أقليات أوروبية هامة وتعكس أرقام العمليات خطورة التصعيد الإرهابي الجنوني.[3] إن بلغت في مارس 611 عملية وفي أفريل 647 عملية لتتضاعف في ماي بـ 2100 عملية.[4] (أنظر الملحق رقم08).

علاوة على إطلاق النار من السيارات المسرعة صوب الجزائريين أينما وجدوا وساد جوة التوتر معظم مدن القطر الجزائري[5]فبإزدياد العمليات الإجرامية دفع الأوروبيين إلى الموانئ والمطارات لمغادرة البلاد كما غادر العمال المؤهلون والتقنيون والمهندسون مناصبهم فرارا بأنفسهم[6] حوالي 46030 اوروبي[7] ولكم يعد بمقدور الجزائريين السكوت على هذه الجرائم، التي دفعت رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس إلى احتمالية التواصل مع قيادة منظمة الجيش السري، حيث طرح عبد الرحمان فارس فكرة الالتقاء مع جون جاك سوزيني على شارل بوجار (رئيس بلدية البليدة) في أوائل ماي 1962م، واستعان شارل بوجار بصهره راؤول باستيانيطو حصل هذا الأخير على موافقة جون جاك سوزيني التي بلغت لشارل بوجار الذي حصل بدوره على موافقة الرئيس عبد الرحمان فارس[8] لأن جون جاك سوزيني[9] هو الزعيم الحقيقي لمنظمة الجيش السري بعد اعتقال قائدها الجنرال راؤول صالان[10]صبيحة 22 أفريل 1962م[11] وحدد اللقاء بين سوزيني وعبد الرحمان فارس يوم 185 ماي 1962م في مزرعة بالما (بودواو) تبعد 30 كلم عن الجزائر العاصمة[12] للعلم أن هذا اللقاء جرى في أربعة أيام حيث شدد فيه سوزيني على الضمانات التي تسمح للأوروبيين بمواصلة العيش في الجزائر، وفي أصعب الحالات مغادرة الجزائر في أحسن الظروف.[13]

---

[1]- محمد تقية: المرجع السابق، ص 581.

[2]- مصطفى خياطي: الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: عباد قندور فوزية، دار هومة ، الجزائر، 2015، ص 359.

[3]- دحمان تواتي: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS، دار قرطبة، الجزائر، 2012، ص 329.

[4]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 743.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر ... ج3، المصدر السابق، ص 312.

[6]- محمد تقية: المرجع السابق، ص 581.

[7]- سيلفي ثينو: المرجع السابق، ص 267.

[8]- أوليفي داود: في قلب منظمة الجيش السر، تر: عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا، الجزائر، 2013، ص 279.

[9]- أحد مؤسسي المنظمة السرية ولد بالجزائر عام 1933 إبن العامل في السكك الحديدية، مؤسس نقابة القوي العاملة زاول دراسته في ميدان الطب وفور دخوله للجزائر، انظم إلى أطروحة الجزائر الفرنسية وبعد المظاهرات التحق بصالان في إسبانيا وأسس منظمة الجيش السري (للمزيد أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 196.)

[10]- ولد في 10 جوان 1899 في روكويكورب (تارن) وقضي معظم حياته العسكرية في الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية السابقة، أصبح رئيسا للمخابرات في وزارة المستعمرات في 1942 – 1943، مارس مسؤوليات فيما يتعلق بفرنسا الحرة ولا سيما في افريقيا، شغل منصب القائد العام الفرنسي الرابع خلال حرب الهند الصينية الأولى وكان أحد أنصار الجزائر الفرنسية، وقاد تنظيم منظمة الجيش السري (للمزيد أنظر: Francoismalye, Benjamin stora: francoismutterrant et la guerre d'algéri, Calmann, leicy, Paris, 2012, p 322.)

[11]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس، المصدر السابق، ص 517.

[12]- أمحمد يوسفي: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة التحريرية، تر: عبد المجيد بورحلة، هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 104.

[13] - حسينة حاميد: المنظمة العسكرية السرية في الجزائر (19561- 1962)، دار الإرشاد ، الجزائر، 2013، ص 357.

وكانت الشروط التي وضعها جون جاك سوزيني لتعاون منظمة الجيش السري مع جبهة التحرير الوطني المتجسدة في المبادئ الأساسية فيما يلي:

1- يتم التفاوض بين المجموعة المسلمة والمجموعة الخاضعة للقانون الأوروبي ممثلتين على التوالي من طرف جبهة التحرير الوطني و المنظمة العسكرية السرية.[1]

2- تجري هذه المفاوضات بين الجزائريين وحدهم، مع إقصاء أي طرف أخر.[2]

3- تخضع الاتفاقيات المترتبة عن هذا التفاوض لمصادقة الشعب الجزائري وحالما يتم التوقيع على الاتفاقيات المنبثقة عن المفاوضات ووضع الضمانات العسكرية حيز التنفيذ، تنظم المنظمة العسكرية السرية بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية اللائكية والاجتماعية، التي سوف تدرج في دستورها البنود والشروط الخاصة بالاتفاقية الحاصلة، وترسخ وحدة الجمهورية الجزائرية (عدم تقسيم الجزائر إلى جزائر الشمال والصحراء) ووحدة الشعب الجزائري (الجنسية واحدة في كامل حدود الجزائر)[3]

4- المواطنون الجزائريون متساوون في الحقوق والواجبات.

5- تضع المجموعة الخاصة للقوانين الأوروبية كل الوسائل التي تملكها في صالح سياسة ثورية ضرورية لتأسيس الجمهورية الجزائرية[4]

أما فيما يتعلق بمؤسسات الجمهورية فإنها تتميز بما يلي:

- مجلس أعلى.

- منظمة فدرالية.

- وجود مجلسين لتمثيل الشعب.

- تأسيس لجنة دولية تمثل المواطنين الجزائريين الخاضعين للقوانين الأوروبية.

- دراسة مشتركة لاختيار علم الحكومة الجديدة.[5]

أما فيما يتعلق بأشكال الحياة السياسية تضمن:

1- الحل انهائي لمنظمة الجيش السري وجبهة التحرير الوطني.

2- منع الأحزاب المبنية على أسس عرقية تلك التي لها ارتباطات بالخارج مثل الحزب الشيوعي الجزائري.[1]

---

[1]- علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 43.

[2]- أمحمد بوسفي: المرجع السابق، ص 105.

[3]- علي هارون:المصدر السابق، ص 43.

[4]- أمحمد يوسفي: المرجع السابق، ص 105.

[5]- علي هارون: المصدر السابق، ص 43.

وفيما يخص السياسة الخارجية تضمن:

1- إبقاء الجزائر في العالم الغربي.

2- العمل على إنشاء مشروع "افريقيا أوروبا".

وفي السياسة الاقتصادية تضمن:

- التطوير الاقتصادي للبلاد بالربط بين الاستعمال المكثف لمصادر الطاقة من خلال:

1- استعمال بعض التقنيات الاشتراكية (خصوصا فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي).

2- الاستثمار وحماية رؤوس الأموال الوطنية الخاصة والأجنبية في بعض القطاعات.[2]

وفي السياسة الثقافية تضمن:

1- ستكون اللغتان العربية والفرنسية لغتين رسميتان في الجمهورية الجزائرية.

2- تتحول جامعة الجزائر إلى جامعة أوروبية افريقية.[3]

وضم البيان ضمانات سياسية وعسكرية تقدم للمجموعة الخاضعة للقوانين الأوروبية، المشاركة في القوة المحلية.[4] و تأجيل الاستفتاء وتشكيل قيادة عليا من سبعة أشخاص (أربعة من جهة التحرير الوطني وثلاثة من منظمة الجيش السري) وتكون الهيئة التنفيذية المؤقتة تابعة لها وتكون للمجموعة الأوروبية حق النقض بالنسبة للقرارات التي قد تكون مضرة بمصالحها.[5]

واعترف سوزيني أن الأمر يتعلق أساسا بمنطلقات فقط وأنه بالإمكان مناقشة عدة نقاط أخرى، بينما ركز عبد الرحمان فارس على النقاط المناقضة لاتفاقيات ايفيان التي تم التوقيع عليها.[6] وكان رد عبد الرحمان فارس على جون جاك سوزيني "لكن ياسين سوزيني انه قلب التحالف هذا الذي تقترحه هنا... إن في كلامكم خلالا ويبدوا أنكم لم تقرآوا نص اتفاقيات إيفيان التي عالجت موضوع الضمانات والجنسية والعفو الشامل..."[7] وذكر أيضا أن القوة المحلية ومصالح الشرطة مجموعة إطاراتها من الأوروبيين،[8] وانتهى هذا الاتصال الاولي بتعيين جاك شوفالي وسيط بين الطرفين، وإغتنم فارس الفرصة ليطلب من رئيس العصابة وقف عملياتها الاجرامية طيلة أسبوعين على الأقل، ريثما يتمكن من تبليغ الحكومة المؤقتة بتونس[9] وبذلك أعلنت منظمة الجيش السري تعليق عمليات الاغتيال والتدمير ابتداءا من 31

---

[1]- أمحمد يوسفي: المرجع السابق، ص 106.

[2]- علي هارون: المصدر السابق، ص 44-45.

[3]- أمحمد يوسفي: المرجع السابق، ص 106.

[4]- أمحمد هارون: المصدر السابق، ص 45.

[5]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 129.

[6]- علي هارون: المصدر السابق، ص 45.

[7]- حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 358.

[8]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص 129.

[9]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس، المصدر السابق، ص 518.

ماي 1962[1] وبذلك انتهى الاتصال وبقي على كل طرف اقناع قاعدته بالمبادئ التي سيتم التفاوض على أساسها[2] وبعد هذه الأحداث اتصال جون جاك سوزيني بالسيد جاك شوفالي ليكون وسيطا بينه وبين عبد الرحمان فارس[3] وبالفعل فإن شوفالي هو الذي أخبر عبد الرحمان فارس بأن اللقاء الثاني سيكون يوم 1 جوان 1962م في البرج الذي يملكه بأعلى حي الأبيار عند الساعة السابعة مساءا[4] وقبل هذا الموعد إلتقى سوزيني بالعقيد قارد يوم 22 ماي 1962 واستطاع سوزيني كسب ورقة الموافقة (لمواصلة المحادثات).[5]

فلم تنقطع الاتصالات انقطاعا تاما بفضل وساطة شوفالي الذي يساعده صديقه جان ماري تيني[6] ونظموا لقاء في منزل جاك شوفالي يوم 1 جوان 1962 حضر اللقاء عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة وجون جاك سوزيني والعقيد قارد من جهة المنظمة المسلحة السرية،[7] حيث ذكر جاك شوفالي أن سوزيني يرى أن الاتفاق المكتوب يكون أجدى نفعا وأكد له رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس أن اتفاقية إيفيان مشتملة على جميع الضمانات التي يطالبون بها وأكد له أن الاستفتاء سيجرى يوم 1 جويلية 1962م مهما كان موقف المنظمة السرية المسلحة[8] وفي هذا اللقاء طلب سوزيني اتصالا بعضو من الحكومة المؤقتة[9] وانتهى لقاء الفاتح من جوان بالتصريح الشفهي الذي يشير وقوع حوار بين جهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية السرية لأن جون جاك سوزيني تأكد باستحالة الاتفاق المكتوب.[10] وسرعان ما تسربت معلومات إلى باريس وأعلنت الصحافة عن اللقاءات التي تمت بين المنظمة العسكرية السرية وجبهة التحرير الوطني[11] نشرت حملة دعائية حاولت فيها منظمة الجيش السري إظهار نفسها ندا لجبهة التحريرالوطني مع إيهام الأقلية الفرنسية المضللة بأنها على وشك إبرام اتفاقيات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني لا تقل أهمية عن اتفاقيات إيفيان،[12] فاضطر الدكتور مصطفاي شوقي لتقديم تكذيب عن حدوث المفاوضات.[13] وكشف عبد السلام بلعيد بانه ذهب لتونس في تلك الفترة التي تسربت فيها المعلومات المتعلقة بالاتصالات مع منظمة الجيش السري ليسلم رسالة لرئيس يوسف بن خدة كان قد أعطاها له زيتوني مسعودي، ذكر فيها الاتصالات

---

[1]- تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 335.

[2]- اوليفي دارد: المرجع السابق، ص 280.

[3] -Commandant azzedinr: et alger ne brula pas, éditions stock, France, 1980, p 313.

[4]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، المرجع السابق، ص 129.

[5]- حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 360.

[6]- أوليفي دارد: المرجع السابق، ص 282.

[7]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 582.

[8]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ...، ج3، المرجع السابق، ص 129.

[9]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 582

[10]- حسينة حاميد: المرجع السابق، ص 366.

[11]- علي هارون: المصدر السابق، ص 45.

[12]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 744.

[13]- علي هارون: المصدر السابق، ص 45.

السرية بين منظمة الجيش السري وعبد الرحمان فارس[1] وعند عودة عبد السلام بلعيد من تونس أخبر مصطفاي شوقي بالاتصالات بين فارس ومنظمة الجيش السري وطلب منه بإسم بن يوسف بن خدة ان يوقفها[2] وأضاف أن بن خدة أجابه " قل لفارس بأن الحكومة المؤقتة ليست موافقة على هذه الاتصالات مع جماعة سوزيني الممثلة للمنظمة العسكرية السرية[3] ودعا شوقي مصطفاي مجموعة جبهة التحرير الوطني إى اجتماع اعترف فيه عبد الرحمان فارس بما يجري وطلب منه إيقاف اتصالاته وذكره بأن مهمة السلطة التنفيذية امؤقتة تقتضي بالحفاظ على الأمن والتحصيل للاستفتاء[4] وهنا تدخل المحافظ السامي كريستيان فوشي في موضوع الاتصالات مع قيادة منظمة الجيش السري و استقبل مسؤول خلية جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة شوقي مصطفاي وأفهمه ان الرئيس ديغول لا يرى مانعا إذا حصل اتفاق من أجل وقف الأعمال الإجرامية[5] ولا يرى حرجا في استئنافها من باب تطمين الأقلية الفرنسية على مستقبلها بالجزائر من جهة وتسهيل مهمة أمام دعاة الجزائر الفرنسية من جهة ثانية، وأكد لهم أن الاتصالات المرغوبة لن يكون لها أدنى تأثير على اتفاقيات إيفيان.[6] وادرك شوقي مصطفاي انهم يطلبون منه (كل من عبد الرحمان فارس وكريستيان فوشي) المساهمة في حل عقيدة منظمة الجيش السري وذلك باستشارة الحكومة المؤقتة، حيث كان كل المسؤولين في ذلك الوقت في طرابلس لأن المجلس الوطني يعقد جلساته الأخيرة[7] وبين 6 و 10 جوان 1962م قرر كل من شوقي مصطفاي وعبد الرحمان فارس وبن تفيفة محمد الذهاب مباشرة إلى طرابلس لتزويد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومعلومات عن وضعية الجزائر، وللحصول على ترخيص من جبهة التحرير الوطني.[8] لأنهم يأملون إحاطتها علما بالإمكانيات التوفر لحوار محتمل مع منظمة الجيش السري، وذلك لوضع حد للدمار الحاصل[9]وإلتقوا بكل من أحمد بن بلة ومحمد السعيد[10] حيث أخبرهم بن بلة عن الأزمة التي أصابت المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهو أعلى هيئة في تنظيم التحرير الوطني بسبب تباين آراء القادة خلال المناقشات[11] وبعدها استقل وفد الهيئة التنفيذية المؤقتة طائرة لتونس وحطت في بنزرت صبيحة 10 جوان 1962،[12]

---

[1]- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص 361.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 329.

[3]- حسينة حماميد: المرجع السابق، ص 361.

[4]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 330.

[5]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 582.

[6]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 745.

[7]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 330.

[8] -Commandant azzedine: op, cit, p 313.

[9]- علي هارون: المصدر السابق، ص 42.

[10]- (1912-1994) ولد بولاية تيزي وزو، شارك في الحرب العالمية الثانية برتبة ضابط ملازم في الجيش الألماني ألقي عليه القبض سنة 1944 ولم يطلق سراحه إلا سنة 1952 التحق بالثورة الجزائرية سنة 1954 برتبة عقيد وأصبح يعرف ثوريا ب سي ناصر، شارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا بالمجلس الوطني للثورة، الجزائرية (للمزيد أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 317.)

[11]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص182.

[12]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 331.

واتجه كل من شوقي مصطفاي و محمد بن تفيفة وعبد الرحمان فارس لتونس العاصمة[1] وتم عقد الاجتماع ضم كل من وفد الهيئة التنفيذية ورئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة، وشار في هذا الاجتماع أحمد بن طوبال وحسين آيت أحمد واستمر الاجتماع حوالي ساعة.[2] وقام عبد الرحمان فارس بإخبار رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة عن المحادثات التي أجراها مع جون جاك سوزيني فأخبره رئيس الحكومة المؤقتة بأن النتيجة ستكون إيجابية[3] وأنه لابد من احترام تاريخ اول جويلية لإجراء الاستفتاء ولابد من تجنب اتفاق مكتوب مع منظمة الجيش السري OAS[4] حيث قامن بترشيح شوقي مصطفاي للاتفاق مع جون جاك سوزيني باسم جبهة التحرير الوطني مضيفا أن كريم بلقاسم سيدخل الجزائر معهم لتسهيل مهمتهم[5] وامام تأخر رد الحكومة المؤقتة كانت المنظمة الإرهابية قد أحدثت حريق مهول بجامعة الجزائر العاصمة يوم الخميس 7 جوان 1962م على الساعة 12:30 فانفجرت قنابل يدوية في مكتبة الجامعة وإلتهم الحريق قرابة 600 ألف كتاب[6] وفي وهران أحرقوا وثائق الرهون العقارية (أرشيف) التي كان مقرها بحي "سان ميشال" واحرقوا خزانات البنزين الكبيرة في ميناء وهران (أكثر من مئة ألف لتر من البنزين تبخرت)[7] التي ظلت تلتهب طوال 3 أيام، وما لبث الجنون الإرهابي أن ضرب بقوة في العاصمة عبر جريمة استهدفت عمال الميناء الذين سقط منهم أكثر من 100 قتيل وعشرات الجرحى[8]، فهذه الجرائم سببت هجرة الجزائريين إلى الأرياف فرارا من جحيم المدن.[9]

وفي 10 جوان 1962م عاد اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى روشي نوار (بومرداس) مصحوبين بكريم بلقاسم[10]

وعند وصولهم أخبرهم كريستيان فوشي أن منظمة الجيش السري عادت لأعمالها التخريبية في الجزائر و قوة حفظ النظام تقاومها بشدة، هذا ما سيؤدي إلى خراب أكبر وضحايا أبرياء، و دعاه أن يساهم في التوصل لنتيجة للمحادثات التي اجراها الرئيس عبد الرحمان فارس،[11] ورفض كريم بلقاسم الإجابة بسرعة في انتظار مشاورة الحكومة المؤقتة، ففي نفس اليوم بث سوزيني بيانا تحدث فيه عن اللقاء الذي تم ببومرداس مع كريم بلقاسم وأكد ان التدمير الشامل سيبدأ منتصف الليل في نفس اليوم [12] و في 11 جوان

[1]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 177.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 331.

[3]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 177.

[4]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 583.

[5]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس: المصدر السابق، ص 512.

[6]- علي هارون: المصدر السابق، ص 35.

[7] -Mohamed Benaboura: op, cit, p 133.

[8]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 744.

[9]- محمد تقية: المرجع السابق، ص 581.

[10]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 556.

[11]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 180.

[12]- تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 340.

1962م إلتقى شوقي مصطفاي مع جاك شوفالي وجان ماري تيني وطلب مصطفاي من المنظمة السرية مذكرة تتضمن مطالبها ونقل جاك شوفالي هذا الطلب سوزيني[1] وفي اليوم الذي يليه 12 جوان 1962م، تم تحذير 117 جوان 1962م بعد الظهر بمنزل جان ماري تيني المجاور لفندق سان جورك (الجزائر حاليا) واستمع ممثل جبهة التحرير الوطني لمطالب منظمة الجيش السري[2] وحدث اللقاء المنتظر يوم 17 جوان 1962 ضم كل من شوقي مصطفاي ممثل جبهة التحرير الوطني في الهيئة التنفيذية المؤقتة لروشي نوار، وجون جاك سوزيني ممثل منظمة الجيش السري الإرهابية[3] وعبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، وجاك شوفالي وجان ماري تيني الوسيطان بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري.[4]

وجرى حوار بين جون جاك سوزيني وشوقي مصطفاي ذكر فيه قائد منظمة الجيش السري تدوين اتفاق مكتوب[5] فرد عليه شوقي مصطفاي بعبارات مختصرة:

1- لا يمكن أن يكون هناك اتفاق مكتوب بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري لأن اتفاقيات إيفيان تضمنت جميع الضمانات التي تطلبتها الحكومة الفرنسية الاوروبية في الجزائر.[6]

2- وأنه سيدلي بتصريح عبر الراديو والتلفزيون يؤكد فيه على جميع الضمانات الملتمسة، ليس فقط من طرفه بل من طرف كل الشخصيات الاوروبية التي قابلها.[7]

3- واقترح شوقي مصطفاي على سوزيني ان يدلي بتصريح مماثل عن طريق القرصنة لتأكيد نتائج محادثاته معه وفارس... مضيفا أنه سيرسل إليه نسخة من التصريح تجنبا لكل إلتباس[8] وباشر الدكتور شوقي مصطفاي على العمل فورا بعد عودته إلى روشيه – نوار فطلب من برنار تريكو أن يصوغ الجزء المتعلق بفرنسي الجزائر في البيان بإسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ففكر الدكتور مصطفاي شوقي بصيغة مساومة، سيصدر البيان بإسم السلطة التنفيذية المؤقتة لكن بالتشاور مع القادة الجزائريين، وأرسل 3 برقيات للقيادة في تونس يطلب منهم الموافقة لكن برقياته بقيت دون جواب وعقد اجتماع مع كريم بلقاسم والعقيد محند أولحاج الذين إلتزموا بالموافقة على البيان.[19]

---

[1]- اوليفي دارد: المصدر السابق، ص 286.

[2]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس: المصدر السابق، ص 520.

[3]- أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائرية أحلام ومحن (1932-1962) ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007،ص 162.

[4]- فرحات عباس: المصدر السابق، ص 431.

[5]- أوليفي دارد: المرجع السابق، ص 288.

[6]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة ... المصدر السابق، ص 520.

[7]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 182.

[8]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة ... المصدر السابق، ص 520.

[9]- اسمه الكامل العقيد أكلي مقران (سي محند لحاج ولد سنة 1911 ببوزقان ولاية تيزي وزو، ناضل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري حزب فرحات عباس، وسنة 1955، التحق بالثورة الجزائرية وبعد عام عهد إليه عميروش قيادة المنطقة الثالثة برتبة ملازم وأصبح نقيبا ثم رائدا في 1957م، وتولى منصب مساعد قائد الولاية الثالثة، ثم نائبا لعميروش وأصبح أخر قادة الولاية الثالثة من 1958 إلى 1962 توفي سنة 1962، للمزيد أنظر: ولد لحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة، ... المرجع السابق، ص 57.

4- وفي مساء 17 جوان على الساعة السابعة اذاع شوقي مصطفاي تصريحه في التفزة والإذاعة لخص مضمونه بنقطتين.[2]:

- مشاركة الاوروبيون في القوة المحلية لوضع حد لسياسة الأرض المحروقة والهجمات الشاملة التي تسببت في أكثر من 2000 حالة وفاة و 5000 جريح في عام واحد.
- العفو عن مناضلي منظمة الجيش السري بصدد الجرائم المقترحة بعد 19 مارس 1962م.[3] (أنظر الملحق رقم 09)

ورد جون جاك سوزيني في المساء ذاته عبر إذاعة غير شرعية بتصريح إلى المستوطنين الفرنسيين، [4] اعتبر فيه ما حصل في لقائه مع شوقي مصطفاي اتفاقا بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري.[5] ومما جاء في تصريحه" ... الضمانات الإيجابية كانت لا تزال غائية لكي تستعيدوا الثقة التي بدئ اليوم بإعطاء هذه الضمانات... ندعوكم في هذه الظروف يا أوروبيي الجزائري إلى الاستجابة للنداء الذي وجهه لتوه الجنرال صالان للجميع.[6] (أنظر الملحق رقم 10)

وفي 19 جوان 1962 حرر الجنرال راؤول صالان من سجن فرانس رسالة يخاطب فيها فرنسيي الجزائر،[7] يقول فيها "ينبغي علينا الأن أن نتحلى بالشجاعة لمصلحة الوطن، وأن نتأقلم مع الوضع الجديد"[8]

وبعد هذه التصريحات صدرت انتقادات من طرف أحمد بنبلة وبن يوسف بن خدة،[9] الذي بدا منفتحا بالنسبة لطروحات مصطفاي، اقتصر موقفه على ردة فعل غامضة وعندما سألته الصحافة عن الاتفاق كان يجهل محتواه، وأقلقته الاخبار التي أوردتها الوكالات والمتعلقة بإدخال مائتين وخمسين أوربيا إلى قوات الامن التابعة للسلطة التنفيذية والعفو عن عملاء منظمة الجيش السري[10].

وجاء في تصريح أحمد بن بلة في الرباط بأنه يستبعد فكرة الاتفاق مع منظمة الجيش السري بهدف تقديم ضمانات إضافية للأوروبيين، تكون معارضة مع قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية فهي بدون قيمة لأنها تتعارض مع مبدأ وحدة الشعب.[11]

---

[1]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 333.

[2]- محمد عباس: شهادات تاريخية: الأعمال الكاملة، ... المصدر السابق، ص 520.

[3] -Mohammed harbi: Une nie debout mémoires politiques Tome 1: 1945 – 1962, 3ditions la Découverte, Paris, 2001, p 378.

[4]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 334.

[5]- محمد عباس: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة، ... المصدرالسابق، ص 520.

[6]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 334.

[7]- محمد يوسفي: المرجع السابق، ص 114

[8]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 334.

[9]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 583

[10]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 334.

[11]- تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 341.

وبعد هذه الانتقادات قرر أعضاء الهيئة التنفيذية الاستقالة من مناصبهم بعد تلك الانتقادات وذلك يوم 27 جوان 1962[1] باستثناء عبد السلام بلعيد الذي كان في تندوف وبرروا استقالتهم في رسالة ذكروا فيها.[2]:

- حملة الاستنكار والتنديد بالاتفاق رغم موافقة الرئيس بن يوسف بن خدة شخصيا على مضمونه بحضور وزير الدولة لخضر بن طوبال.

- تردد الحكومة في تكوين هيئة تنسيق ما بين الولايات رغم أهمية هذه الهيئة في مساعدة مجموعة الجهة على أداء مهامها بفاعلية.

وتكشف رسالة الاستقالة من أن الحكومة المؤقتة عندما استقبلت شوقي مصطفاي وعبد الرحمان فارس لم تكتف بالموافقة المبدئية بل أوصت بمطالبة المنظمة الإرهابية بما يلي:

- إعلان وقف إطلاق النار.

- مساندة اتفاقيات إيفيان علانيا.

- إدانة أعمال العنف مهما كانت.[3]

وعند عودة وزير الشؤون الاقتصادية بلعيد عبد السلام أخذ موقفا وذكر أنهم لا يستطيعون أن يستقبلوا قبل بضعة أيام من الاستفتاء، وبذلك عاد شوقي مصطفاي للعمل وركز تحركه على الاستفتاء.[4]

وقد ساهم اتفاق شوقي مصطفاي وجون جاك سوزيني في وقف الجنون الإرهابي الذي خلف نحو 12 ألف قتيل في صفوف الجزائريين وقد استغلت ذلك سلطات الفترة الانتقالية لتقرر رفع حظر التجوال ابتداءا من 20 جوان 1962، هذا النظام القاهر الذي فرض على الشعب الجزائري ابتداءا من 16 مارس 1962.[5]

[1]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 583.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 336.

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 746.

[4]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 336.

[5]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 746.

الفصل الثالث:
الدور الإداري للهيئة التنفيذية
خلال المرحلة الإنتقالية
19 مارس - 5 جويلية 1962م

المبحث الأول: تأطير اللاجئين الجزائريين والاهتمام بهم.

كان لتطور أحداث الثورة الجزائرية واستمرار بطش السياسة الاستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري[1] خاصة بعد اشتداد النزاع بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي إضافة إلى انتشار الثورة وشموليتها بين لكافة مناطق الوطن[2]، ومع تطور الأوضاع التي ألت إليها حرب الجزائر، أصدرت السلطات الفرنسية قرار بتطبيق إحدى سياستها الاستعمارية[3]، المتمثلة في المناطق المحرمة "Zones interdites"[4]، بحيث في شهر سنة 1957م تضاعفت المناطق المحرمة واتسعت مساحتها بعشرات المرات عن السنوات السابقة للثورة الجزائرية، ودائما ضمن استراتيجيه فصل الثورة التحريرية عن قواعدها الخلفية أقامت القوات الاستعمارية خطي موريس وشال على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية ساهمت كل هذه العوامل في هجرة الشعب الجزائري نحو الدولتين الشقيقتين تونس والمغرب وبذلك تم اعتبارهم كلاجئين.[5]

فلا شك أن عديد من المشاكل قد تحصلت على حلول مرضية كمشكلة تنظيم عودة اللاجئين.[6]

فلقد عكفت الهيئة التنفيذية على مواصلة عملها رغم العراقيل التي تعرضت لها خاصة الامنية منها بسبب منظمة الجيش السري OAS وبرغم من قلة الإمكانيات سواء المادية أو المعنوية إلى أنها عمدت إلى تسهيل عودت اللاجئين نحو الأراضي الجزائرية[7] وذلك تجسيدا وتطبيقا لبنود اتفاقيات إفيان، بحيث بعد توصل الجزائر وفرنسا إلى اتفاق يوم 18 مارس 1962 وتشكيل الحكومة الانتقالية بدأ اللاجئون الجزائريون يتهيئون للعودة إلى بلدهم لكنهم تعرضوا لمشكل عويص تمثل في الفقرة الرابعة من اتفاقيات إيفيان والتي تنص على عدم جلاء القوات الفرنسية من مراكزها بالحدود إلى غاية يوم إجراء الاستفتاء.[8]

عملت الهيئة التنفيذية المؤقتة على تأطير هيئة ناخبة لها مهمة لتسهيل عودة اللاجئين[9] اعتبرت هذه المهمة خطرة و مشكلة أنذاك، وذلك بسبب ان هؤلاء وفدو من كل جهة[10] ولضمان السير الحسن والمنظم لهاته العملية تم إعداد مجموعة من الخيم والتي قدرت بحوالي 1000 خيمة إضافية إلى إعداد مجموعة للمراكز

---

[1]- لمياء بوقريوة: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 6، جامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص 224.

[2]– لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص 225.

[3]– الطاهر جبلي: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال الثورة التحريرية [1954-1962] الصادرة، العد2009،20، ص266.

[4]– وهي تفريغ مناطق بكاملها من سكانها نهائيا وضعهم من الإقامة والإلقاء بهم في السجون والمحتشدات ومراك التجمع بعد مصادرة وحرق ممتلكاتهم وتعريض ما بقي منها للقصف المدفعي والجوي.

[5]– عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العرب يفي دعم الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2000، 2001، ص 190، 228.

[6]– عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة، الجزائر، ص 243.

[7]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 327.

[8]– خير الدين شترة: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956، 1962 النضال الكشفي أنموذجا، المصادر ، المجلد 15، العدد2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 48.

[9]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 326.

[10]– عمار قليل: ملحمة الجزائر ... ج3، المصدر السابق، ص 26.

المعدات الضرورية لذلك[1] فستكون هذه المعدات بالقالة وسوق أهراس وتبسة بالنسبة للأجئين القادمين من تونس وتكون في مغنية وسعيدة وعين الصفراء ومشرية بالنسبة للقادمين من المغرب، وقد تم تحديد النقاط التي يقع منها المرور وهي بالنسبة للقادمين من المغرب (برقنت، العريشة، فيقيق... إلخ)، أما اللاجئين القادمين من تونس فقد حددت لهم كل من ساقية سيدي يوسف وسوق اهراس وتبسة... إلخ[2]

شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية اللاجئين بالأمم المتحدة في عملية نقل اللاجئين وهذا بالتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.[3]

كما لعب الهلال الاحمر الجزائري دورا بارزا في إطار الجهود المبذولة للنهوض بأوضاع اللاجئين أين بذل جهودا كبيرة في المجال التنظيمي[4] حيث يذكر المجاهد الطاهر سعيداني في مذكراته بان الهلال قام بـ:

- منح بطاقة تعريفية لكل لاجئ وسميت (بطاقة لاجئ).
- توزع المواد المعاشية والخيم على اللاجئين، إضافة إلى السهر على سلامتهم الصحية.[5]

حيث ساهم الهلال الاحمر الجزائري في عملية تسجيل اللاجئين وإعطائهم بطاقات ووثائق تمكنهم من الحصول على مساعدات مادية من المسؤولين داخل البلاد بعد عودتهم إلى أراضي الوطن.[6]

تعرض الهلال الأحمر لمجموعة من الصعوبات خاصة وأنه هيئة حديثة النشأة، فكانت فترة توطيد الامن وإعادة الاستقرار بعد إيقاف الحرب وإجراء الاستفتاء إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين والمساجين.[7]

وتزامن الفترة أيضا مع إدخال اللاجئين من الخارج، أبن تزايدة المهمات الموجهة إليه منه: إعادة اللاجئين إلى الوطن من تونس والمغرب.[8]

- مساعدة السجناء والمعتقلين إضافة إلى التكفل بأرامل الشهداء.[9]

فكان هذا الجهاز يعاني نقائص كبيرة وغير منظمة.[10]

أشرف أعضاء الهيئة التنفيذية المتمثلين في كل من الدكتور شوقي مصطفاي بومدين حميد وعبد السلام بلعيد محمد بوتفيضة، على سير عملية استقبال اللاجئين وإرجاعهم نحو مدنهم الأصلية وإيقامتهم بالنسبة

---

[1]– المجاهد: العدد 120، بتاريخ 30 إفريل 1962، ص11.

[2]– عمار قليل: ملحمة الجزائر، ...ج3، المصدر السابق، ص 266.

[3]– محمد محمدي: جهود الهلال الأحمر في النهوض بأوضاع اللاجئين بالمراكز الحدودية الشرقية إبان الثورة التحريرية 1956-1962، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المركز الجامعي غليزان، العدد 4، الجزائر، 2021، ص 11.

[4] - محمد محمدي: المرجع السابق، ص 11.

[5]– الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص113.

[6]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 542.

[7]– محمد حمدي: المرجع السابق، ص 11.

[8]- محمد عزوي: المرجع السابق، ص 138.

[9]- مصطفى خياطي: الصليب الأحمر ...، المرجع السابق، ص 365.

[10]- نفسه: ص 366.

للذين هدمة منازلهم[1]، كما كلف بإشراف على عملية دخول اللاجئين من الحدود الشرقية أحمد بوضربة وهو طبيب من الولاية الرابعة.[2]

إلى جانب نشاط الهلال الأحمر الجزائري فقد كان للجنة الدولية لصليب الأحمر دور حيث أرسلت الجزائر مجموعة من الفرق ما بين ماي وجوان 1962.[3]

تم توزيع هذه الفرق عبر كل مناطق الوطن، من بين الأعمال التي قدموها هو التعرف على هوية السجناء المحتجزين والتأكد من ظروف اعتقالهم وكيف تم إطلاق سراحهم وذلك نحو فرنسا[4]، كما حولت هذه الفرق بالموازات مع الهيئة التنفيذية المؤقتة على البحث عن حلول هي أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ومنها المشاكل الصحية التي كانت تعاني من نقائص حادة فأقام الصليب الأحمر الدولي مراكز طبية للتكفل وتقديم الدعم الطبي أين تم استدعاء كل الأطباء الجزائريين من أجل سد الفراغ بعد خروج الأطباء الأوروبيين.[5]

وبعد استدعاء الأطباء الجزائريين من تونس تم الاستنجاد كذلك بطبيين بيطريين للكشف عن حيوانات اللاجئين، كما تم تخصيص مجموعة من السيارات لتسهيل نقلهم وإيصالهم إلى اهاليهم.[6]

بإضافة إلى إيقامة مراكز طبية خاصة في القرى والبوادي انطقت عملية إعادة اللاجئين نحو الجزائر يوم 1 ماي 1962[7]، حيث يقول مصطفى خياطي: "إعادة اللاجئين الجزائريين سوف تبدأ في بداية شهر ماي 1962 وتنتهي في غضون أشهر"[8]

وأوكلت هذه المهمة للجان:: "المحافظة العليا للاجئين من فرنسا إلى الجزائر ممثل الهيئة التنفيذية المؤقتة، ممثل من المحافظة السامية للاجئين اللجنة الثلاثية التي أنشأة في أفريلبالصخرةالسوداء ثم انتقل إلى الرباط وتونس ليتفاوض حول عودة اللاجئين[9]" استمرت مدة نقل اللاجئين من المغربالأقصى ما بين 10 ماي 25 جويلية 1962، حيث قدر عددهم بحوالي 61 ألف و 400 لاجئ، أما بالنسبة للقادمين من تونس استمرت مدة نقلم من 30 ماي إلى 20 جويلية 1962 وقد قدر عددهم 120 ألف لاجئ"[10]

ظلت اللجنة الدولية وفية لمبادئها الانسانية إلى غاية اللحظة التي كان فيها الاعلان عن قرار العودة لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم أين أصدرت هذه الأخيرة نداء يقضي برجوعهم إلى البلاد في أحسن الظروف[11] (أنظر الملحق رقم 11) أما بخصوص التموين فقد خصص عدد من المراكز والمطارات لاستقبال الواردات من

---

[1]- مصطفى خياطي: المآزر البيضاء...، المرجع السابق، ص 353-358.

[2]- محمد عزوي: المرجع السابق، ص139.

[3]مصطفى خياطي: المآزر البيضاء...، المرجع السابق، ص 567.

[4]- مصطفى خياطي: الصليب الأحمر، المرجع السابق، ص 386.

[5]– مصطفى خياطي: المآزر البيضاء ...، المرجع السابق، ص 567.

[6]– محمد عزوي: المرجع السابق، ص 139.

[7]- محمد عزوي: المرجع نفسه، ص 139.

[8]– مصطفى خياطي: الأزر البيضاء ...، المرجع السابق، ص 566.

[9]– مصطفى خياطي: الصليب الأحمر ...، المرجع السابق، ص 403-410.

[10]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 549.

[11]– محمد محمدي: المرجع السابق، ص 323.

التموين فبخصوص البواخر فسوف تستقبل في موانئ عنابة بني صاف والغزوات وللطائرات وقد خصصت مطارات سوق أهراس وتبسة، وقد تم إعداد مليارين من الفرنكات لهذه العملية التي انطلقت يوم 10 ماي 1962[1] نشط الهلال الأحمر الجزائري واتحاد المرأة الجزائرية في الخارج بالقيام بحملة إعلانية واسعة شملت كل الدول لتعريف بمأساة اللاجئين[2] لجمع ما يمكن جمعه من مساعدات، بالإضافة أنهم كانوا يقومون بتوزيعها بأنفسهم على اللاجئين في خيامهم، فقد عملت الهيئة التنفيذية المؤقتة على تأطير وتعليم اللاجئين حيث خصصت مدرسين للقيام بتلك المهمة[3]

كما اجتهدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في توفير وتوزيع حصص أخرى من أشكال المساعدات المادية والمالية المختلفة والتي تبرعت بها بعض الجهات الدولية على اللاجئين.[4]

أولت الهيئة التنفيذية أهمية بالغة للتنظيم المصالح الاجتماعية للجزائريين وتفعيل نشاطها، حيث عمدت إلى تاطير الميدان الاجتماعي، كما ركزت جهودها في الميدان التعليمي والثقافي على إنشاء المدارس ووضع البرامج التعليمية والتكفل.[5]

بالطلبة كما اهتمت بهيكلة المجتمع بإضافة إلى عملها وعنايتها بالتعليم خاصة تعليم الأطفال وأبناء الشهداء وأبناء اللاجئين بعد عودتهم فأنشأت المدارس ومراكز التكوين المهني.[6]

ونظرا للعجز الكبير في نقص الأطباء وتزايد عدد الجرحى والمرضى تم إرسال بعثات طبية مصرية.[7]

وتنوعت المساعدات وأخذت شكلا عينا من ورشات لخياطة الملابس وبعض المراكز الصحية، بالإضافة إلى تسطير برامج موجهة خاصة لفئة اللاجئين.[8]

سعت الهيئة التنفيذية إلى توفير كل الشروط اللازمة لتسهيل دخول اللاجئين وتأطيرهم الكلي، كما تم الاستفادة منهم بعد التحصيل على مساعدات ومؤونة بإسمهم[9]، كما تعرضت الهيئة التنفيذية إلى مشكلة كيفية تنظيمهم وإدراجهم في المحيط الاجتماعي و السياسي.[10]

---

[1]– عمار قليل: ملحمة الجزائر ...،ج3، المصدر السابق، ص 266.

[2]– جمال بلفردي: الدور الإنساني لجبهة التحرير الوطني في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي، 2015، ص 63.

[3]– عمار قليل: ملحمة الجزائر ...، ج3، المصدر السابق، ص 33.

[4]– لمباء بوقريوة: المرجع السابق، ص 45.

[5]– عبد الله مقلاتي: النشاط الانساني للثورة الجزائرية ومراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية المغاربية، شناط الهلال الأحمر الجزائري، نموذجا، المعيار، العدد4، جامعة أدرار، 2003. ص 78

[6]–عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 24.

[7]– فتحي الديب: المصدر السابق، ص 327.

[8]– جمال بلمفردي: مرجع سابق، ص 61.

[9]– الطاهر العيداني: المصدر السابق، ص 117.

[10]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص 230.

المبحث الثاني: تنظيم استفتاء تقرير المصير:

كان من أهم بنود اتفاقية إيفيان الموقعة بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية[1] هو وقف إطلاق النار يوم الإثنين 19 مارس 1962م[2] على الساعة الثانية عشر الذي أذاعه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بن يوسف بن خدة على امواج إذاعة تونس[3] يدعو فيه الشعب الجزائري إلى وقف جميع العمليات العسكرية في جميع أنحاء التراب الوطني[4] ونصت اتفاقية إيفيان أيضا على الاعتراف باستقلال الجزائر استقلالا داخليا وخارجيا[5] من خلال القيام باستفتاء تقرير المصير و الجزائر[6] وذلك بان يتم إجراء عملية الاستفتاء عقب الفترة الانتقالية المباشرة[7] وباشتراك جميع الجزائريين الذين لهم حق الانتخاب في استفتاء تقرير المصير الحر لتحديد الوضع السياسي الذي تكون عليه الجزائر مستقبلا اما الجزائريون المقيمون في الخارج فيمكنهم التصويت عن طريق المراسلة أو الوكالة.[8]

ويشرف على إجراءات تقرير المصير لجان جزائرية فرنسية مشتركة[9] وتوضع لجان لمراقبة عملية الاستفتاء، و تحدد اختصاصاتها بالقيام بحملة انتخابية مع تحديد كيفية مراقبة قوائم الانتخابات[10] وحفظ نظام مناطق الاستفتاء[11] ونص أيضا الاتفاق على السماح لمراسلي الصحف ووكالات الانباء،[12] الأجنبية بمتابعة إجراءات الاستفتاء [13] ويتم على أساس سؤال محدد يوجه للناخبين مضمونه" هل تقبل استقلال الجزائر مع بقاء التعاون مع فرنسا" (أنظر الملحق رقم12) في ظل الشروط التي حددها إعلان 19 مارس 1962م[14] فكانت المهمة الرئيسية للهيئة التنفيذية المؤقتة هي التحضير لإجراء استفتاء تقرير المصير ودخول الجزائريين في رهان صعب يتمثل في إظهار مقدرتهم عبلى توفير الظروف الملائمة لإجراء استفتاء تقرير المصير[15] وكان على الهيئة التنفيذية المؤقتة ان تقترح موعده خلال الشهرين المواليين لتنصيبها [1] حيث أن

---

[1]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 325.

[2]-khaledNezzar: op, cit, p216.

[3]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف المصدر السابق، ص 147.

[4]- مجلة الجيش: العدد 380، بتاريخ مارس 1995، ص 5.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 325.

[6] -Jennifer Johnson: the Battle for algeria, sovereignty, Health Care and Humanitarianism, Unikersity of PennsylvaniaPress, 2016, p 192.

[7]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 541.

[8]- عمار ملاح: محطات حاسمة المرجع السابق، ص 261.

[9]- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 541.

[10]- عمار ملاح: محطات حاسمة، المرجع السابق، ص 261.

[11]- محمد البجاوي: المصدر السابق، ص 398.

[12]- مؤسسة إعلامية تقوم بجمع الأنباء وتحريرها وعادة توزع على مختلف الأجهزة الإعلامية من صحف وإذاعة ومحطات تلفزيون وغيرها فتغذي مختلف الأجهزة الإعلامية بالصور والأنباء على مدار الساعة (للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة الجزء 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 302.

[13]- فتحي الديب، المصدر السابق،ص 541.

[14]-Benjamin StoraTramor Des Français et des Algeriens Dans la guerre, Les Arénes, Paris, 2012, P 381.

[15]- أحمد منغوز: المرجع السابق، ص 97.

العملية كانت تتطلب الكثير من الحذر وتستدعي التنسيق التام مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و المفوض السامي المقيم ببومرداس باعتباره يمثل السلطة الفرنسية العليا في الجزائر.[2]

وقد اتفقت السلطات الثلاثة (الحكومة المؤقتة للجمهرية الجزائرية والمحافظ السامي والهيئة التنفيذية المؤقتة) على أن يكون الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962م،[3] وتكلف اللجنة المركزية للمراقبة بسير عمليات المراقبة تحت إشراف الهيئة التنفيذية المؤقتة ويتم انتخاب أعضاء اللجنة المتكونة من رئيس وثلاثة قضاة وثلاثة مواطنين من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة ويتم تعيينهم من طرف الحكومة الفرنسية[4] وأسندت رئاسة هذه اللجنة للمحامي قدور ساطور[5] وستة أعضاء اخرون (عمار تومي، الهادي مصطفاي، عبد اللطيف رحال، أحمد هني، ألكسندر ت؟.؟؟؟، جان غييو)[6] حيث كلفت بإعطاء رأيها المسبق عن كل الاجراءات ذات البعد العام والمتعلقة بالاستفتاء بتخيير قائمة الأحزاب والتجمعات المؤهلة قانونيا للمشاركة فيه ويلجأ إليها فيما يخص استعمال القوة العمومية خلال الفترة الانتخابية واستعمال قوة الامن يوم الاقتراع [7]، وقد سارعت اللجنة بوضع الترتيبات اللازمة بدءا بتنصيب اللجان العمالية (الولائية) والشروع في إحصاء الناخبين بما في ذلك المقيمين منهم خارج التراب الوطني لضمان مشاركتهم في الأجل المحدود.[8]وتم تهيئة المقرات التي يتم فيها عملية الاستفتاء، كما يجب إيجاد أيضا المستخدمين لاستقبال الناخبين في مكاتب الاقتراع وضمان السير الحسن للعملية الانتخابية.[9] وجاء الاستفتاء على أساس الموافقة على الاستقلال أو التعاون مع فرنسا حسب ما نصت عليه الاتفاقية التي تعتبر انتصارا سياسيا يضع حد للهيمنة الاجنبية على الشعب الجزائري[10] حيث جهزت الهيئة التنفيذية المؤقتة الولايات التي تمارس فيها اختصاصاتها وهي: الجزائر العاصمة)، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، وهران، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان، الشلف، بشار، ورقلة، سعيدة.[11] حيث ركز أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة على التحضير للاستفتاء منهم الدكتور شوقي مصطفاي الذي وضع كل اهتماماته للاستفتاء وكان بحاجة إلى ستة ملايين بطاقة اقتراع التي لا يمكن

---

[1]- محمد عباس: نصر بلا ثمن: المصدر السابق، ص 747.

[2]- مسعود عثماني: المرجع السابق، ص 713.

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 147.

[4]- عبد المجيد بلخروبي: المرجع السابق، ص 163.

[5]- محام نائب ورئيس لجنة مكلفة بالاستفتاء من أجل الاستقلال (1962م) التحق مبكرا بصفوف الحركة الوطنية في السادسة عشر ن من عمره التحق أولا بالكشافة الإسلامية ثم بعدها بأحباب البيان لفرحات عباس الذي أصبح الأيمن فيما بعد، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1954 (للمزيد انظر: عاشور شرفي) المرجع السابق،ص 187.

[6]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 586.

[7]- عبد المجيد بلخروبي: المرجع السابق، ص 163.

[8]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 747.

[9]- محند أكلي بن يونس: سبع سنوات في قلب المعركة حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص 170.

[10]- بلقاسم بن محمد برحايل: المرجع السابق، ص 432.

[11]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 413.

طبعها في الجزائر لكثرتها، ولا يمكن جلبها من فرنسا لان المحلات مقفلة بسبب العطلة الصيفية[1] فتوجه الدكتور شوقي مصطفاي لهولندا لاستيرادها ونفس الشيء فيما يتعلق بأوراق التصويت التي ينبغي إرسالها إلى الولايات و الدوائر ثم توزيعها إلى البلديات.[2]

أما فيما يبخص الاحزاب التي ستنخرط في حملة الاستفتاء فقد طرح قدور ساطور (رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء) يوم 8 جوان 1962 بان سبعة أحزاب ستنخرط في الحملة وهي:

- الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A
- الحركة من أجل التعاونM.P.G
- الحزب الاشتراكي S.F.I.O.
- حزب الشعب الجزائريP.P.A
- الحزب الاشتراكي الموحد P.S.U
- لجنة البليدة: متيجة لمساندة اتفاقيات إيفيان.
- جبهة التحرير الوطني.[3]

وقد تمثل دور جيش التحرير الوطني في عملية الاستفتاء التي استعد لها بعزم وحزم ماديا وبشريا وإعلاميا ولتهيئة الرأي العام تم تجنيد إطارات سياسية من عسكريين ومدنيين وبعد لقاءات تكوينية وإعداد برنامج إعلامي و دعائي تم توزيع الاطارات حسب برنامج كل ولاية لتجنيد الشعب لإنجاح عملية الاستفتاء.[4]

اما من الناحية المادية وقد جند جيش التحرير الوطني اللجان الشعبية في كل بلدية لتحضير المادي وقد قامت بما يلي:

* إحصاء السكان وإعداد القوائم الانتخابية وتحضير البطاقات وتوزيعها.
* تحضير الصناديق وتعيين أعضاء المكاتب وتحديد المقرات التيس ستجري فيها عملية الاستفتاء وكل ما يتعلق بهذه العملية.[5]
* طبع الملصقات والمناشير[6]، وتوزيعها على اوسع نطاق.
* تحضير وسائل النقل والتنقل بالاستعانة بوسائل المواطنين المجندين لهذه العملية.[7]

---

[1]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 185.

[2]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 336.

[3]- أحمد بداني: المرجع السابق، ص60.

[4]- محمود الواعي: مهام جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية، المرجع السابق، ص 193.

[5]- شهر زاد حامي: المرجع السابق، ص 177.

[6]- تطلق المناشير على المطبوعات التي سحبت على آله السحب ثم تبث في الشوارع ليطلع عليها الناس، ومن خلالها تشرح لهم قضية من القضايا الوطنية وأشهر المناشير منشور ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 وكانت كل تنظيمة داخل الوطن لها آلة السحب الخاصة لها لتطبع لها الأوراق التي توزعها على المناضلين: فالمنشور إذن وسيلة من وسائل الإعلام الثورية (للمزيد انظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 83.

[7]- محمود الواعي: مهام جبهة التحرر الوطني وجيش التحرير الوطني، أثناء المرحلة الانتقالية: المرجع السابق، ص 193.

* عقد مهرجانات وتجمعات عبر المدن والأحياء والقرى والأرياف تحت إشراف المسؤولين السياسيين[1] اكدت فيه جبهة التحرير الوطني على أهمية النصر المحقق وعلى جسامة تضحيات الشعب ونبهت إلى ضرورة اليقظة لان أعداء الاستقلال مازالوا يناورون.[2]

* طباعة صيغة الاستفتاء باللغة العربية وبالفرنسية.[3] وجبهة التحرير الوطني قامت بتهيئة الاستفتاء حول الاستقلال وذلك بدفع السكان إلى التصويت "بنعم"[4] حيث مكنها إطلاق سراح المساجين من إعادة تشكيل سكانها في المدن والأرياف لمراقبة صناديق الاقتراع في غياب الملاحظين الفرنسيين.[5] و أصدرت الولاية الرابعة نداء إلى المواطنين الجزائريين تحثهم فيه على الاستعداد للانتخاب حول تقرير المصير كما حث النداء على مراجعة أسماءهم في قوائم التسجيل.[6]

بالنسبة للأحزاب واللجان الاوروبية والمتمثلة في الحوب الاشتراكي والحزب الاشتراكي الموحد والحركة من أجل التعاون ولجنة متيجة البليدة لمساندة اتفاقيات إيفيان فقد نظمت مداخلات في الإذاعة والتلفزيون دعت من خلالها إلى التصويت بنعم من أجل المصلحة بين الأوروبيين والجزائريين[7] وهناك تيارات سياسية شاركت في الحملة ولو بحجم هامشي نجد فيها شيوعيين جزائريين ومناضلين من الحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO والحزب الموحد PSU. [8] والحركة الجمهورية الشعبية MRD واللجنة الليبرالية [9] وبذلك حل اليوم الموعود 1 جويلية 1962 لاستفتاء تقرير المصير للشعب الجزائري في كامل التراب الوطني،[10] وكانت الاجواء مهيئة للحدث العظيم وقد فاق إقبال الشعب على الاستفتاء جميع التوقعات بحيث كان هناك إقبال كبير لم يتخلف عنه أحد حتى المعطوبين،[11] والنساء[12] ولم يعرف التاريخ استفتاء شمل عددا ضخما من الناس كما هو شان الجزائر[13]، ويذكر عبد الرحمان فارس في كتابه الحقيقة المرة أنه في ذلك الوقت توجه عدد هائل من الأفواج إلى مكاتب الاقتراع.[14] وشارك الأوروبيون في الاستفتاء رغم كونهم أقلية في الكثير من الولايات، صوتوا

---

[1]- شهر زاد حامي: المرجع السابق، ص 177.

[2]- بوعلام بن حمودة: المصدرالسابق، 178.

[3]- شهر زاد حامي: المرجع السابق، ص 178.

[4]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 273.

[5]- دومينيك فارال: معركة جبال النمامشة 1954-1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنش، الجزائر، 2008، ص 244.

[6]- محمد لحسن أزغيدي: المرجع السابق، ص 273.

[7]- أحمد بداني: المرجع السابق، ص 62.

[8]- عمار ملاح: رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه، ج2، المرجع السابق، ص 130.

[9]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 586.

[10]- عمار ملاح: رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه، ج2، المرجع السابق، ص 130.

[11]- أطلق على كل مجاهد جرح في معركة من المعارك ولم يستطع متابعة الجهاد وكان للمعطوبين رعاية خاصة يطلق لفظ معطوب على كل وطني تعرض للتعذيب الوحشي من الجيش الاستعماري ولقد ورث عهد الاستقلال آلاف المعطوبين من الرجال والنساء والأطفال (للمزيد أنظر: عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 80.)

[12]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 325.

[13]- محمد البجاوي: المصدر السابق،ص 392.

[14]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 188.

"بنعم" للاستقلال لعلمهم ان أصواتهم لكن يكونلها تأثير كبير في حالة التصويت بلا ولذلك أرادوا مسايرة الأمور حتى لا يقعوا في الجهة المعارضة لغالبية الشعب بعد أن بدأت ملامح الجزائر المستقلة تظهر للوجود.[1]

أما رجال الاعلام الدولي من صحيين ومراسلين فقد تتبعوا حملة الاستفتاء عبر الوطن حتى في الأرياف عن طريق فرق هامة من رجال الاعلام وأعجبوا بحماس ووعي اشعب الجزائري والتنظيم المحكم لجميع الأجهزة ووسائل الاتصال والنقل ولم يسجلوا أي حادث يذكر في المدن الكبرى،[2] رغم مواجهة الهيئة التنفيذية المؤقتة واللجنة المكلفة لمراقبة الاستفتاء عوائق، حيث يذكر عبد الرحمان فارس أنه بتاريخ 18 جوان 1962م استقبل وزير العدل الغربي الذي سلمه رسالة مختومة من جلالة الملك الحسن الثاني ليطلع عليها هو وزملائه ن أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة.[3]

ويذكر رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة ان الملك الحسن الثاني ذكر في رسالته وعد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بخصوص إعادة رسم الحدود الجزائرية المغربية،[4] ورد عليه أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة برسالة نصت على أن مهمة الهيئة تنحصر في الحفاظ على الحدود الجزائرية كما هي إلى غاية تنصيب حكومة شرعية" [5] وبعد هذا الاشعار اتخذت الهيئة التنفيذية المؤقتة احتياطها قبل الاستفتاء حيث طلب عبد المجيد مزيان[6] والي بشار من عبد الرحمان فارس ان يرسل عضو من الهيئة التنفيذية المؤقتة لمساعدته في منطقة الحدود، وتم تسوية جميع المشاكل بفضل مهارة كل من عبد السلام بلعيد وعبد المجيد مزيان.[7]

ويذكر أيضا رئيس اللجنة المكلفة بتنظيم استفتاء تقرير المصير (قدور ساطور) أنه عند ما انضم إلى حكومة بومرداس أشرف على الاعداد المادي للانتخابات عبر العمالات ولم يكن يؤرقه في ذلك غير امر واحد ألا وهو ان يفوق عدد المصوتين وعدد المسجلين في القوائم الانتخابية وذلك ان يقوم بعض المواطنين بتسجيل أنفسهم في اكثر من مكان لتضخيم عدد المصوتين والاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه.[8] مما يعطي السلطات الفرنسية حق الطعن في النتائج المعلن عنها وأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه[9] ولكن الأمور سارت على أكمل وجه، رغم الظروف الاستثنائية نتيجة الإرهاب الجنوني الذي تمارسه منظمة الجيش السري[10]، وفي

---

[1]- عمار قليل: ملحمة الجزائر ... ج3، المصدر السابق، ص 325.

[2]- الواعي محمود: مهام جهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية، المرجع السابق، ص 195.

[3]- محمد عباس: شهادات تاريخية ... المصدر السابق، ص 521.

[4]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 188.

[5]- محمد عباس: شهادات تاريخية ... المصدر السابق، ص 521

[6]- مذيع في صوت الجزائر المكافحة ولد بتلمسان درس في الثانوية الفرنسية الإسلامية مثقف مزدوج الثقافة كان ضمن منظمة الجيش السري OAS في 1955 رحل إلى المغرب حيث تحصل على ليسانس في الفلسفة بالرباط مع قيامه بمهام جهة التحريرالوطني (للمزيد انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 327.)

[7]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 188

[8]- محمد عباس: نداء الحق، المرجع السابق، ص 173.

[9]- مسعود عثماني: المرجع السابق، ص 713.

[10]- محمد عباس: نصر بلا ثمن: المصدر السابق، ص 747.

2 جويلية 1962م وقع الفرز في الأصوات[1] وظهرت النتائج المؤيدة للاستقلال بالأغلبية الساحقة [2]، وكانت كالآتي:

- مجموع المسجلون.
- مجموع المقترعون .
- الأصوات الملغاة (الأوراق البيضاء).
- المصوتون "بنعم"
- المصوتون بـ: "لا"[3]

هذه النتائج أعلن عنها رئيس اللجنة المركزية للمراقبة[4]

فدور ساطور يوم الثلاثاء 3 جويلية 1962 وختمها بالعبارة التالية "إن الناخبين أجابوا بنعم حسب الأغلبية المعلنة أعلاه"[5]، حيث صوت 1975000 ناخب بنعم من مجموع 6000000 (ستة ملايين) ناخب[6] وعبر كل جزائري وجزائرية بأصواتهم وعن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام[7] أي صوت 97 بالمئة من العشب الجزائري لصالح الاستقلال عن فرنسا[8] وبعد الانتهاء من المعاينة أعلن رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات، أن صيغة السؤال المطروح للاستفتاء كما يلي: "هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا" وأن إجابات الناخبين جاءت مؤكدة لذلك [9] ملحق وبذلك تم نشر نتائج الانتخابات يوم 3 جويلية 1962 على الساعة العاشرة صباحا[10] وبعدها فورا على الساعة الحادية عشر من نفس اليوم سلم كريستيان فوشيه لرئيس السلطة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس، رسالة الجنرال ديغول الذي يعترف فيها بشكل علني (بصفته رئيسا للجمهورية الفرنسية) باستقلال الجزائر ملحق [11] جاء فيها أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر.[12] (أنظر الملحق رقم 13)

وفي تمام الساعة الثانية عشر أنزل عسكريون فرنسيون العلم الفرنسي [13] بينما قام كشاف جزائري مع جندي من جيش التحرير الوطني برفع العلم فورا[1] أمام مبنى الهيئة التنفيذية المؤقتة [2] وجرى الاحتفال

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 46.

[2]- عمار قليل: ملحمة الجزائر ...ج3، المصدر السابق، ص 325.

[3]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص188

[4]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 189.

[5]- محمد عباس: نداء الحق، المرجع السابق، ص 173.

[6]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص 189.

[7]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 540.

[8]- الحاج مسعود جديد (سي علي): مذكرات شهيد لم يمت، دار العرفة، الجزائر، 2011، ص 145.

[9]- عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص189.

[10]- عبد المجيد بلخروبي: المرجع السابق، ص 164.

[11]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 339.

[12]- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 339.

[13]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 774.

الذي جمع أعضاء السلطة التنفيذية المؤقتة ولجنة الرقابة وممثلي المفوض السامي بمن فيهم برنار تريكو.[3] وقد اختارت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن يوم الاستقلال سيكون في 5 جويلية 1962م، حتى يكون هذا اليوم هو نفس اليوم الذي فقدت فيه الجزائر استقلالها في الخامس من جويلية 1830 وبذلك حتى يرتبط هذا التاريخ بذاكرة الأجيال وأن الخامس من جويلية الأسود سنة 1830 قد أعقبه خامس من جويلية أبيض سنة 1962م[4] وتم الاحتفال رسميا بالاستقلال وخرجت الجماهير رافعة الأعلام الوطنية[5] (أنظر الملحق رقم 14) وعاد المجاهدون الجزائريون إلى منازلهم[6] فالوصول للاستفتاء لم يكن سهل فالمرحلة الانتقالية كانت صعبة للغاية وقد كان كل طرف حذرا من الآخر خاصة بزيادة صعوبة حوادث الإجرام التي قامت بها منظمة الجيش السري.[7]

- وبعد الاستقلال بقيت لحكومة بومرداس مهمة اخيرة ان تنظم بعد ثلاثة أسابيع انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لتسلم إليه رسميا مقاليد الحكم وأدوات السيادة نيابة عن الشعب الجزائري صاحب الكلمة الفصل في هذا الموضوع.[8]

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 774.

[2]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 587.

[3]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 339.

[4]- عمار قليل: ملحمة الجزائر ...ج3، المصدر السابق، ص 325.

[5] -Abdellhafidamokrane el hassani: memoires de combat, Deusieme édition, Dar el oumma, Alger, 2010, p 125.

[6]- بلقاسم متيجي: المصدر السابق، ص 175.

[7]- أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 188.

[8]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 748.

الفصل الرابع:
المعيقات التي واجهت الهيئة التنفيذية المؤقتة

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 27 ماي إلى 7 جوان 1962.

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة، المرحلة التي جاء فيها التصورات والأفكار الجديدة التي جاء بها فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية[1]، بعد وقف إطلاق النار وإخراج السلطات الفرنسية الزعماء الخمسة (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، رابح بيطاطا؟، محمد خضير).[2] وفقا لما نصت عليه إتفاقية إيفيان[3] وهذه الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري فالثورة الجزائرية فوضت أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الاستعمار.[4] فهذه الفترة الانتقالية هي التي انعقد فيها الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة بطلب ممن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في طرابلس 25 ماي إلى غاية 6 جوان 1982م[5] أي قبل أيام قليلة من الإعلان الرسمي عن الاستقلال وكان هدفه المعلن رسميا إعداد برنامج بناء الدولة المستقلة[6] ووضع مؤسساتها على المنهج السياسي العقائدي المعتمد للمستقبل[7] فوسط تضارب الآراء المؤيدة والمعارضة لإجراء المؤتمر جرت عدة اتصالات بين قادة الثورة بهذا الخصوص ويذكر عمر بوداود في حديث أدلى به لجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 19 جوان 1985م، أنه بعد وقف إطلاق النار وخروج الزعماء الخمسة من سجون فرنسا طلب منه أحمد بن بلة أن يحاول ودعة مجلس الثورة إلى الانعقاد فأجابه أنه من الأفضل دخولهم بصفتهم حكومة مؤقتة ويتم عقد المؤتمر في مكان بعيد عن الأنظار، وطلبوا من الحكومة المؤقتة عقد المؤتمر وبذلك تلقى المجلس الوطني للثورة الجزائرية رسالة من الحكومة المؤقتة تدعوهم لعقد المؤتمر بتاريخ 27 ماي 1962 بطرابلس (عاصمة ليبيا)[8] وبالنسبة لوثيقة تمثلت في وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره بالحمامات في تونس، مشروع سيتحول إلى ميثاق طرابلس المصادق عليه[9] وبادر المكلفون بكتابة مشروع البرنامج المجتمعون في الحمامات بتونس إلى تقسيم المهام حيث كلف رضا مالك[10] ومصطفى الأشرف بتحديد

---

[1]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة: المرجع السابق، ص 278.

[2]- ولد عام 1923 في عين الكرمة منطقة قسنطينة، وانضم إلى حب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة السرية؟، سلطات الاحتلال تلحقه ابتداء من 1954م، الذي شارك فيه في تأسيس جبهة التحرير الوطني وأصبح قائدا للمنطقة الرابعة، اعتقل يوم 23 مارس 1955، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، شارك في الحكومة المؤقتة سنة1958 ، ساند بن بلة سنة 1962 (للمزيد أنظر: محمد حربي، سنوات المخاض)، المرجع السابق، ص 188

[3]- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929 – 1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 177.

[4]- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص 278.

[5]- زهير احدادن: المرجع السابق، ص 95.

[6]- محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة السلام قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 112.

[7]- الرائد هلالي محمد الصغير: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2012، ص 416.

[8]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 260.

[9]- علي هارون: المصدر السابق، ص 12.

[10]- مدير المجاهد 1957-1962 ومفاوض في إفيان 1962 ولد بباتنة حاصل على ليسانس في الأدب عضو مؤسس للإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955، كان عضو وناطق باسم الوفد الجزائري في محادثات إيفيان وأحد محرري برنامج طرابلس 1962 بعد الاستقلال تولى على

طبيعة الثورة الجزائرية ومحمد الصديق بن يحي ومحمد حربي[1] برسم الملامح الكبرى للسياسة الخارجية وبناء الحزب كانت مهمة عبد المالك تمام بمساهمة كل من أحمد بن بلة و محمد يزيد لتعديل التقرير.[2]
واقترح الهواري بومدين إعادة صياغة الملاحظات والمناقشات بمساهمة لجنة تتكون من (أحمد بن بلة وأحمد قايد).[3] وعلي هارون وبومنجل أحمد[4] وأمحمد يزيد[5] وحاج بن علاوا عبد الحميد مهري[6] وتم إرسال الاستعداء من مكتب لجنة مجلس الثورة المكون من علي كافي ومحمد الصديق بن يحي وعمر بوداود لحضور مؤتمر طرابلس بهدف إعداد ميثاق وطني يصبح مرجعا للدولة التي سيتم إقامتها في الجزائر بعد الاستقلال[7] وبذلك يتسنى لمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يتشاور في مشروع الحمامات الذي أخذ بعين الاعتبار بعد أن تمت مناقشته في الجمعية العلنية وانعقدت الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس وجلس أعضاء المجلس حول الطاولة[8] ورئيس الجلسة ومساعديه (علي كافي و محمد الصديق بن يحي وعمر بوداود) و 49 مسؤولا في جبهة التحرير الوطني من ضمنهم أعضاء الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان وعقداء وأعضاء في لجان الولايات التاريخية.[9]

ويجدر بذكر أن كل مشارك كان يتمتع بصوت واحد غداة الانتخابات فقد قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دوراته السابقة أن يمنح لكل ولاية حصة نسبية مؤلفة من خمسة أصوات أي صوت للعقد وأخر لكل من رائديه أو أعضاء اللجان الولائية ويطبق هذا القرار حتى على اتحادية فرنسا، التي اعتبرت بمثابة ولاية، حيث أنه عددا كبيرا من أعضاء اللجان الولائية الممارسين لمهامهم لم يكن حاضرا في طرابلس في ماي 1962 وأغلبية أعضاء الولايات الثالثة و الرابعة لم يتوجهوا إلى طرابلس[10] وأعطيت الولاية الثالثة توكيلا

الترتيب مهام سفير (1963-1970) – (1979-1984) وزير الإعلام والثقافة عضو المجلس الأعلى للدولة 1992 (للمزيد انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 305.

[1]- ولد في مدينة العروش 16 جوان 1933، درس في سكيكدة، دعا إلى تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا، استدعاه كريم بلقاسم وسعد دحلب إلى ديوان وزارة خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كلف بتمثيل الجزائر الدبلوماسية في غينيا (للمزيد أنظر: (Mohammed Harbi: Une niedebout...op,cit, p7.9.

[2]- محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص 271.

[3]- عضو هيئة الأركان العامة ورائد جيش التحرير الوطني ولد سنة 1924 بتيارت كرس شبابه لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لفرحات عباس عضو اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري التحق بالمقاومة في نهاية 1955 تولى مهمة محافظ سياسي للمنطقة الخامسة (وهران)، في فيفري 1960 تولى هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني للغرب (للمزيد انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 171).

[4]- ولد في 22 أفريل 1906 في بني يني، درس القانون وأصبح مدرس في مدرسة داخلية وأصبح محام في 1938، 1951 وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في عام 1957، شارك في اتصالات مولان ومؤتمر ايفيان الأول ماي 1961 (للمزيد أنظر: .benjamin stora ...op, cit, p 341)

[5]- كان عضو في حزب الشعب عندما ذهب إلى فرنسا عام 1945 مسؤول عن الفرع الجامعي في باريس حتى عام 1947 كان كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين (1946- 1947) عام 1948 عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب اعتقل في مارس 1948 أصبح وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة (1958- 1962) عضو في المجلس الوطني (1962-1984) (للمزيد أنظر: محمد حربي: سنوات المخاض ... المرجع السابق، ص 183-184.

[6]- زبيحة زيدان: المرجع السابق، ص 146.

[7]- مسعود فلوسي: المصدر السابق، ص 251.

[8]- علي هارون: المصدر السابق، ص 14.

[9]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 290.

[10]- علي هارون: المصدر السابق، ص 19.

للعقيد محمد يازوران[1] والولاية الرابعة توكيلا للعقيدين الطاهر الزبيري وعثمان أما مجلس الولاية الثانية فكان حاضرا بكامله[2]، ومن جهة أخرى أعطى قدور عدلاني الذي بقي في فرنسا التوكيل لرئيسه المباشر عمر بوداود، كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين[3] وعمر أوصديق[4]، من منطقة الجزائر المستقلة اللذان منحا التوكيل إلى الولاية السادسة، وفي 28 ماي افتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والنصف صباحا تحت رئاسة محمد بن يحي الصديق وشرع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جلسة بعد الظهيرة لدراسة الوثائق الثلاث دام النقاش ثلاثة أيام 29 و 30 ماي و 1 جوان، واجتهدت اللجنة التي عينها هواري بومدين وسبق ذكرها لتقدم يوم 02 جوان على الساعة السادسة مساءا بنتائج أشغالها.[5]

واشتمل جدول الأعمال في نقطتين:

- دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

- تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية[6] وقد صادق المجلس الوطني للثورة بالإجماع على هذا الميثاق الذي كان من أهم بنوده:

1- الاشتراكية[7] ستكون بمثابة منصة لعمل الحكومة الجزائرية[8].

2- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية.

3- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني[1] والجدير بالذكر أن البرنامج السياسي الذي عرف فيما بعد ببرنامج طرابلس تمت المصادقة عليه بالإجماع [2] لم تكن هناك أي

---

[1]- المدعو فريروش الاسم الثوري سي السعيد ولد في 18فيفري 1921 بتيزي وزو انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1942 وفي ليلة نوفمبر كان على رأس مجموعة من المجاهدين بمنطقة أكفادو وفي أكتوبر 1955-1956 أسندت إليه عملية العصفور الأزرق وذلك لكفاءته الحربية وفي 1956 رقي إلى رتبة نقيب وفي1957 رقي إلى رتبة رائد وفي 1959 رقي إلى عقيد وشارك في اجتماع المجلس الوطني للثورة، في جوان 1962 (للمزيد أنظر: محمد علوي قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013، ص 96

[2]- محمد حربي: جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 277.

[3] - ولد في بجاية سنة 1934 عضو في المجلس الوطني للثورة 1959-1962، وقيادة أركان المنطقة المستقلة ذاتيا بالعاصمة من فيفري إلى جويلية 1962 بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية وظهر على مسرح الأحداث كعضو مجلس الأمن (للمزيد أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق 240.

[4]- من مواليد عام 1923 بتيزي وزو انخراط في حزب الشعب الجزائري أصبح ممثلا لمنطقة القبائل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم عضو في اللجنة المركزية اعتقل سنة1948 أطلق سراحه سنة 1951، هاجر إلى فرنسا للعمل في أحد المصانع وعاد إلى الجزائر في 1955، بعدما انضم لجبهة التحرير الوطني عين عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكاتب في الحكومة المؤقتة (للمزيد أنظرا: أسيا تميم، الشخصيات، الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008، ص 255).

[5]- علي هارون: المصدر السابق، ص 20.

[6]- عمار ملاح: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 229.

[7]- كيان فكري في أوروبا ظهر في نهاية القرن الثامن عشر ردا على التصنع وقد انتشرت الأطروحات الاشتراكية في العالم اجمع في القرن العشرين إلا أن أوروبا وعلى الأخص فرنسا و ألمانيا والمملكة المتحدة هي التي عبر فيها هذا التيار عن نفسه ببمرة الأولى (للمزيد أنظر: مجموعة من المختصين: قاموس الفكر السياسي، تر: أنطون حمصي،ج1، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994، ص42.

[8] -ferhatabbas: L'independance confisquée, flammarion, Paris, 1984, P 48.

معارضة بالنسبة لنموذج المجتمع الذي تبناه المجلس الوطني للثورة وكان مجسدا في برنامج طرابلس الذي يتمحور في نقطتين: الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد وقد تمت المصادقة عليه بالإجماع بما فيه بن يوسف بن خدة[3] حيث كانت هناك تدخلات محدودة[4] ما عدا تدخل فرحات عباس الذي وصفه القسم الأول من الميثاق "بأنهما نوع من الشيوعية غير المهضومة جيدا" ولم يلتفت أي واحد لذلك التجريح أو يعترض عليه لأنهم كانوا ينتظرون القسم الثاني".[5]

ويذكر سعد دحلب ان ميثاق طرابلس وضع بإجماع مشترك حوله ولكن تحريره تم في عجلة من طرف مجموعة من المناضلين ولم يناقش كما كان متفقا عليه وقد قبل في جو من التسرع و الغموض، كما أن المحررون الأساسيون لهذا الميثاق مناضلين معروفين كما كانوا يحظون بثقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التامة فلا أحد كان يستطيع أن يشك في إخلاصهم وأمانتهم، ولم يكن يرى المجلس الوطني للثورة أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة المرؤوسة من طرف أحمد بن بلة.[6] وبذلك طويت وثيقة ذات أهمية قصوة في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بكل سرعة وسهولة لإفساح المجال للقسم الثاني، ألا وهو انتخاب المكتب السياسي ويتقلد مصير البلاد بعد الاستقلال ويشرف على هذه المرحلة حتى ينظم مؤتمر تقييمي[7] وجاء النقاش الثاني بخصوص القسم الثاني من ميثاق طرابلس بشأن تعيين أعضاء المكتب السياسي الذي صار أكثر إضطرابا فعلا، الذي سيكون له سلطات جد موسعة أي سلطة حقيقية في الجزائر[8] فبمجرد الإعلام عن مبادئ مناقشة هذا البند حتى أصبح الجو متوترا داخل المؤتمر وساد الحذر بحيث كان هناك تياران مختلفان تمام الاختلاف لكل منهما مؤيدون من أعضاء المجلس المؤقتة للجمهورية الجزائرية[9] ألا وهو الصدام بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و قيادة أركان الجيش أي التيار الأول على رأسه بن يوسف بن خدة مدعوما من الثلاثي بن طوبال لخضر[10] وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف[1] وبعض قادة الولايات في الداخل.[2]

---

[1]- عمار قليل: ملحمة الجزائر 3، المصدر السابق، ص 261.

[2]- علي كافي: المصدر السابق، ص 288.

[3]- ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية، عضو في حزب الشعب الجزائري أعتقل في نهاية أفريل 1943 وبقي في السجن ثمانية أشهر شارك في مؤتمر إطارات حزب الشعب سنة 1946 وانظم للجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية 1947 وتم انتخابه عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ خلال مؤتمر الصومام غادر الجزائر في مارس 1957 تولى منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى ثم تولى رئاستها سنة 1961 (للمزيد أنظر: Benjamin stora: Dictionnaire..op.cit, p 274)

[4]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف ... المصدر السابق، ص 154.

[5]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 206.

[6]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 171.

[7]- علي كافي: المصدر السابق، ص 289.

[8]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 290.

[9]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، ... المصدر السابق، ص 261.

[10]- من مواليد 1923 بميلة ألقي القبض عليه بعد حل المنظمة الخاصة عام 1950 بعدها عين عضو في اللجنة الثورية للوحدة والعمل ومجموعة 22 التي فجرت الثورة التحريرية، أدى دور رائد في هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني واستخلف زيغود يوسف بعد استشهاده في

ومحمد بوضياف[3] الذي كان موقفه في البداية قريبا من موقف رئيس الحكومة المؤقتة وذلك يتلخص في التمسك بشرعية المؤسسات القائمة مجلس الثورة والحكومة المؤقتة، لغاية إعلان الاستقلال على أن يتم علاج مسألة السلطة في كنف الجزائر المستقلة وفي مؤتمر وطني موسع[4] والتيار الثاني الذي كان يتزعمه رئاسة أركان جيش التحرير الوطني بقيادة حواري بومدين والزعماء الخمسة ما عدا محمد بوضياف[5] والواقع ان هيئة الأركان منذ تأسيسها كانت في شبه صراع دائم مع الحكومة المؤقتة، فلقد كانت بوادر الانقسام ظاهرة للعيان قبل دخول المؤتمر[6] حيث تم تعيين لجنة تشكلت من محمد بن يحي الصديق وعمر بوداود[7] وعلي كافي وقاضي سير الآراء[8] وذلك بإجراء اتصالات بين أعضاء المجلس لاستخراج قائمة من الأسماء يقع عليها الاتفاق لتشكيل المكتب السياسي، وبدأت اللجنة اتصالاتها[9] لكي تقترح على الجلسة العلنية قائمة من شأنها ان تحظى بقبول الناخبين، وقد استمعت لجنة سير الآراء هذه إلى كل مشارك على حدا وجمعت ملاحظاته وسجلت اقتراحاته وتسربت أخبار مفادها أن اللجنة تتعثر في عملها وأشغالها.[10]

وفي نفس اليوم قدم أحمد بن بلة ومحمد خيضر[11] قائمة من سبعة أعضاء من المكتب السياسي وعرضاها على المجلس الوطني للثورة الجزائرية كي تستخلف بكل بساطة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تضمنت

الولاية الثانية، كان عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ الثانية عين وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية (للمزيد أنظر: أسيا تميم: المرجع السابق، ص 247.

[1]- ولد في ميلة سنة 1926 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري بميلة وهو في سن 166 عمل في إطار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مداوم سياسي لجائزة تلمسان وفي مؤتمر الصومام رقي قائد للولاية الخامسة وهران برتبة صاغ ثاني (عقيد) وانتخب عضو مجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي ماي 1958 عين مسؤولا عن مصلحة المخابرات ولما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر أسندت إليه وزارة الاتصالات والاستخبارات وفي التشكيلة الثالثة أسندت إله وزارة التسليح والاتصالات العامة (محمد علوي: المرجع السابق، ص 150).

[2]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 291.

[3]- ولد بالمسيلة في 23 جوان 1919 بدأ نضاله في صفوف حزب الشعب الجزائري، عايش أحداث 8 ماي 1945 وفي سنة 1946 أصبح مسؤولا لناحية سطيف وفي أواخر 1947، تم تكليفه بتنظيم المنظمة الخاصة على مستوى عمالة قسنطينة ونجا بوضياف من الآسر سنة 1950 وانتقل لفرنسا وعاد سنة 1954 ليساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم في تأسيس جبهة التحرير الوطني وبعدها إلتحق بالوفد الخارجي للتعريف بالثورة والبحث عن السلاح (للمزيد أنظر: محمد عباس ثورة عظماء.. المصدر السابق، ص 15.

[4]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 261.

[5]- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص 291.

[6]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 262.

[7]- ولد بسيدي داود بلدية بعلية بتيزي وزو في 5 ماي 1924 إلتحق بحزب الشعب الجزائري واعتقل في 1945 عقب أحداث سطيف وقالمة وخراطة وأفرج عنه بعد العفو العام سنة 1946 و اعتقل من جديد سنة 1948 بعد الإفراج عنه إلتحق بفرنسا عين سنة 1957 على رأس اتحادية الجهة بفرنسا وبهذه الصفة أصبح عضو في مجلس الثورة بدءا من صائفة نفس السنة محمد عباس: فرنسا الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 103.

[8]- عمر بوداود: خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات من ضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 231.

[9]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 95.

[10]- علي هارون: المصدر السابق، ص 26.27.

[11]- ولد سنة 1912 في الجزائر العاصمة ينحدر من عائلة في الأصل من بسكرة انخرط في عام 1934 في صفوف حزب نجم شمال افريقيا ثم 1936 في حزب الشعب الجزائري وانتخب نائبا عن الجزائر العام عام 1946 وتحدث في مارس 1947 عن النقاش في الجمعية حول مشكلة الهند الصينية

أسماء الزعماء الخمسة (أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، رابح بيطاطا، محمد بوضياف).[1] إضافة إلى الحاج بن علا[2] ومحمدي السعيد وهو ما رفضه رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة وكريم بلقاسم، ولم يوافق كل من محمد يوسف وحسين آيت أحمد ان يكونا في القائمة المقترحة.[3] فهذان الاخيران اللذان رفضا التحالف مع أحمد بن بلة ومحمد خيضر، فقد كان مستحيلا جمع الأغلبية القانونية (الثلثين) لتعيين المكتب السياسي[4] والجدير بالذكر ان محمد بوضياف كان يؤيد باستمرارية الحكومة المؤقتة لحين دخول الجزائر، ومن ثم انتخاب قيادة جديدة لكنه عاد وقبل عضوية المكتب السياسي وذكرها لجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 5 جويلية 1989م، حيث يقول "لأول وهلة لم أكن موافقا على تعيين قيادة جديدة بدل الحكومة المؤقتة قبل الاستقلال، ولما تقدم رفاق بومدين في دورة طرابلس الأخيرة باقتراح مكتب سياسي من 7 أعضاء فقط، لم أوافق على العدد ولا على التشكيلة المقترحة ... وأمام هذا الإشكال قررت اللجنة الاستشارية عدم حصول الإجماع على القائمة وعادت إلى المجلس تقترح تعيين لجنة بدلا عنها على أساس أنها ستخرج بنتيجة بكل تأكيد."[5]

وذلك في الخامس جوان 1962 حيث دعى أعضاء المؤتمر إلى الاجتماع في جلسة علنية وصرح محمد الصديق بن يحي[6] مقرر اللجنة (لقد استمعنا إلى آراء كل أعضاء الجمعية، فيما يخص مسألة تعيين الإدارة وعلى ضوء هذه الآراء حاولنا اقتراح قائمة خاصة بالاقتراع كفيلة بتجميع أغلبية الثلثين تحظى بقبول الإخوان الذين يشكلونها ويؤسفني أن أعلمكم بأننا قد فشلنا في مهمتنا هذه ونتيجة لذلك نقترح عليكم تعيين لجنة أخرى.[7]

ورفعت الجلسة للقيام بتشاور في الكواليس ومحاولة إنقاذ الموقف وهكذا عقد مجموع ولايات الداخل وفيدرالية فرنسا و المغرب وتونس وأعضاء من الحكومة المؤقتة ومن مكتب المجلس الوطني للثورة

وفي عام 1948 تورط في تهمة تعطيل مكتب بريد وهران بعد أن استخدمت سيارته لنقل الأموال من وهران إلى العاصمة فذهب للقاهرة، سنة 1951 وتزوج في العاصمة المصرية (للمزيد أنظر: Benjamin stora: Dictionnaire… op, cit. p 287.)

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 172.

[2]- ولد بتيارت سنة 1923 انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1941، جند سنة 1944 في سلاح المشاة وشارك في الحرب العالمية الثانية على الجبهتين الفرنسية والألمانية سرح في 1946 واستقر بوهران التحق بالمنظمة الخاصة سنة 1948 وتشارك في عملية بريد وهران في أفريل 1949 و اعتقل بسبب هذه العملية وأفرج عنه بعد فترة قصيرة واعتقل مرة ثانية بعد اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 وسجن وأفرج عنه سنة 1953م (للمزيد انظر: محمد عباس: فرسان الحرية ... المصدر السابق، ص 45.

[3]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 95.

[4]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 172.

[5]- عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، المصدر السابق، ص 263.

[6]- ولد سنة 1932 بجيجل شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بصحبة بلعيد عبد السلام ولمين خاب ورضا مالك وغيرهم التحق بالخارج سنة 1955 عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عمل في محيط الدوائر القيادية لجبهة التحرير الوطني لم لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مسؤول مهام مستشار سياسي ودبلوماسي قبل أن يصبح مدير ديوان فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة (للمزيد أنظر: عاشور شرفي): المرجع السابق، ص 81،82.)

[7]- علي هارون: المصدر السابق، ص 29.

الجزائرية وكان الهدف محاولة إيجاد صيغة مقبولة من الجميع[1] وقدم كريم بلقاسم[2] اقتراح تمثل في التشكيلة الآتية: عبد الله بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف وحسين آيت أحمد[3]، محمد خيضر، أحمد بن بلة، رابح بيطاطا، محمد بوضياف، سعد دحلب، كريم بلقاسم[4]، وأما عبد الحفيظ بوصوف وعبد الله بن طوبال فقد تخليا إراديا لتسهيل هذه التسوية ومثل هذا الموقف واختير علي كافي لتقديم الاقتراح لأحمد بن بلة وبالفعل قام بالمهمة وأقنع أحمد بن بلة الذي تقبل الاقتراح بكل حماس.[5]

فرغم اضطراب القاعة إلا انها تقدمت للتصويت وحصلت على 31 صوتا من أصل 66"[6] وبعد ذلك تطور الوضع فبينما كانت النقاشات دائرة حول التشكيلة تدخل الطاهر زبيري.[7] رائد الولاية الأولى ليطالب بالاعتراف بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضاء من مجلسه الولائي.[8]صرح "أرجو من مكتب المؤتمر أن يعلن للمجلس أن وكالات مجلس الولاية الأولى عندي وأنا الذي أمثلهم" وكان قد سلم وكالات نوابه الثلاث.[9] عمار ملاح ومحمد صالح يحياوي واسماعيل مصطفى محفوظ.[10] إلى رئيس المؤتمر قبل الاجتماع وكان يخشى أن لا يعتد بهذه الوكالات بعدما وصلته أخبار نتحدث عن مساعي العقيد الحاج لخضر[11]، القائد السابق للولاية الأولى) لدى الحكومة المؤقتة لحثها على عدم الاعتراف بالنواب الجدد الذين عينهم في مجلس الولاية الأولى والذي عارض الحاج لخضر تعيينهم.[12]

تواصلت النقاشات في جو متوتر وتدخل الطاهر الزبيري من جديد ليصرح "أذكركم بأنني سوف أنتخب بالوكالات الثلاث" فعارضه بن يوسف بن خدة موضحا" عندما بدأ الاجتماع كان في حوزة الحكومة أسماء

---

[1]- علي كافي: المصدر السابق، ص 289.

[2]- ولد سنة 1923 في بودواو أصبح عضو اللجنة المركزية عام 1946-1947 أعتقل سنة 1950 وتمكن من الفرار لفرنسا عام 1952، عمل عضو في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير إلتحق بالقاهرة سنة 1955 وأصبح مسؤولا سياسيا وعسكريا بالمنطقة الشرقية (تونس، ليبيا) (للمزيد، انظر: محمد حربي: سنوات المخاض ... المصدر السابق، ص 188).

[3]- ولد يوم الجمعة 20 أوت 1926 ببلدية ميشلي (عين الحمام) منطقة القبائل الكبرى انضم لحزب الشعب سنة 1943 ومسؤول المنطقة الخاصة التي اكتشفت سنة 1950 وحكم عليه غيابيا ذهب للقاهرة سنة 1951 تحت الاسم المستعار سعيد فرحجي شارك في مؤتمر باندونغ سنة 1955 عضو في المجلس الوطني لثورة الجزائرية تم اعتقاله في الطائرة التاي استقبلها الجيش الفرنسي في 22 اكتوبر 1956 (للمزيد أنظر: Benjamin (stora: Dectionnaire Biographique ...op. cit. p 269.

[4]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 208.

[5]- علي كافي: المصدر السابق، ص 291.

[6]- مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 207.

[7]- ولد سنة 1929 بدوار واد الكباريت وفي خريف 1946 بدأ النضال في حزب الشعب بتبسة وبالونزة التي كان يعمل بمناجمها، انظم في بداية الكفاح المسلح إلى مجموعة الحاج علي وقد جرح في عملية بحث عن الأسلحة وأسر وهو جريح في 3 جانفي 1955 والتحق بالقاعدة الشرقية وتقلد بها مسؤوليات وفي مطلع 1960 عين عضو في مجلس الولاية الأولى (للمزيد انظر: محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 269

[8]- علي هارون: المصدر السابق، ص 30.

[9]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 278.

[10]- محمد حربي: جبهة التحرير ... المصدر السابق، ص 280.

[11]- اسمه أعبيدي محمد الطاهر ولد سنة 1916 ولاية باتنة غادر الوطن إلى فرنسا سنة 1936 بحثا عن العمل وقام بتكوين خلية بمدينة باتنة سنة 1939 لا يتعدى عدد أفرادها 15 واستمر العمل لثلاث سنوات وكان أول اتصال للخلية بالمناضل مصطفى بن بولعيد سنة 1941، (للمزيد انظر: أسيا تميم: المرجع السابق، ص 259.)

[12]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 278.

اعضاء ملس الولاية الأولى وكانت تعتب أن زبيري يملك صوتا واحدا" ورد هذا الأخير، موضحا بأنه كان مكلفا من قبل هذه الحكومة، بتعيين أعضاء هذا المجلس، وأنه فعل ذلك وأبلغ الحكومة وهيئة الأركان[1] وتدخل لخضر بن طوبال واعترض بقوله أنه متأخر إداريا.[2]

لأن أعضاء الولاية الاولى هؤلاء لم يتلقوا بعد اعتمادهم من طرف الحكومة على كل حال وعن سؤال رئيس الجلسة لمعرفة ما إذا كانت الوكالات الثلاث التي بحوزة زبيري قد قدمت إلى الحكومة، أجاب بن خدة جازما بـ: لا عند هذه النقطة بالتحديد بدأت الأصوات ترتفع[3] بتدخل أحمد بن بلة.[4] ودفاعه عن الطاهر الزبيري قائلا "عنده وكالات ومن حقه التصويت كالبقية" لكن يوسف بن خدة رد على أحمد بن بلة بأنه كل مرة يغير موقفه لأنه عارض في البداية التصويت بالوكالات واستاء أحمد بن بلة ورد بعنف على رئيس الحكومة المؤقتة[5] الشيء الذي أغضب صالح بوبنيد[6] ورد على احمد بن بلة بكلام غير لائق وارتفعت الأصوات من كل جهة[7] وطلب بن يوسف بن خدة الكلمة من جديد للرد على أحمد بن بلة إلا أن رئيس الجلسة محمد بن يحي الصديق رفع الجلسة تجنبا لتعقد الأمور[8] وطلب من عمر بوداود أن يترأس الجلسة بدلا عنه وأوصاه بتعليق أشغال الجلسة إذا ازدادت الأمر تدهورا[9] لاستأنفاها فيما بعد لكن تلك الجلسة لم تستأنف أبدا بسبب أن بعض القادة انصرفوا من الاجتماع[10] ففي 7 جوان غادر رئيس الحكومة المؤقتة طرابلس عاد لمقر الحكومة المؤقتة بتونس.[11]

ويذكر سعد دحلب أن بن يوسف بن خدة شرح فيما بعد في بيان لجبهة التحرير الوطني في 1964 قرار مغادرته طرابلس وصرح "أن عدم التقدم في المناقشة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية و عجزه في تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية ... والخوض في أن يغتنم بعض المجازفين هذه الظروف للتنازع على السلطة ... قد أقنعوني أنه وبعد كل شيء يكون الأجدر أن يحتفظ بالحكومة المؤقتة على الأقل حتى

---

[1]- علي هارون: المصدر السابق، ص 30.

[2]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 279.

[3]- علي هارون: المصدر السابق، ص 30.

[4]- ولد في 25 ديسمبر 1918 في مغنية انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح عام 1949 مسؤولا عن التنظيم وعن المنظمة الخاصة اعتقل عام 1950 في قضية بريد وهران، وحكم عليه بالسجن المؤبد لكنه تمكن من الفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952 إلتجأ للقاهرة منذ نوفمبر 1954 اعتقل بعد اختطاف طائرته يوم 22 أكتوبر 1956 كان عضو في المجلس الوطني للثورة (1956-1962) (للمزيد أنظر: محمد حربي: سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 186).

[5]- الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص 279.

[6]- ولد بواد زناتي سبة 1929 يلقب بصوت العرب، انخرط في حركة احباب البيان والحرية وتم اختياره عضو في المنظمة الخاصة وبعد اكتشافها سنة 1950 أسر وحبس في سجن عنابة، حيث ساعد زيغود يوسف ورفاقه على الفرار في أفريل سنة 1951 كان من جنود فاتح نوفمبر، عين عضو بمجلس الولاية الثانية سنة 1957 (للمزيد أنظر: محمد عباس: ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 319.)

[7]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 96.

[8]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 599.

[9]- عمر بوداود: المصدر السابق، ص 232.

[10]- مسعود فلوسي: المصدر السابق، ص 253.

[11]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 96.

الاستقلال ..."[1] كما سافر حسن آيت أحمد لسويسرا وعاد أحمد بن بلة ومحمد خيضر للقاهرة، أما كريم بلقاسم ومحمد بوضياف فقد عاد للحدود التونسية، وأما هواري بومدين فقد التحق بقيادته على الحدود، كما عاد قادة الولايات كل لولاياته، وبالنسبة للعقيد الزبيري فإنه هو الآخر عاد لمقر الولاية المتواجد بوسط الأوراس.[2]

بهذه الصفة توقف اجتماع المجلس الوطني للثورة وهو الأخير من حياته الثورية واشتدت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وأعضاء أركان الجيش المعززين بأحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاطا وذهب كل فريق إلى تجنيد أنصاره في حين كانت الجزائر تشتعل تحت قنابل وحرائق ال OAS.[3]

[1]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 173.

[2]- هلايلي محمد الصغير: المصدر السابق، ص 417.

[3]- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص 96.

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962م

لم يأت وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 بكل الآمال التي عقدها عليه الشعب الجزائري الذي عانى من ويلات الحرب فإلى جانب تواصل الأعمال الارهابية على أيدي نشطاء منظمة الجيش السري OSA، احتدمت أزمة عاصفة في صفوف جبهة التحرير وهيأتها[1] هذه الأزمة التي بدأت تظهر جذورها في جوان 1961 عندما ألح الحبيب بورقيبة[2] إلى إطلاق سراح الطيار الفرنسي على الحدود بالتراب التونسي ضاربا في نفس الوقت حصار تموينيا على الحدود وبذلك أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بتلبية طلب الرئيس التونسي، وبعد أيام من التردد سلم الهواري بومدين وإنصاع للأمر، وفي 15 جويلية 1961 قدمت هيئة الأركان العامة استقالتها[3] ووجهت مذكرة إلى رئيس الحكومة المؤقتة تتهمها بالخيانة على إثر دخولها في مفاوضات إيفيان[4] ويذكر بن يوسف بن خدة ان هيئة الأركان انتقدت الحكومة المؤقتة بحجة أنها قدمت تنازلات كثيرة للعدو في المجالات الاقتصادية والعسكرية ... إلخ ويذكر أن المفاوضات في نفسها تعني المساومة وتحتمل بعض التنازلات وهي: أملاك الاوروبيين والمحروقات والقواعد العسكرية[5] وقد تأزم الوضع أكثر بعد الصراع الذي استفحل أمره في اجتماع طرابلس بين بعض القيادات[6] فقد تم إنهاء المؤتمر بإعلان تركيب المكتب السياسي ومعارضة الحكومة المؤقتة لهذه التركيبة قبل الاستفتاء عن إعلان الاستقلال.[7]

فقد انسحب الأغلبية الساحقة من اعضاء الحكومة المؤقتة وتم تحرير محضر غياب يوم 19 جوان 1962 من طرف أحمد بن بلة وأعضاء هيئة الأركان[8] فقد طغى على السطح السياسي ثلاثة عناصر للأزمة هيئة الأركان برئاسة هواري بومدين، والحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة وقادة جيش التحرير بالداخل الذين لديهم تحفظات كثيرة وعديدة على سلوكات وتصرفات المسؤولين في الخارج عسكريين وسياسيين لما صدر منهم من اخطاء وتجاوزات في حق الثورة[9] فالحكومة المؤقتة من جهتها اتخذت تدابير سابقة على اجتماع مجلس الثورة من أجل محاولة تنصيب إطارات موالية لها وكان السباق من أجل السلطة قد انطلق فعلا ويذكر محمد تقية أن هذا الأمر في الحقيقة يعود إلى ما قبل وقف إطلاق النار وانقسام مجلس الثورة إذ تمكن عدد من إطارات الولاية الرابعة من العودة من الخارج مبعوثين من طرف الحكومة المؤقتة[10] وفي هذا السياق ظهر قرارا من إمضاء الرئيس بن يوسف بن خدة يخول فيه الرائد عز الدين

---

[1]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 582.

[2]- ولد سنة 1900 وتوفي سنة 2000 أطلقت عليه عدو ألقاب منها الزعيم والمجاهد الأكبر والرئيس الأبدي لتونس عاش حياة طويلة (للمزيد انظر: الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الرئيس للكتب والنشر، لبنان، 2000، ص 13.

[3]- علي كافي: المصدر السابق، ص 260.

[4]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 582.

[5]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 154.

[6] -Abdellhafidamokrane el hassani: op, cit, p 133.

[7]- روبير ميرل: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الأداب، بيروت، 1979، ص 136.

[8]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 587.

[9]- الهادي أحمد درواز: المصدر السابق، ص 587.

[10]- لخضر بورقعة، الجزائر، 2000، ص 98.

مسؤولية الاشراف عن منطقة الجزائر بعد فصلها عن الولاية الرابعة[1] بمساعدة عمر اوصديق وبوعلام أوصديق وقد سمح لهم بإعادة تنظيم العاصمة[2]

ويذكر لخضر بورقعة[3] أنهم استعرضوا تعيينا ثانيا للسيد أمحمد أمقدم المناضل القديم في الحركة الوطنية بصفته قائدا للجزائر الوسطى وبذلك يجعل على الجزائر العاصمة قائدين وهذا الأمر الذي أظهر اطراف الصراع تظهر بين مؤيدي الحكومة المؤقتة وبين مؤيدي الهواري بومدين ويذكر انهم واجهوا العقيد بن الشريف أحمد[4] الذي مزق وثيقة الأمر بالمهمة التي تحمل توقيع الهواري بومدين مفتعلا الانفصال التام عنه[5]وفي ظل هذه الظروف كلها جاء لقفاء زمورة، وهي بلدة واقعة على مفترق الطرق بين الولاية الاولى والثانية والثالثة وقد جمع هذا اللقاء: ممثلي الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، والولاية الثالثة (القبائل) والولاية الرابعة (العاصمة) بالإضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفدرالية فرنسا وفدرالية تونس وذلك يومي 24 و 25 جوان 1962[6] وقد سجل الحاضرون أن الانقسامات داخل الحكومة؟، قد مست بهيبتها، وأن الصراع بين الحكومة و هيئة الأركان العامة قد فوضت ركائز السلطة، وأدت إلى الفراغ فغدت الولايات تتصرف بمفردها، كل واحد على حدا، وحدق الخطر بوحدة البلاد، لا بل بوحدة أركان الأمة[7] ولهذا اتخذ الحاضرون مجموعة القرارات المتمثلة في تأسيس لجنة تنسيق ما بين الولايات التي نصبت نفسها عمليا سلطة عليا من داخل البلاد كما تدل على ذلك أهدافها ومهامها: وقد حدد الاجتماع للجنة هدفا رئيسيا هو توحيد العمل وانقاذ الأمة.[8]

وأصدر المجتمعون لائحة خاصة بهيئة الأركان العامة أدانوا فيها التمرد الموصوف لهذه الهيئة ووجهوا نداءين:

- الأول نداء موجه إلى اعضاء الحكومة المؤقتة باعتبارها السلطة الشرعية للبلاد ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية، من أجل الإبقاء على وحدة التراب الوطني وحماية منصاح البلاد.[9]

---

[1]- طالب في الآداب الكلاسيكية عام 1955، ثم التحق بالمقاومة وأصبح مسؤول الدعاية في الولاية الرابعة (1956-1962) نظم العديد من القصائد الوطنية من بينها قصيدته الشهيرة حرب العصابات التي نشرت تحت اسم مستعار هو بوعلام طيبي في أمل وكلمة أشعار جزائرية (للمزيد أنظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 521.

[2]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 587.

[3]- رائد جيش التحرير الوطني (الولاية الرابعة وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولد في 15 مارس 1933، بدوار بني يعقوب بالمدية، إلتحق بصفوف جيش التحرير الوطني في 1956 بالولاية الرابعة، وعضو مجلس الولاية الرابعة في 1962 نائب العقيد يوسف الخطيب عارض جيش الحدود في جوان 1962 (للمزيد انظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص88.)

[4]- ولد في 1927 بالجلفة لعائلة ميسورة تعتبر بحق الخيمة الكبيرة إمتهن الجندية بالجيش الفرنسي ورقي إلى رتبة ملازم في 1957 بعد أن تابع دراسته بمدرسة تكوين الضباط العاملين لسانت ميكسان في جويلية 1957 فر منالسرية الأولى للقناصة الجزائريين ليلتحق بجيش التحرير الوطني، فوصفته مصلحة الدعاية الفرنسية بالملازم الخائن وشارك كمقابل في العمليات العسكرية بالولاية الرابعة (للمزيد انظر: ولد الحسين محمد الشريف، المرجع السابق، ص 129

[5]- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 99

[6]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 588

[7]- علي هارون: المصدر السابق، ص 71.

[8]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 841.

[9]- علي هارون: المصدر السابق، ص 71.

والثاني لقادة الولايات التي غابت عن الاجتماع اي الأولى والخامسة والسادسة وفيه توضيح لدور لجنة ما بين الولايات المتمثل أساسا في الحفاظ على وحدة الجبهة والجيش داخل البلاد ومنع انتقال الخلافات المستفحلة في الخارج، كما تضمن دعوة إلى اتحاد قوى الداخل لإنقاذ الثورة.

وفي وثيقة ملحقة بالنداء الثاني تقدم الاجتماع بجملة من الآراء والمقترحات[1] نذكر منها:

- اعتبار هيئة الأركان قد حلت وجردت من صلاحياتها رسميا منذ صيف 1961 لأن هيئة الأركان استقالت بعد تقديم مذكرتها، ولذلك فإن الحكومة لا تعترف بهذه الهيئة[2]

- تحميل الحكومة مسؤولية تدهور الوضع، لأنها لم تمارس سلطتها بالحزم الضروري، الامر الذي شجع هيئة الأركان على التمادي في تمردها.

- مساندة حكومة موحدة مع عدم الاعتراف بأي سلطة أخرى واتخذت لجنة التنسيق ما بين الولايات إجراءات عاجلة منها:

إعلان حالة الطوارئ في المناطق الواقعة تحت إشرافها لغاية تنصيب المؤسسات الشرعية للجزائر المستقلة، واعتقال جميع العناصر التي تحترم النظام القائم[3] ومهما يكن من الأمر فقد عجل مجلس ما بين الولايات بإرسال وقد إلى تونس وقد استقبل هذا الوفد أربعة أعضاء من الحكومة المؤقتة (بن يوسف بن خدة وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وكريم بلقاسم) وأبلغهم بالقرارات المتخذة بزمورة وكانت القطيعة والخلافات قد بدأت.[4]

كان لهذا الاجتماع مضاعفات مباشرة والمتمثلة في انسحاب أحمد بنبلة إلى طرابلس بعد أن أصبح يشعر بالخطر في العاصمة التونسية[5] واستقالة محمد خيضر يوم 28 جوان 1962، وإقدام يوسف بن خدة بإقالة هيئة الأركان العامة وفي 30 جوان من نفس السنة في أمر لجيش التحرير يتضمن: تنديد الحكومة بالأعمال الاجرامية التي يقوم بها الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة السابقة وتجريد العقيد بومدين الهواري والرائد علي منجلي وأحمد قايد من رتبهم[6] وتوجيه أمر للجنود والضباط بملازمة وحداتهم وعدم الامتثال للضباط المعزولين او من يتحدث بإسمهم و الامتثال لتعليمات الحكومة المؤقتة[7] ويذكر بن خدة بن يوسف أن الحكومة اتخذت عقوبات ضد الهواري بومدين وعضوي قيادة الألاكان لان الثلاثة قد تمردوا على الحكومة المؤقتة وبذلك أعلنت تجريدهم من رتبهم العسكرية و أعطت أمرا بتوقيف الهواري بومدين الذي إلتجأ إلى أوراس النمامشة وظهر بعد ذلك بتلمسان بصحبة أحمد بن بلة[8] فقيل ان تدخل الحكومة المؤقتة

[1]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 842

[2]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 589.

[3]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 842.

[4]- علي هارون: المصدر السابق، ص 75.

[5]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 843.

[6] -Benyoucel Ben khedda: L'algerieA'l'indépendance la crise de 1962, editionsdahlab, alger, 2000, p 23.

[7]- محمد عباس: نصر بلا ثمن، المصدر السابق، ص 843.

[8]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 198.

إلى مدينة الجزائر يوم 3 جويلية 1962منعت على جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود دخول التراب الجزائري[1] ولهذا زاد النزاع بين هيئة الأركان وبين الحكومة المؤقتة ولم تجد الولايات في الداخل طرف رسميا يتعامل معه عندما تفاقمت الأوضاع من جراء الجرائم التي تسببت فيها المنظمة الإرهابية osa باستثناء الممثل المؤقت للجهاز التنفيذي عبد الرحمان فارس الذي كان ميالا لتهدئة و بذل جهودا في الحفاظ على أملاك المعمرين، كما نجح في المفاوضات مع جون جاك سوزيني ممثل المنظمة الإرهابية.[2]

وعشية الاستفتاء لم تعد الأزمة التي هزت جبهة التحرير الوطني سرا عند أحد والأخطر من ذلك ان بعض الأعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار قد انعكست عبر مواجهات في القاعدة في كل مكان تقريبا، فأصبح الجند والعساكر يدافع كلواحد منهم على مواقف فريقه واجتازت الأزمة خطوة كبيرة[3] حيث أنه في السادس من شهر جويلية 1962 أعلن أحمد بن بلة ان قرار الحكومة المؤقتة بخصوص هيئة الأركان بمس كل إطارات جيش التحرير[4] فقد حصل انقسام في داخل المجلس الوطني للثورة الذي لم ينجح في انهاء أعماله، وقد توضحت الامور في الأيام التي تلت، وبرز عدد من السلطات ألا وهي [5] مجموعة تيزي وزو يمثلها محمد بوضياف، وكريم بلقاسم[6] والولاية الثالثة التابعة للعقيد محند أولحاج[7] الذي يميل إلى هذين الاخيرين والولاية الرابعة للعقيد يوسف الخطيب[8] التي تتخذ موقفا محايدا و تعترض على المنطقة المستقلة في الجزائر العاصمة.[9]

ويذكر سعد دحلب ان أحمد بنبلة منذ اجتماع طرابلس قد نصب فريقه دون أي تردد كمكتب سياسي هذا المكتب سيدعي انطلاقا من تلمسان تمثيل جبهة التحرير الوطني ثم سيستقر بالجزائر العاصمة وكان يضم (أحمد بن بلة ومحمد خيضر ورابح بيطاطا وحاج بن علة ومحمدي السعيد) ومنذ طرابلس كان له انصار كثيرون ولم يرى أحمد بن بلة وسط الحماس الشعبي إلا السلطة.[10] فقد انضم إليهم العديد من الأعضاء البارزين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية بما في ذلك فرحات عباس وأحمد بومنجل والشيخ محمد

---

[1]- محمد يوسفي: رهائن الحرية، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 188.

[2]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 591.

[3]- علي هارون: المصدر السابق،ص 80.

[4]- محمد تقية: المصدر السابق،ص 595.

[5]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 340.

[6]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 157.

[7]- هو العقيد أكلي مقران أخر قادة الولاية الثالثة التاريخية إلتحق بالثورة سنة 1955 رفقة أبناءه الثلاث ولد سنة 1911 ببوزقان دائرة عزازقة ولاية تيزي وزو ناضل في الإيجاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أصبح نقيبا ثم رائدا في 1957 (للمزيد انظر: ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة... المرجع السابق، ص 57.)

[8]- هو حسن يوسف الخطيب ولد في 1932/11/19 بالشلف، إنخرط في صفوف جبهة التحرير في 1955 وفي 19 ماي 1956 انظم للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عين على رأس الولاية الرابعة برتبة نقيب (للمزيد أنظر: محمد علوي: المرجع السابق، ص 136)

[9]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 340.

[10]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 173.

خيرالدين[1] ... وغيرهم[2] وفي 22 من جويلية 1962 قام أحمد بومنجل بإعلان تشكيل المكتب السياسي وبدت التشكيلة التي اقترحت على المجلس الوطني للثورة في أخر دورة له بطرابلس[3] فمن بين 12 عضو في الحكومة المؤقتة خمسة هم الذين أصبحوا جزء من المكتب السياسي والذين سبق ذكرهم وإثنان استقالا (حسن أيت احمد ومحمد بوضياف)[4] فدائما يسجل داخل الحكومة أن محمد خيضر وسعد دحلب استقالا في حين بقي رئيس الحكومة المؤقتة يتحرك، فمنذ تصريح تلمسان تصرف المكتب السياسي كمركز للسلطة فتعاملت الهيئة التنفيذية معه بدلا من الحكومة المؤقتة والمعلوم أن هيئة الأركان أيدته منذ انتهاء اجتماع المجلس الوطني وشرعت في حملة انتقاد ضد الحكومة المؤقتة[5] وفي نهاية شهر جويلية احتلت الولاية الرابعة و كتائبها العاصمة التي كانت ذلك الحين تحت حكم منطقة الجزائر المستقلة وتم اعتقال قائدها عز الدين ونائبه عمر اوصديق[6] وفي هذه الأثناء قررت قيادة الأركان العامة استدعاء فيالقها من الولاية الأولى والخامسة والسادسة من أجل دخول العاصمة وتخليصها من سيطرة الولاية الرابعة فكلف خالد نزار[7] بقيادة الفيلقين الحادي عشر والثالث عشر اللذين تكونا في المنطقة الأولى من القاعدة الشرقية، سار الفيلقان باتجاه مدينة بوسعادة، حيث كان الهواري بومدين وعلي منجلي موجودين ويحضران لدخول الولاية الرابعة[8] ووقع اشتباكين وحدات الولاية الرابعة وجيش الحدود المدعوم بوحدات الولايات الحليفة للمكتب السياسي[9] ودارت معارك عنيفة ودامية بين الأخوة الأشقاء لكن التفوق كان لقوات قيادة الأركان بسبب تفوقها في السلاح[10] وهنا خرج الشعب الجزائري يصرخ ويردد سبع سنين بركات سبع سنين بركات[11] ولان مجموعة تلمسان هي الأقوى لأنها كانت تحظى فضلا عن دعم الولايات الأولى والخامسة والسادسة بدعم جيش الحدود الذي سمي الجيش الشعبي الوطني منذ إعلان الاستقلال وكان يضم عشرة أولية أي أربعين كتيبة ومن عشرين إلى خمسة وعشرين ألف رجل[12] وفي الرابع من شهر سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين أحمد بن بلة وقادة الولاية الرابعة، ثم مع قادة الولاية الثالثة، التي لم يهاجمها جيش الحدود كي لا يزج بها

[1]- ولد في ديسمبر 1902 ببسكرة بدلة فرفار، استقرت عائلته ببسكرة سنة 1930 وأصبح أحد مساعدي مدير مكتب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ببسكرة ومن 1932 إلى 1957 وممثل جبهة التحرير الوطني بالمغرب سنة 1955 عضو اول في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1958 (للمزيد أنظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 160.)

[2] -Benyoucef Ben khedda: op, cit, p 26.

[3]- محمد عباس: فرسان الحرية، المرجع السابق، ص 141.

[4] -Benyoucef Ben khedda: op, cit, p 33.

[5]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 603.

[6] -Benyoucef Ben khedda: op, cit, p 33

[7]- ولد في 25 ديسمبر 1937 بدوار ثلث بسريانة بعد وفاة والدته اعتنى به جده وكان والده قد خرج من صفوف الجيش الفرنسي حفظ القرآن وتعلم الأبجدية الفرنسية (للمزيد انظر: علي عارون، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، باتنة، 1999، ص 13.

[8]- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 187.

[9]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 602.

[10]- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 187.

[11] -Abdellafidamokrane el hassani: op, cit, p 133.

[12]- رضا مالك: المصدر السابق، ص 34.

إلى ساحة المعركة كحليفة لجارتها الولاية الرابعة وحسب بنود الاتفاق، كان على وحدات جيش التحرير الوطني التابعة للولاية الرابعة ان تنسحب من العاصمة، على ان تقوم كل ولاية من الولايات الست بتقديم فيلق واحد لتشكيل خاصية للعاصمة[1] وفي اليوم الذي يليه انتهت محنة اقتتال الاخوة الأشقاء بدخول جنود القيادة العامة وعلى رأسها الهواري بومدين إلى العاصمة وبدأت مرحلة جديدة ستكون هي الأخرى زاخرة بالأزمات والمحن، وانفرجت أزمة صائفة 1962م بدخول جيش قيادة الأركان إلى العاصمة يوم 9 سبتمبر وتلاشت أحلام أولئك الذين كانوا يغذون اقتتال الاخوة الأشقاء واستعاد الشعب الأمل بعد الصراعات التي اعقبت وقف إطلاق النار.[2] وبعد إلقاء بن يوسف بن خدة خطابا في 7 أوت 1962 يعترف فيه بسلطة المكتب السياسي، معلنا نقل السلطات والصلاحيات من الحكومة المؤقتة إلى هذا المكتب، مندداً بما سماه النزعة الولائية[3] ويذكر الشاذلي بن جديد[4] ان قيادة الأركان أصبحت في واقع الامر هي القوة الوحيدة في الساحة القادرة على حسم أي موقف بفضل تماسك وانضباط جنودها والتفافهم حول قياداتهم[5] ويصف محمد تقية[6] أن أذمة صيف 1962 كشفت عجز جهة التحرير على إيجاد حل ديمقراطي داخلي للمشكلات التي يطرحها نقل السلطات وتسليم المشعل إلى قيادة ثانية غير القيادة الحاكمة من قبل ويذكر ان الاستخلاف كان يدور دوما في سياق الأزمة لان الممارسات الفهرية والتعسفية (الموروثة عن الأحزاب الوطنية والتي كرسها حزب نجم شمال افريقيا وحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية) لم تسمح بحدوث مواجهة ديمقراطية للآراء مما أعطى مسحة ذاتية لكل تلك النقاشات التي تتعلق بتعيين الأفراد في مناصب المسؤولية السياسية[7]، وفي حوار مع جريدة النصر يذكر بن يوسف بن خدة أن الأزمة بم تكن مرتبطة بمسائل البرنامج أو التوجهاغلإيديولوجي لأن جميع أعضاء المجلس الوطني لثورة الجزائرية صادقوا في طرابلس بالأغلبية على الاشتراكية والحزب الواحد بل انصب المشكل حول السلطة والرجال الذين يمثلون هذه السلطة.[8]

---

[1]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 603.

[2]- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 189.

[3]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 599.

[4]- ولد الشاذلي بن جديد في 14 أفريل 1929 ببوثلجة (الطارف) شمال شرق الجزائر، إلتحق بصفوف ثورة التحرير، وكان ضابطا بجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية إلى غاية 1962م (للمزيد انظر: ولد الحسين محمد الشريف: عناصر لذاكرة ... المرجع السابق، ص 52.

[5]- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 190.

[6]- ولد في 4 ماي 1927 بالشلف بدأ نضاله السياسي في صفوف الحركة الوطنية وسنة 1958 إلتحق بالثورة التحريرية في الجزائر وتوجه للمغرب وتلقى تكوينا بصفة عامل الاتصال من طرف قيادة جيش التحرير الوطني للحدود الغربية قبل ان يتم توجهه للواية الرابعة ومكثت ثلاث سنوات وتقلد بها مهام مسؤول مصلحة الدعاية والاعلام (للمزيد انظر: محمد الشريف ولد الحسين: من المقاومة إلى الحرب ... المرجع السابق، ص 177.

[7]- محمد تقية: المصدر السابق، ص 605.

[8]- بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 199.

خاتمة

خاتمة:

من خلال تتبعنا للأحداث التي واكبت المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962م إلى غاية 5 جويلة 1962م، يمكننا القول أنه كان هناك دور سياسي وإداري بارز للهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر رغم قصر مدتها الزمنية التي لم نتجاوز أربعة أشهر، إلا أنها كانت مليئةبالأحداث المهمة والمؤثرة في أحداث القضية الجزائرية فمن خلال عملنا المتواضع هذا استطعنا نوعا ما أن نتوصل إلى أهم النقاط التي سنحاول عرضها فيما يلي:

1- كان للحكومة المؤقتة نشاط دبلوماسي موسع خاصة نشاطها في حصيلة المفاوضات واللقاءات التي قامت بها مع الحكومة الفرنسية والتي تعتبر معركة دبلوماسية حامية لم تختلف عن تلك المعارك التي خاضها رجال جيش التحرير الوطني في الميدان.

2- لاحظنا أن فكرة تبلور الهيئة التنفيذية المؤقتة تجسدت قبل اتفاقية إيفيان الثانية وتم تطبيقها في الاتفاقية المذكورة، ليتم تشكيلها من جزائريين وفرنسيين لتتموقع بـ"ROCHER NOIR" ببومرداس، والتي تم تزويدها بصلاحيات واسعة إلى حد ما، كان الهدف منها تسيير مرحلة دقيقة في حياة الدولة الجزائرية.

3- الدور السياسي الذي لعبه أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة في تعزيز الأمن والاستقرار بمساعدة القوة المحلية لهم، والاتفاق السياسي الذي قام به رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة لحل مشكلة الحركات المناوئة لاستقلال الجزائر.

4 - نجد أن الهيئة التنفيذية المؤقتة قد نجحت في تنفيذ المهام التي أنيطت لها، بعد أن تم إنهاء جرائم منظمة الجيش السري والفضل يعود إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة السيد عبد الرحمان فارس الذي كان له دور كبير في التفاوض مع هذه المنظمة التي حاولت أن تعرقل استقلال الجزائر.

5- كان للهيئة التنفيذية المؤقتة دور ملحوظ في تأطير اللاجئين الجزائريين لإرجاعهم إلى الوطن من الحدود التونسية والمغربية ومساهمتها في الاعتناء بهم بتوفير المؤنة والخيم والنقل لإعاتهم سالمين لوطنهم الأم.

6- أسندت للهيئة التنفيذية المؤقتة مهمة تنظيم استفتاء تقرير المصير في فترة زمنية وكان يبدو أن إنجاز بعضها صعبا للغاية، فهي نظمت الاستفتاء وأشرفت وراقبته وسجلت في ذلك نجاحا عظيما بإنجازها المهمة الأساسية التي وجدت من أجلها أصلا ، ألا وهي تنظيم استفتاء تقرير المصير.

7- كانت هناك عقبات خلال المرحلة الانتقالية تمثلت في عدم اهتمام قادة جبهة التحرير الوطني بوضع برنامج متكامل للجزائر يشمل جميع الميادين وتركيزهم بمسألة التموقع في القيادة خلال هذه المرحلة الفاصلة بين حقبة الاستعمار والاستقلال التي خلفت انقسامات انفجرت في شكل أزمة حادة حول السلطة في صائفة سنة 1962م.

8- وتبقى المرحلة الانتقالية من أهم الحلقات في تاريخ الثورة الجزائرية فهي ساهمت في افتكاك الجزائر للاستقلال التام الذي مثل أهم هدف سعى إليه الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال واستعمل لأجله مختلف وسائل الكفاح، الشعبية، والسلمية، والمسلحة وقدم في سبيله تضحيات كبيرة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

أولا باللغة العربية:

أ- المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
2. إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
3. إفنينو باتريك، بلانشايس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: داود سلامنية، دار الواعي، الجزائر، 2013.
4. اوليفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا، الجزائر، 2013
5. البجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.
6. براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
7. بن العقون عبد الرحمان: مذكرات، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
8. بن جديد الشاذلي: مذكرات الشاذلي بن جديد ملامح حياة 1929-1979، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
9. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
10. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004.
11. بن خدة بن يوسف: نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
12. بن يونس محند أكلي: سبع سنوات في قلب المعركة حرب الجزائر في فرنسا 1954-1962، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.
13. بو داود عمر: خمس سنوات على رأس فيدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

14. بورقعة لخضر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الأمة: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر لبنان، 2000.
15. تقية محمد: الثورة الجزائرية المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
16. ثينو سيلفي: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
17. الحاج مسعود جديد (سي علي): مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
18. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
19. حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1: تر: فيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
20. خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
21. دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
22. الديب فتحي: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
23. الرائد عز الدين: الفلاقة، تر: جمال شعال، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
24. الزبيري الطاهر: مذكرات أخر قادة الاوراس التاريخيين 1929-1962، وحدة الرويبة، الجزائر، 2008.
25. سعيداني الطاهر: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الامة، الجزائر، 2010.
26. شارل ديغول: مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، ط1، تلمسان، 2019.
27. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
28. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتب والنشر لبنان، 2000.
29. عباس فرحات: تشريح حرب، تر: أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010.
30. عباس محمد: ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 1991.
31. عباس محمد: شهادات تاريخية الأعمال الكاملة لمحمد عباس، ج2، دار هومة، الجزائر، 2013.
32. عباس محمد: في كواليس التاريخ دوغول والجزائر أحداث وقضايا و شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007.
33. عباس محمد: نداء الحق شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2009.

34. عباس محمد: نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

35. فارس عبد الرحمان: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، تر: مسعود دحاج مسوعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

36. قداش محفوظ: وتحررت الجزائر، تر: العربي بونيون، دار الامة، الجزائر، 2011.

37. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2000.

38. قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

39. كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

40. كريمي عبد الرحمان: مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمن كريمي) ومنهم من ينتظر، دار الامة، الجزائر، 2010.

41. لونغ أوليفي: الملف السري إتفاقيات إيفيان مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تر: أوذاينية خليل: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

42. مالك رضا: الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، ط1، لبنان، 2003.

43. المدني أحمد توفيق: مذكرات حياة كفاح، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

44. المدني احمد توفيق: مذكرات حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.

45. المشرقي الهادي إبراهيم: قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر، 2000.

46. ملاح عمار: رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

47. ملاح عمار: من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

48. ميرل روبير: مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1979.

49. الميلي محمد: مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

50. هارون علي: خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق وعماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

51. هارون علي: مذكرات الرائد خالد نزار، منشورات الشهاب، باتنة، 1999.

52. هلايلي محمد الصغير: شهادات على الثورة في الاوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2012.

53. ولد الحسين محمد الشريف: من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

54. ولد خليفة محمد العربي: المحنة الكبرى، ط3، دار الأمل، الجزائر، 2009.

55. يوسفي محمد: رهائن الحرية، ط1، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

- المراجع

أ. الكتب:

1. - قندال جمال: خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة الجزائرية، 1957- 1962، ط1، دار الضياء، الجزائر.

2. 15- بن خليف، عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الإستقلال، ط1، طليطلة، الجزائر، 2009.

3. 17- طلاس مصطفى، العسلي بسام: الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2013.

4. أجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1 باريس، 1982.

5. إحدادن زهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

6. أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائر 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

7. برحايل بلقاسم بن محمد: الشهيد حسين برحايل، دار الهدى، الجزائر، 2009.

8. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الحديث، الجزائر، 2008.

9. بلخروبي عبد المجيد: ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، تر: العربي نوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

10. بلعباس محمد: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11. بن خرف الله الطاهر: النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007.

12. بو الشعير سعد: النظام السياسي الجزائري، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2013.

13. بوتفليقة عبد العزيز: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2009.

14. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
15. بورغدة رمضان: الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-2012) سنوات الحسم والخلاص، ط1، مؤسسة بونة للنشر، الجزائر، 2012.
16. بوشيخي شيخ: الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.
17. بوضربة عمر: تطور النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960م، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
18. بوعزيز يحي: ثورات القرن العشرين، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
19. بوعزيز يحي: من وثائق جبهة التحرير الوطني 1954-1962، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
20. بوعزيز يحي: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.
21. تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS، دار قرطبة، الجزائر، 2012.
22. جغابة محمد: بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة السلام قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، 1999.
23. حفظ الله بوبكر: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
24. حماميد حسينة: المنظمة العسكرية السرية في الجزائر (1961-1962)، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.
25. خليفي عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
26. الخولي لطفي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، دار الهدى، الجزائر، 2011.
27. خياطي مصطفى: الصليب الأحمر، تر: عباد قندوز فوزية، دار هومة، الجزائر، 2015.
28. خياطي مصطفى: المأزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسبية غربي، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
29. دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية إتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 1999.

30. رخيلة عامر: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

31. الزبيري محمد العربي وأخرون: كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية 1954، 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

32. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2012.

33. الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

34. الزبيري محمد العربي: قراءة في كتاب عبد النصار وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

35. زيدان زبيحة: جبهة التحرير الوطني جذور الامة، دار الهدى، الجزائر، 2009.

36. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2007.

37. سعد الله أبو القاسم: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرر 1830-1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

38. سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

39. شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1962، دار هومة الجزائر.

40. الصغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

41. ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

42. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

43. عثماني مسعود: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

44. العسلي بسام: سلسلة جهات الشعب اجلزائري أيام جزائرية خالدة، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.

45. علوي محمد: قادة ولايات الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، 2013.

46. عمراني عبد المجيد: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر، الجزائر، 1996.

47. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

48. عمورة عمار: موجدز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيعن وهران، 2006.

49. فارل دومينك: معركة جبال النمامشة 1954-1962، تر: مسوعد حاج مسوعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

50. فايس موريس: نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 يناير 1961 – 29 يونيو 1962، تر: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

51. الفرحي بشير كاشة: مختصر وقائع واحداث ليل الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، طبعة خاصة، الجزائر، 2009.

52. فركوس صالح بن النبيلي: تاريخ جهاد الامة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962، دار العلوم، عنابة، 2012.

53. فلوسي مسعودي: مذكرات الرائد مصطفى هراردة إبن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة والولاية الأولى، دار الهدى الجزائري 2003.

54. لونيسي إبراهيم: الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015.

55. مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية،ج2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

56. ملاح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

57. مياسي إبراهيم: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر.

58. نجادي بوعلام: الجلادون 1830-1962، طبعة خاصة بوزارة املجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

59. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، ار هومة الجزائر، 2010.

60. يوسفي محمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة التحريرية، تر: عبد المجيد بورحلة، هومة للنشر، الجزائر، 2011.

ب. الرسائل الاطروحات والمذكرات:

1. بخوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية 1954-1962، دراسة تاريخية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2007.
2. بداني أحمد: الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 5 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران السانيا، 2013.
3. بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962ن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.
4. حامي شهرزاد: الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر 19 مارس 1962 إلى غاية 218 سبتمبر 1962، مذكرة ماجستير في التاريخ الجزائر الحديث واملعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2018.
5. حسين عبد الستار: الأزمات الداخلية للهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، التاريخ
6. سعدوني بشير: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي مواقف الدول العربية والجامعة العربية 1954- 1962 من الثورة من خلال الخطاب الرسمي، مذكرة دكتوراه، جامعة إبن يوسف بن خدة الجزائر، 2009.
7. سعيود احمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة جامعة الجزائر، 2002.
8. ليتيم عيسى: دور الدبلوماسية الجزائرية في افريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة دكتوراه، جامعة باتنة 1، 2016.
9. مجاود حسين: الثقافة السياسية لدى أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس، بن يوسف بن خدة نموذجا، أطروحة دكتوراه تخصص في تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، دامعة جيلالي اليابس سيدي عباس 2017.
10. مداني واضح: علاقة وزارة التسليح والاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وانعكاساتها على الثورة 1960-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ العسكري للجزائر عبر العصور، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2021.
11. مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة قسنطينة، 2001.

ج- الجرائد:

1. الجاهد: العدد 37، 25 فيفري 1959.
2. الجاهد: العدد 120، 30 أفريل 1962.
3. الجاهد: العدد 39، 2 أفريل 1959.
4. الجاهد: العدد 43، 1 جوان 1959.
5. الجاهد: العدد 30، 10 أكتوبر 1958.
6. الجاهد: العدد 33، 8 ديسمبر 1958.

د- الملتقيات:

1. أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، المنعقد بجامعة الامير عبد القادر قسنطينة، 16-17 مارس،2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
2. الملتقى ارابع لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958-1962: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والعسكرية للفترة ما بين جانفي 1959-1962، المقدم للمتلقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي 20-21، 04، 1987، حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين ولاية باتنة.
3. ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، من تنظيم جمعية أول نوفمبر 1954 في 28-29 اكتوبر 1992 بباتنة.

هـ- الدوريات:

1. بلفردي جمال: الدور الانساني لجبهة التحرير الوطني في التكفل باللاجئين الجزائريين خلال فترة الثورة التحريرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد10، جامعة الشهيد حمي لخضر الوادي، 2015.
2. بوضربة عمر: الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ودبلوماسية الوفود 1958-1960، المجلة التاريخية الجزائر، المجلد 4، العدد02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.
3. بوقريوة لمياء: اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد6، جامعة باتنة، الجزائر، 2008.
4. جبلي الطاهر: مأساة اللاجئين الجزائريين على الحدود الشرقية خلال اللثورة التحريرية 1954-1962، مجلة المصادر، العدد 20، 2009.

5. سعدوني بشير: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جامعة الجزائر2، المجلد 14، العدد1، 2014.
6. شترة خير الدين: اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956-1962 النضال الكشفي إنموذجا، المجلد 15، العدد2، المصادر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954- الجزائر، 2016.
7. شويحات مريم: الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان العامة (1960-1962)، المجلد 1، العدد1، 2016.
8. طاعة سعد: لمة تاريخية عن نشاط الحكومة المؤقتة الجزائرية من خلال بعض المراجع الجزائرية، مجلة المواقف والبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد09، جامعة معسكر، 2014.
9. العباسي فاتن، غيلاني السبتي: قراءة في ظروف تشكيل الحكومة المؤقتة (1958-1962)، مجلة الأفكار وأفاق، المجلد 7، العدد2، جامعة الحاج لخضر، باتنة1، 2019.
10. عمران محمد: الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962 سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 2، جامعة الجلفة، 2010.
11. محمدي محمد: جهود الهلال الأحمر في النهوض بأوضاع اللاجئين بالمراكز الحدودية الشرقية إبان الثورة التحريرية 1956-1962، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المركز الجامعي غيليزان، العدد4، الجزائر، 2021.
12. مقلاتي عبد الله: النشاط الانساني للثورة الجزائرية ومراكز اللاجئين ة أثره على العلاقات الجزائرية المغاربية نشاط الهلال الأحمر الجزائري نموذجا، العدد 4، جامعة أدرار، 2003.
13. ميلودي سهام: المواقف العربية والدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، مجلة الخلدونية، المجلد7، العدد1، جامعة تلمسان، 2014.

و- المعاجم:

1. بابا عمي محمد بن موسى وأخرون: معجم أعلام الإباضة، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان، 2000.
2. بصري مير: أعلام الوطنية والقومية العربية، ط1، دار الحكمة، لندن، 1999.
3. تميم آسيا: الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.

4. دبوز محمد علي: أعلام الإصلاح في الجزائر، ج1، ط1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1974.
5. شرفي عباس: قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
6. الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.
7. مجموعة من المختصين: قاموس الفكر السياسي، تر: انطون حمصي، ج1، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1994.
8. مرتاض عبد المالك: دليل مصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.
9. ولد الحسين محمد الشريف: عناصر لذاكرة حتى لا أحد ينسى من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر 5 جويلية 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

ز- الندوات

1. هيئة التحرير الطليعة: فلتحيا الجزائر مختارات من وثائق الثورة الخالدة منشورات هيئة الطليعة، تونس.
1. وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958 19 سبتمبر 2008.

ثانيا المصادر اللغة الفرنسية:

أ- المصادر

1. abbas ferhat: L'indépendance confisquée, Flammarion, Paris, 1984.
2. Ageron Charles Robert: Genèse de L'Algérie algérienne, Editions Bouchene, Paris, 2005.
3. amokrane el hassani Abdelhafid: mémoires de combat, Deuxième édition, Dar el oumma, Alger, 2010.
4. Ben khedda Ben youcel: L'algerie A'l'indépendance la crise de 1962, editions dahlab, alger, 2000,
5. Commandant azzedine: et Alger ne brula pas, éditions stock, France, 1980.

6. harbi Mohammed: Une vie debout mémoires politiques Tome 1: 1945 – 1962, éditions la Découverte, Paris, 2001.
7. lacheraf mostefa: L'Algérie nation et société, François Maspero, Paris, 1965
8. malye Francois, stora Benjamin: francois mutterrant et la guerre d'Algérie, Calmann, Lévy, Paris, 2012.
9. Mohammed Harbi, Meynien Gilbent: La FLN Documents Et Histoire 1954-1962, Librairie AR thème Fayard, France,2004,
10. Nezzar Khaled: Algerie (1954-1962 Journal de guerre, Editions ANRP,Rouiba, 2009,
11. Stora Benjamin que meneur Tramore: Alegria 1954-1962 Lettres Carnets et Récits Des Français et des Algeriens Dans la guerre, Les Arénes, Paris, 2012.

ب المراجع:

1. Benaboura Mohamed: OAS Oran dans la tourmente (1961 - 1962) éditions dar el Gharb, oran, 2009.
2. Domien Crron: La Suisse Et Guerre D'indépendance Algérienne (1954-1962), Editions Antipodes, Suisse, 2013,
3. Johnson Jennifer: the Battle for algeria, sovereignty, Health Care and Humanitarianism, University of Pennsylvania Press, 2016,

ج- القواميس باللغة الأجنبية

4. Stora Benjamin: Dictionnaire Biographique De Militants Nationalistes Algérien E.N.A.P.A.M.T.L.D? 1954-1962, Le harmattan, Paris, 1985,

الملاحق

الملحق رقم 01: التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تكانت تشكيلتها كالتالي :

عباس فرحات	رئيسا
كريم بلقاسم	نائب رئيس و وزير القوات المسلحة .
احمد بن بلة	نائب الرئيس
لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
عبد الحفيظ بوصوف	وزير العلاقات و الاتصالات
د/ لمين ديباغين	وزير الشؤون الخارجية .
محمود الشريف	وزير التسلح
عبد الحميد مهري	وزير الشؤون « الشمال افريقية »
بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
احمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
د/ أحمد فرانيس	وزير المالية
محمد يزيد	وزير الاعلام
محمد بوضياف	وزير الدولة
حسين آيت أحمد	وزير الدولة
محمد خيضر	وزير الدولة
رابح بيطاط	وزير الدولة
لمين خان	كاتب دولة (الولاية الثانية)
عمر أو صديق	كاتب دولة (الولاية الرابعة)
مصطفى اسطنبولي	كاتب دولة (ممثل لناحية وهران)

الملحق رقم 02: التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تشكيلة ثاني حكومة (م ج ج) 60/6/18 – 1961/8 .

لقد كانت ثاني (الحكومة م ج ج) مشكلة من :

- عباس فرحات رئيس .
- كريم بلقاسم نائب الرئيس و وزير الشؤون الخارجية .
- بن بلة نائب الرئيس .
- بوضياف نائب الرئيس .
- بن طوبال وزير الداخلية .
- بوصوف وزير الاتصالات و المخابرات .
- أحمد فرنسيس وزير المالية .
- مهري و زير الشؤون الاجتماعية .
- يزيد وزير الاعلام .
- محمدي السعيد و زير دولة .
- خيضر وزير دولة .
- آيت أحمد وزير دولة .
- رابح بيطاط وزير دولة .

الملحق رقم03: التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]

تعيين ثالث حكومة (م ج ج) .

لقد تشكلت الحكومة فعلا تحت رئاسة بن خدة و كانت تضم :

- بن خدة — رئيس المجلس و وزير المالية .
- كريم — نائب رئيس المجلس و وزير الداخلية .
- بن بلة — نائب رئيس المجلس .
- بوضياف — نائب رئيس المجلس .

- محمدي السعيد — وزير دولة .
- رابح بيطاط — وزير دولة .
- خيضر — وزير دولة .
- آيت أحمد — وزير دولة .
- بوصوف — وزير التسليح و الاتصالات العامة .
- بن طوبال — وزير دولة .
- سعد دحلب — وزير الشؤون الخارجية .
- محمد يزيد — وزير الاعلام .

[1] - سعد دحلب :المصدر السابق، صفحة، (الملحق الاول صفحة 78 والملحق تاني صفحة 112 والملحق ثالث صفحة 136.

الملحق رقم 04: الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان 7 -18 مارس 1962م[1]

[1] - عبد الرحمان فارس:المصدر السابق، ص69.

الملحق رقم 05 : رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس.[1]

[1] - مسعود عثماني :المرجع السابق ،ص709.

الملحق رقم 06: الرئيس عبد الرحمان فارس مع بعض أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة وكريستيان فوشي بروشي نوار.[1]

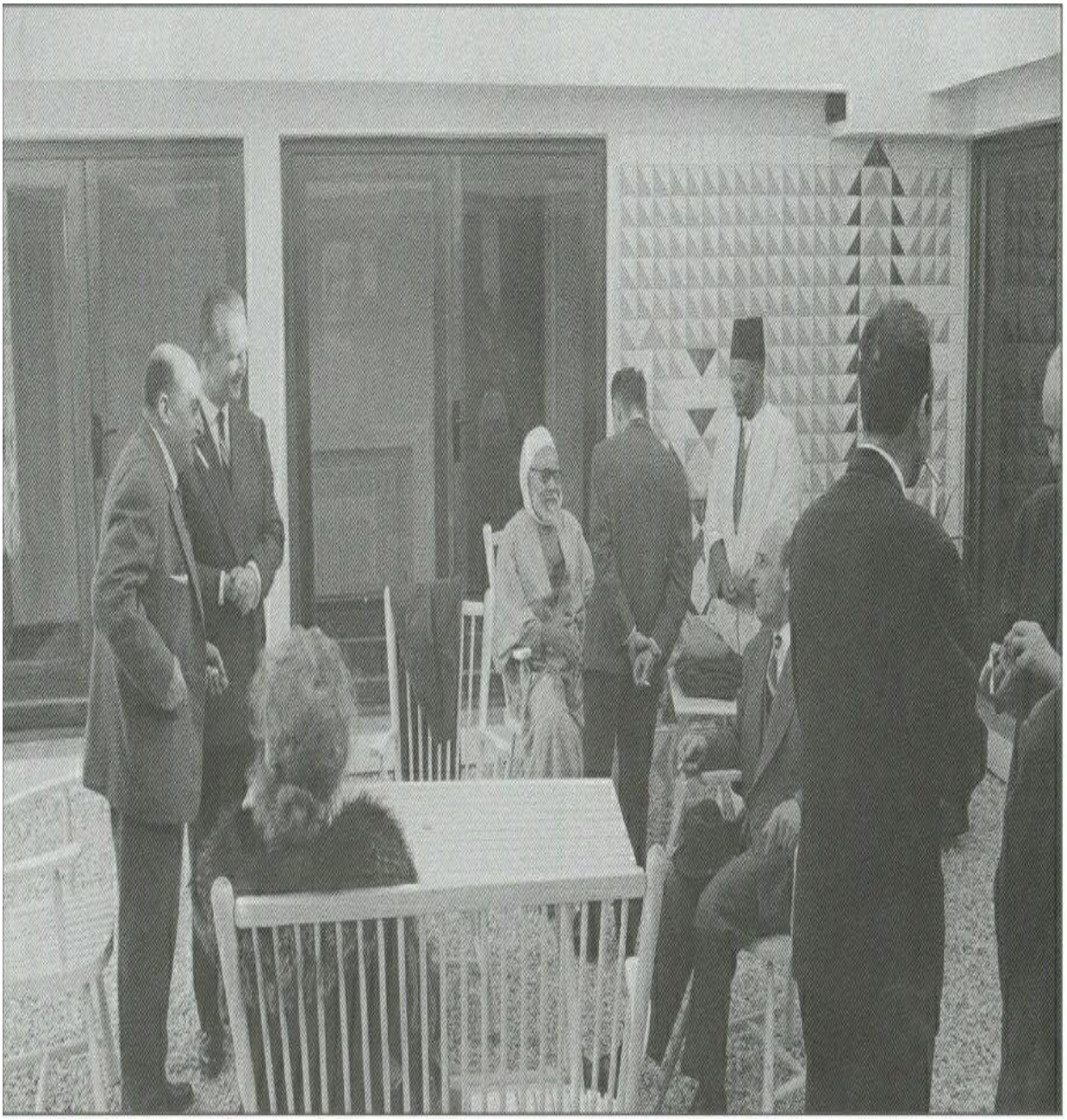

[1] - عبد الرحمان فارس :المصدر السابق، ص 67.

الملحق رقم 07: قائد منظمة الجيش السري OAS راؤول صالان.[1]

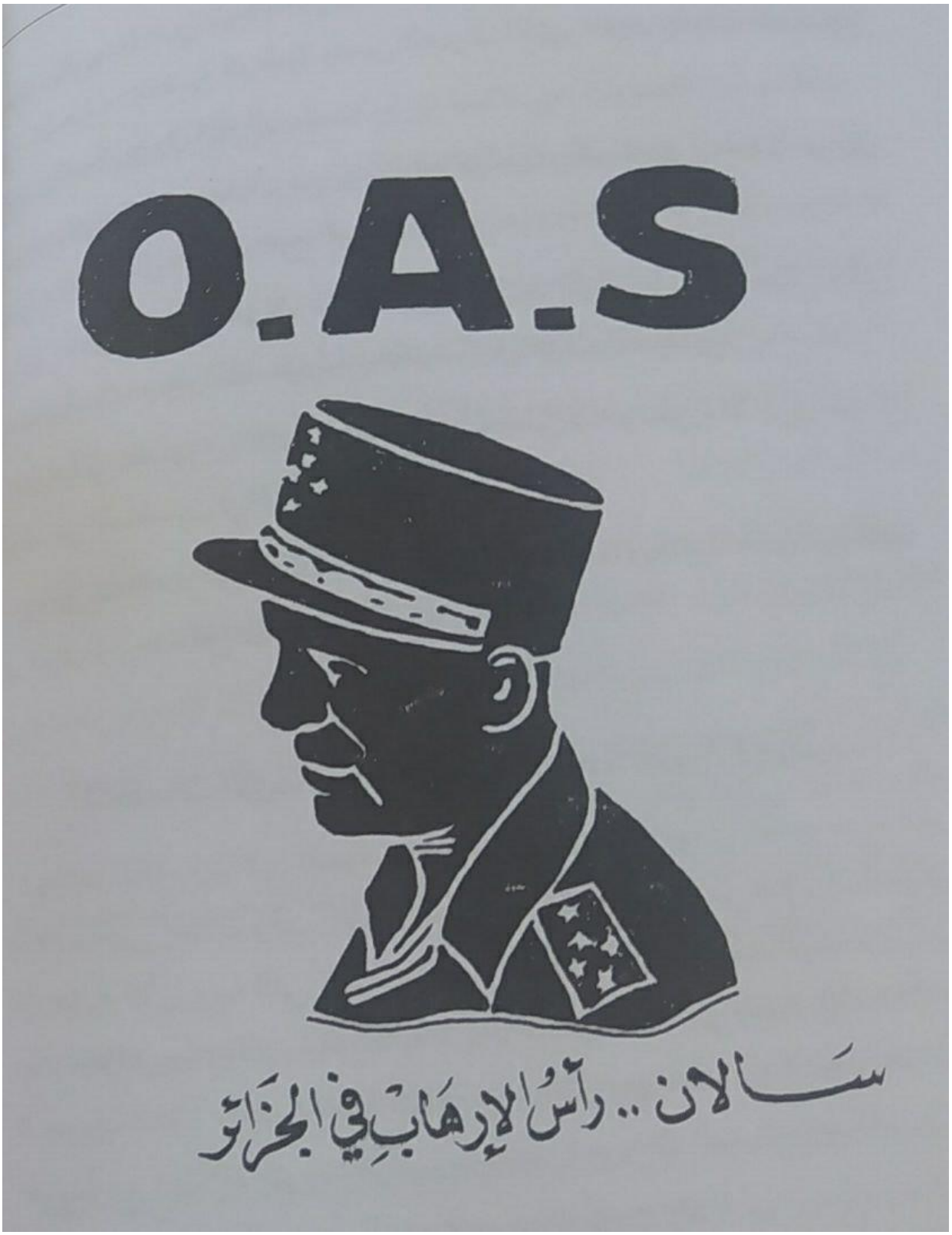

[1] - عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة، ج3 ،ص 288.

الملحق رقم 08: صور لبعض مخلفات جرائم منظمة الجيش السري.[1]

La terre brûlée. La mairie. Premier plasticage en mai 1962.
(Photo E.C.P. Armées)

Un attentat rue Michelet (avril 1962). (Photo E.C.P. Armées)

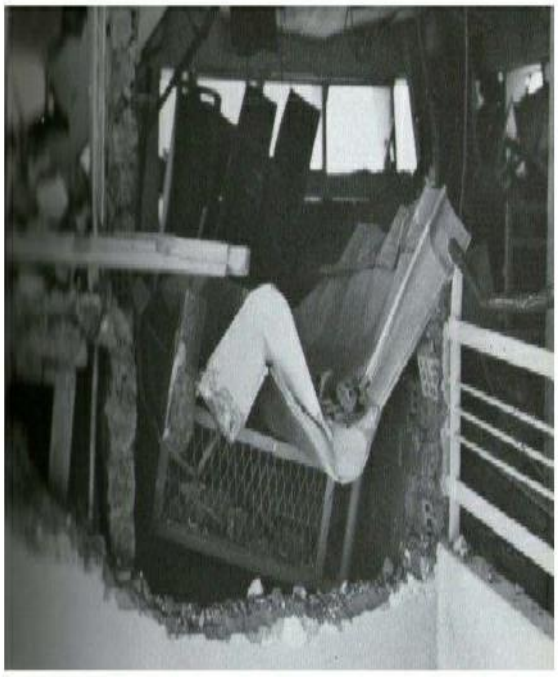

[1] - أحمد بداني : المرجع السابق ،ص159.

الملحق رقم 09: النداء الذي وجهه شوقي مصطفاي الى الأوروبيين في الجزائر.[1]

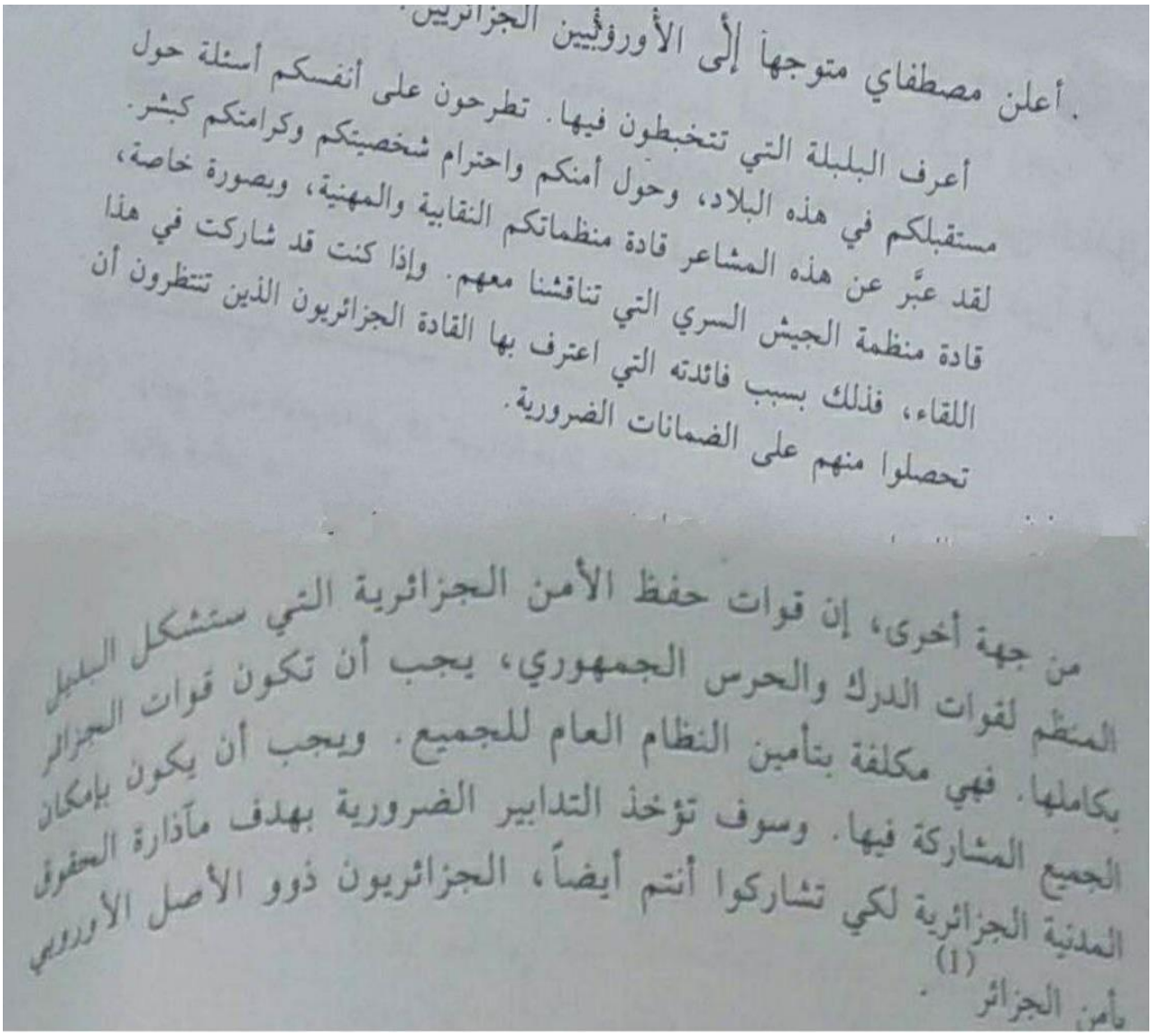

أعلن مصطفاي متوجهاً إلى الأوروبيين الجزائريين:

أعرف البلبلة التي تتخبطون فيها. تطرحون على أنفسكم أسئلة حول مستقبلكم في هذه البلاد، وحول أمنكم واحترام شخصيتكم وكرامتكم كبشر. لقد عبَّر عن هذه المشاعر قادة منظماتكم النقابية والمهنية، وبصورة خاصة، قادة منظمة الجيش السري التي تناقشنا معهم. وإذا كنت قد شاركت في هذا اللقاء، فذلك بسبب فائدته التي اعترف بها القادة الجزائريون الذين تنتظرون أن تحصلوا منهم على الضمانات الضرورية.

من جهة أخرى، إن قوات حفظ الأمن الجزائرية التي ستشكل البديل المنظم لقوات الدرك والحرس الجمهوري، يجب أن تكون قوات الجزائر بكاملها. فهي مكلفة بتأمين النظام العام للجميع. ويجب أن يكون بإمكان الجميع المشاركة فيها. وسوف تؤخذ التدابير الضرورية بهدف مآذارة الحقوق المدنية الجزائرية لكي تشاركوا أنتم أيضاً، الجزائريون ذوو الأصل الأوروبي (1) بأمن الجزائر.

[1] - رضا مالك : المصدر السابق، ص 333.

الملحق رقم 10: الاعلان الذي وجهه جون جاك سوزيني للاوربيين في الجزائر.[1]

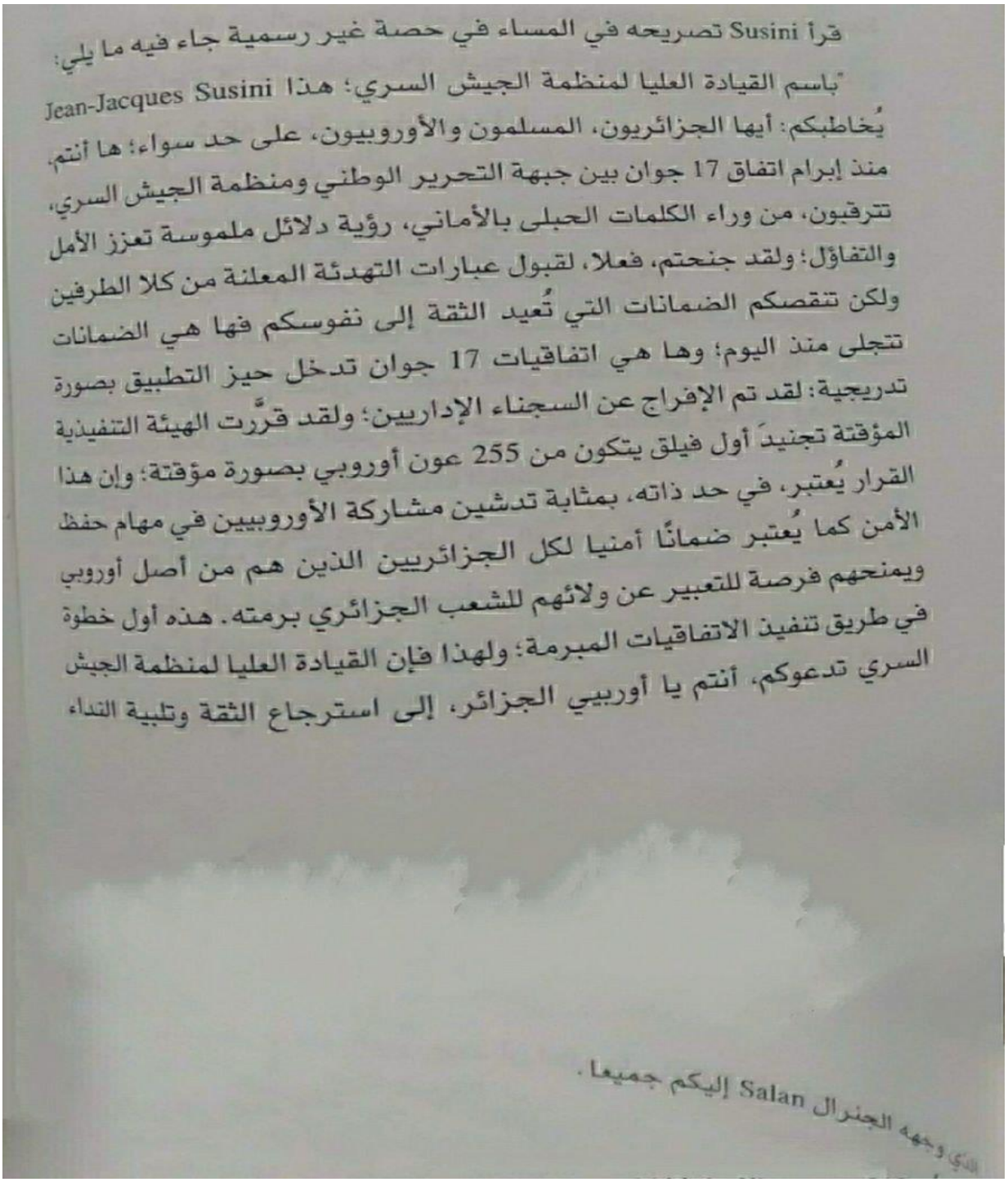

قرأ Susini تصريحه في المساء في حصة غير رسمية جاء فيه ما يلي:

"باسم القيادة العليا لمنظمة الجيش السري؛ هذا Jean-Jacques Susini يُخاطبكم: أيها الجزائريون، المسلمون والأوروبيون، على حد سواء؛ ها أنتم منذ إبرام اتفاق 17 جوان بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري، تترقبون، من وراء الكلمات الحبلى بالأماني، رؤية دلائل ملموسة تعزز الأمل والتفاؤل؛ ولقد جنحتم، فعلا، لقبول عبارات التهدئة المعلنة من كلا الطرفين ولكن تنقصكم الضمانات التي تُعيد الثقة إلى نفوسكم فها هي الضمانات تتجلى منذ اليوم؛ وها هي اتفاقيات 17 جوان تدخل حيز التطبيق بصورة تدريجية: لقد تم الإفراج عن السجناء الإداريين؛ ولقد قرَّرت الهيئة التنفيذية المؤقتة تجنيدَ أول فيلق يتكون من 255 عون أوروبي بصورة مؤقتة؛ وإن هذا القرار يُعتبر، في حد ذاته، بمثابة تدشين مشاركة الأوروبيين في مهام حفظ الأمن كما يُعتبر ضمانًا أمنيا لكل الجزائريين الذين هم من أصل أوروبي ويمنحهم فرصة للتعبير عن ولائهم للشعب الجزائري برمته. هذه أول خطوة في طريق تنفيذ الاتفاقيات المبرمة؛ ولهذا فإن القيادة العليا لمنظمة الجيش السري تدعوكم، أنتم يا أوربيي الجزائر، إلى استرجاع الثقة وتلبية النداء

الذي وجهه الجنرال Salan إليكم جميعا.

[1] - عبد الرحمان فارس :المصدر السابق, ص 184.

الملحق رقم 11: صورة توضح عودة اللاجئين الجزائريين.[1]

[1] - متحف المجاهد لولاية تبسة

الملحق رقم 12:ورقة استفتاء تقرير المصير.[1]

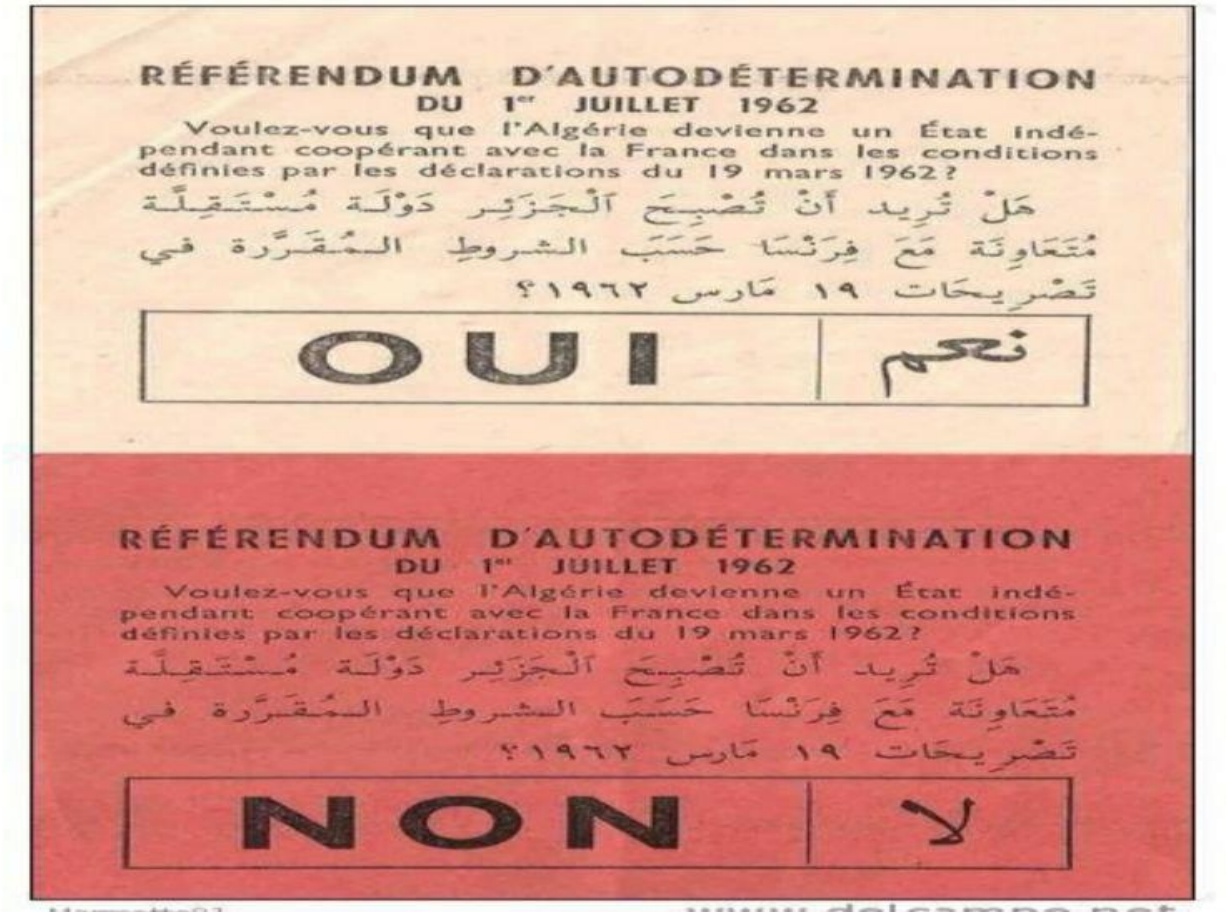

[1] - حسين مجاود :المرجع السابق

الملحق رقم 13:اعلان الجنرال ديغول اعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر.[1]

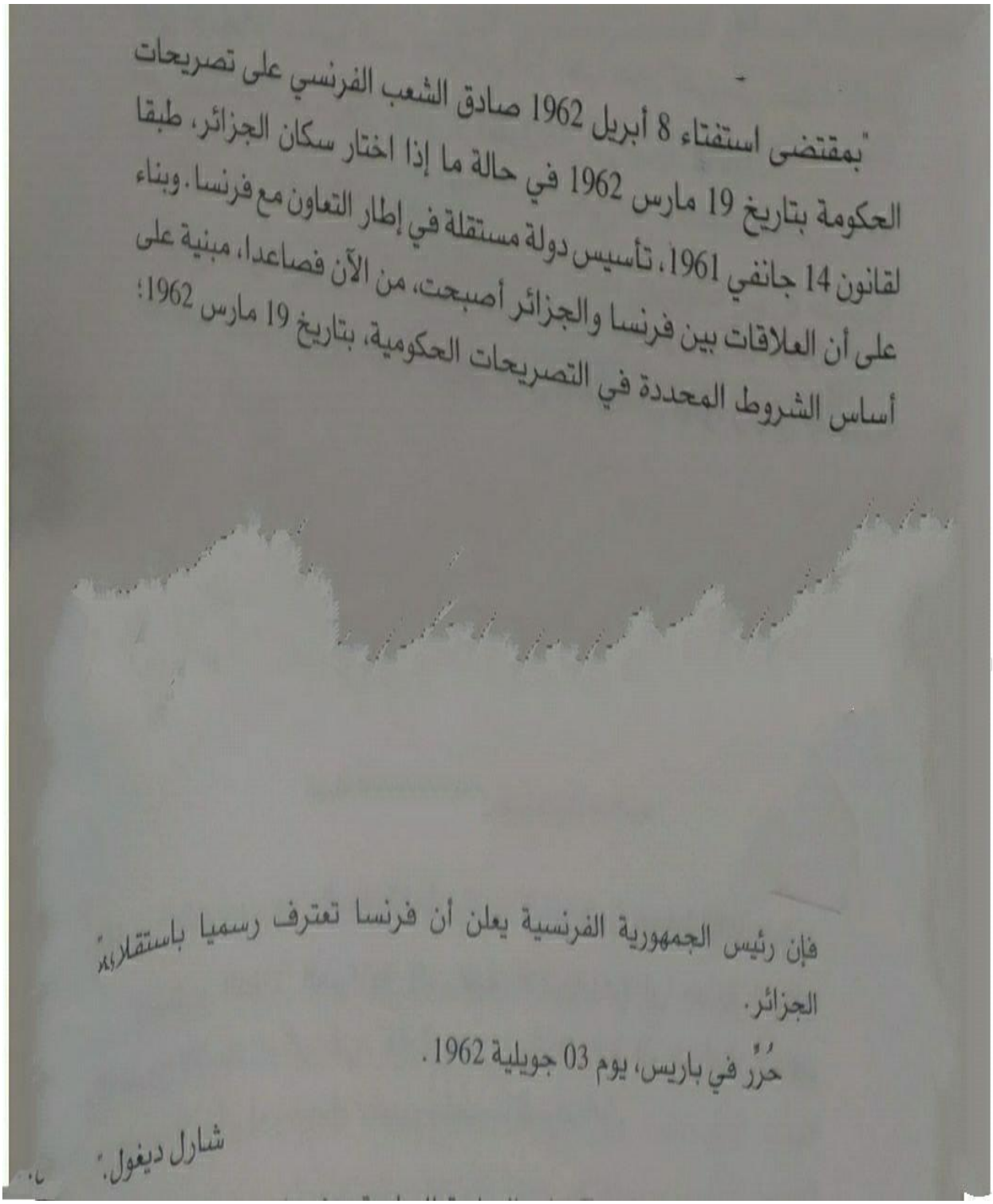

"بمقتضى استفتاء 8 أبريل 1962 صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما إذا اختار سكان الجزائر، طبقا لقانون 14 جانفي 1961، تأسيس دولة مستقلة في إطار التعاون مع فرنسا. وبناء على أن العلاقات بين فرنسا والجزائر أصبحت، من الآن فصاعدا، مبنية على أساس الشروط المحددة في التصريحات الحكومية، بتاريخ 19 مارس 1962؛

فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر.

حُرِّر في باريس، يوم 03 جويلية 1962.

شارل ديغول."

[1] - عبد الرحمان فارس: المصدر السابق ص189

الملحق رقم 14: احتفال الجزائريين باسترجاع السيادة الوطنية يوم 5جويلية 1962م .[1]

[1] - عمار عمورة:المرجع السابق ص140.141

الملخص:

بإنتهاء المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مارس 1962م توجت مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية بإتفاقيات إيفيان التي تقرر من خلالها مرحلة إنتقالية من وقف إطلاق النار 19 مارس 1962م، إلى غاية الاستقلال 5 جويلية 1962م، بحيث أسندت مهمة تسيير الشؤون العامة للجزائر إلى هيئة تنفيذية تسهر على شؤون البلاد مقرها "روشي نوار" ويرأسها الموثق عبد الرحمان فارس، إذ كان لها دور إداري وسياسي كبير خلال هذه المرحلة الحاسمة، حيث برز دورها السياسي في تحقيق الأمن والاستقرار والتفاوض مع منظمة الجيش السري لإيقاف جرائم هذه المنظمة، وتجلى دورها الإداري في تأطير اللاجئين الجزائريين والاهتمام بهم دون أن ننسى دورها في الإشراف على عملية تنظيم الاستفتاء والتي ترتب عليها استقلال الجزائر واعتراف فرنسا رسميا بالجزائر المستقلة.

الكلمات المفتاحية:

وقف إطلاق النار، الاستفتاء، منظمة الجيش السري، اللاجئين، الهيئة التنفيذية المؤقتة.

By the end of the Algerian-French negotiations on March 1962, the Algerian Liberation Revolution took place with the Evian's agreements, through which a transitional period was decided in the cease-fire on March 19th, 1962 until the Algerian independence on July 5th,1962 . The mission of the Algerian's public affairs was assigned to a temporary executive body to manage the country 's affairs , which was located in "Rocher noir" and it was headed by the document list " Abderrahman Fares" . It had a huge administrative and political role at this decisive period, in which security, stability and negotiations took place through its political role with the secret army organization to stop its crimes. While ,its administrative role represented in organizing the Algerian refugees and taking care of them. In addition to its role in supervising the process of organizing the referendum, which later resulted the Algerian independence and the France's officially confession that Algeria is independent.

Keywords :

the cease-fire .referendum the secret army organization. Refugees. Temporary executive body